

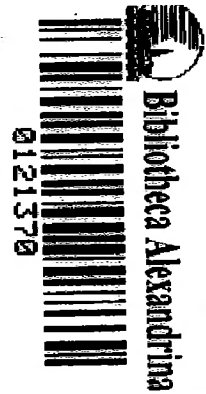
الشيخ عبد العلي

أَيْنَ الْخَطَأُ؟

تَصْحِيحُ مَفَاهِيمٍ وَنَظَرَةٍ مُتَجَدِّدَةٍ...



ليس مُخَالَفَةً لِلْعِلْمِ،
وَلَكِنْ خُرُوجًا إِلَى الْمَعْرِفَةِ.



دار الجدي

الشيخ عبد العلي

أَيْنَ الْخَطَأُ؟

تَصْحِيحُ مَفَاهِيمٍ وَنَظَرَةٍ جَدِيدَةٍ...

© دار الجديد، ١٩٩٢ .

٣٤٣٧٥٢ - ٣٥١١٠٢ • ص. ب: ١١/٥٢٢٢ بيروت - لبنان
• نُقِذَ النصّ من: علي حمدان • خطّ الخطوط: علي عاصي ويسام
العنداري • ناظِرَ على المُسَوِّدات: محمود عتّاف • صمّم الغلاف
وأشرف على التنفيذ: طلال حاطوم .

هذه الطّبعة هي الثّانية من كتاب آيّن الخطأ؟. سبّقتها
طبعة أولى أضدّرتها «دار العلم للملايين»، بيروت، ١٩٧٨ .

زَحْرَحَةُ بِابٍ مُوصَد

ليس مُحَافَظَةً التَّقْلِيدِ مع الخَطَأِ،
وليس خُرُوجاً التَّصْحِيحِ الَّذِي يُحَقِّقُ المَعْرِفَةَ.

من تصدير مُقَدِّمَةِ لَتَرْسِ لُفِيَةِ العَرَبِ المَطْبُوعِ سنة ١٩٣٨

وَجَدْتُني مَسُوقاً إِلَى مُعَاوَدَةِ هَذَا الشُّعَارِ،
وَأَنَا أَعَالِجُ بِنَظَرَاتٍ شَرْعِيَّةٍ جَدِيدَةٍ،
بَعْضَ مُتَفَرِّقَاتٍ مِنْ تَحْدِيَّاتٍ عَصْرِيَّةٍ،
رَغْبَةً فِي إِبْدَاءِ مَا يُعَدُّ قَدِيماً قَدِيماً،
بِأَنَّهُ الْجَدِيدُ الْجَدِيدُ، وَلَكِنْ فِي بُؤْبُؤِ عَيْنٍ غَيْرِ حَوْلَاءِ.

وَأَتَوَّجُ مَشْرَعِي فِي سِلْسَلَةِ «أَيْنَ الخَطَأُ؟»،
بِأَكْرَمِ تَعْبِيرٍ فِي مُعْجَزِ التَّنْزِيلِ:
«قُلْ: هَذِهِ سَبِيلِي، أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ».

تصدير لطبعة ثانية

ما عهدتُ كتاباً عندنا، أثارَ قدرَ ما أثارَ هذا الكتابُ غداةَ
صدوره.

ولا يعنيني، أكانَ ذلكَ لجدارةٍ أم كانَ لنكارةٍ، بقدرِ ما
يعنيني أنَّ الناسَ وجدوا فيه شيئاً يحملُ على التساؤل.

وهذا، علِمَ الله، ما يهمني من كلِّ أمره؛ فرسالةُ
الكاتبِ الحقيقية لا تعدو هذه الإثارة: لتساءل، ثمَّ لتعرف.

وكانَ الدهشُ، كما قالَ رُوَّادُ الفكرِ القدامى، أوَّلَ باعِثٍ
على التفلسف، بمعنى حُبِّ الحكمة، حُبِّ المعرفة؛ وأقصدُ
التماسَ العِللِ والغوصَ على الينابيع، إرواءً لظمِّ العقلِ
المتشوّفِ الطَّلعة، في محرابِ نُسكِه.

وما كانتَ قوافِلُ الحكماءِ، من قَبْلُ ومن بَعْدُ، إلَّا قوافِلَ
الظَّماءِ إلى الحقِّ، إلى الخيرِ، إلى الجمالِ الماتعِ الممتعِ
بهما.

وما عرفتِ الدُّروبُ، مُذْ أُبدِعتْ وعُبدتْ، غايةً لنفسِها
إلَّا هذه الغاية، غايةُ العبورِ إلى النورِ الأسنى.

وَحِكَايَةُ الْأَصْفِيَاءِ وَالْمُخْتَارِينَ قَاطِبَةً، وَزُمرُ الْقَارِعِينَ
لِبَابِ الْحَقِيقَةِ الْمُطْلَقَةِ، لَمْ تَعُدْ هَؤُلَاءِ الْعِطَاشُ، بِرَغْبَةِ الْمَنَهْلِ
«وَالْمَنَهْلُ الْعَذْبُ كَثِيرُ الزَّحَامِ».

نَعَمْ، بِرَغْبَةِ الْإِنْتِهَالِ، الَّذِي أَخَذَ، بِالتَّجْرِيدِ مِنْ بَعْدُ،
صُورَةَ الْإِنْتِهَالِ، إِلَى الْجَوْهَرِ الْحَقِّ الْمَضْنُونِ بِهِ عَلَى غَيْرِ
أَهْلِهِ، مِنْ ذَوِي الظُّلُمِ اللَّأَغِبِ اللَّأَهَبِ.

تَفَاءَلْتُ، وَقَدْ أَثَارَ الْكِتَابُ لَدَى النَّاسِ أَفْتِقَادًا لِلنَّهْلَةِ،
عِنْدَ صَادِقِينَ ذَوِي كِبَرٍ حَرَّى، لِيَتَمَسَّحَ مِنْ دُنْيَا ذَاتِهَا غُلَّةُ الْهَجِيرِ
وَلَا فِحَةَ السُّمُومِ.

وَعُدْتُ، إِنْ شِئْتُ، إِلَى صُحُفِ وَدُورِيَّاتِ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ
لِصُدُورِهِ مِنْ سَنَةِ ١٩٧٨، تَجِدُ الْأَمْرَ عَلَى مَا وَصَفْتُ لَكَ وَفَوْقَ
مَا وَصَفْتُ.

وَأَمَلِي، وَقَدْ دَفَعْتُ كِتَابِي الَّذِي هَذِهِ صِفَتُهُ، كَرَّةً أُخْرَى
إِلَى عَقْلِ النَّاسِ وَمُسْتَقَرِّ ضَمَائِرِهِمْ، عَنْ هَذِهِ الدَّارِ: «دَارِ
الْجَدِيدِ» بِطَبْعَةٍ مَزِيدَةٍ وَمُنْقَحَةٍ.

أَقُولُ: أَمَلِي أَنْ يَأْتِيَ وَفْقَ مَا أَتَمَنَّى، وَأَعْنِي وَفْقَ مَا سَبَقَ
وَتَمَنَّى صَدِيقِي الْمُكَافِحُ وَالْمُنَافِحُ الْفِكْرِيُّ الَّذِي لَمْ يَعْرِفِ
الشَّرْقَ الْإِسْلَامِيَّ لَهُ نَظِيرًا، فِي فَهْمِ خَبَايَا وَخَفَايَا هَذَا التُّرَاثِ
وَمَكْنُونِهِ الْخَالِدِ... عَنِيتُ بِهِ السَّيِّدَ حَبِيبَ الْعُبَيْدِيِّ (*) مُفْتِي
الْمَوْصِلِ حِينَ أَصْدَرَ كِتَابَهُ: النُّوَاةُ.

(*) السَّيِّدُ حَبِيبُ كَانَ فِي الْعُشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ هَذَا الْقَرْنِ الْعِشْرِينَ، مَفْخَرَةٌ مِنْ
مَفَاخِرِ هَذَا الشَّرْقِ الْعَرَبِيِّ عِلْمًا وَجِهَادًا. وَمَا عَرَفْتُ مَنْ يُؤَاتِيهِ أَوْ يُضَارِعُهُ خُطَابَةً إِذَا

قالَ تَصْوِيرًا لَهُ وَتَعْرِيفًا بِهِ، وَأَنَا أُسْتَعِيرُهُ أَمَلًا بِأَمَلٍ،
وَرَجَاءً بِرَجَاءٍ:

فِي حَقُولِ الْحَيَاةِ أَلْقَيْتُ لِلنَّشْرِ كِتَابًا، بِهِ تَطْيِبُ الْحَيَاةُ
أَمَلِي أَنْ يَحْيِيَ بَعْدِي سَعِيدًا
وَرَجَائِي أَنْ لَا تَخَيِسَ النَّوَاةُ

عبد الله العنبري

١٧ ربيع الثاني ١٤١٣ هـ
١٤ تشرين الأول ١٩٩٢ م

خَطَبَ، بِحَيْثُ يَأْخُذُكَ عَنْ ذَاتِ نَفْسِكَ إِلَى حَيْثُ يَشَاءُ لَكَ فِكْرًا وَهَوًى.
وَكَانَ فِي سَنَةِ ١٩١٠ صَاحِبَ أَوَّلِ كِتَابٍ كَشَفَ أَغْوَالَ الْأَسْتِغْمَارِ، وَأَهْوَالَ
الْأَسْتِغْبَادِ، ثُمَّ مَا تَلَبَّثَ أَنْ سَعَى فِي الدُّنْيَا الْعَرَبِيَّةِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ مُنْذِرًا مَا طَابَ لَهُ
الْإِنْذَارُ، وَمُبَشِّرًا مَا وَسِعَهُ التَّبَشِيرُ، لِيَنْتَهِيَ بِهِ الْأَمْرُ حِينَ قَعَدَتْ بِهِ السُّنُّ وَأَخْلَدَتْ بِهِ
إِلَى الرَّاحَةِ، فَشَغَلَ مَنْصِبَ قُتُوْبِ الْمَوْصِلِ، وَعُضُوْ مَجْلِسِ الْأَعْيَانِ فِي الثَّلَاثِينَاتِ.
وَكِتَابُ النَّوَاةِ فِي حَقُولِ الْحَيَاةِ أَهْدَانِيهِ هُنَا فِي بَيْرُوتَ، وَبِالتَّحْدِيدِ فِي الْفُنْدُقِ
الْعَرَبِيِّ الَّذِي قَامَتْ عَلَى أَطْلَالِهِ، أَوْ بِالْقُرْبِ مِنْهُ، سِينَمَا الْأَوْبَرَا سَنَةَ ١٩٣٦، وَظَلَّ
عِنْدِي ذِكْرِي عَقِيَّةً. ثُمَّ هُوَ، مِنْ بَعْدُ، شَاعِرٌ مِنْ أَفْدَاذِ شُعْرَاءِ الْعِرَاقِ.
(أَنْظُرْ تَرْجَمَتَهُ الضَّافِيَّةَ مَعَ مُخْتَارَاتٍ مِنْ شِعْرِهِ، فِي كِتَابِ رِفَائِيلِ بَطِّي: الْأَتَبُ الْعَصْرِيُّ فِي
العراق).

خَاطِرَةٌ لِمَدَّ خَل

في ميدان البحث الاسلامي اليوم مَيَّلُ جَامِحٌ إلى التقليد يَتَلَفُ حَذُّ التَّطَوُّحِ، وَكَيْدَتْ أَقْوَلُ الْهَوَى لَوْلَمْ أُمْسِكْ وَأَحْبِسْ عَلَى قَلَمِي، لِمَكَانِ الرُّغْبَةِ الْخَيْرَةِ الَّتِي تَكْمُنُ وَرَاءَ هَذَا الْمَيَّلِ؛ فَتَارَةً هُوَ «الاجتماعية العلمية»^(١) سَوَاءً، وَأُخْرَى هُوَ «الاشتراكية الخيالية» عَلَى قَدْرِ، وَهَكَذَا قُلٌّ فِي سَائِرِ مَا شَاعَ وَذَاعَ مِنْ مَدَارِسَ.

والرغبة التي أعني - وَإِنْ تَكُ سَادِجَةً وَإِنْ تَكُ قَدْ صرَّفَتْهُ هَذَا التصریف العجيب - تشفع به أيضاً؛ فالأعمال بالنيات.

مَيَّلُ يَشَاءُ أَنْ يَأْخُذَ الْإِسْلَامَ كِنِظَامَ فِكْرٍ وَعَمَلٍ، مَأْخُذَ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ الْحَدِيثَةِ الَّتِي شَاعَتْ بِفِتْنَتِهَا وَشَاعَتْ بِاسْتِهْوَائِهَا. وَكَانَ مَحْمُوداً لَوْ أَنَّ كَبِيرَ أَمْرِهِ وَقَفَ عِنْدَ حَدِّ الْإِفَادَةِ مِنْهَا، بِمَا يَزِيدُنَا عُمُقاً فِي فَهْمِ جَوْهَرِ الْإِسْلَامِ وَاسْتِجْلَاءِ خَوَافِيهِ وَإِظْهَارِهِ لِلنَّاسِ بِعُرْيِ حَقَائِقِهِ الْكَرِيمَةِ، وَأَعْنِي بِمَظْهَرِهِ الْحَقُّ، وَهُوَ مَظْهَرٌ بِكْرٍ فَرِيدٍ.

أَمَا أَنْ يُقِيمَ الْقَاعِدَةَ عَلَى الْقَاعِدَةِ، فَمَزَلَقٌ خَطِرٌ... وَإِذَا قُدِّرَ لِهَذَا الْأَسْلُوبِ وَانْتَهَى إِلَى شَيْءٍ، فَلَيْسَ يَنْتَهِي إِلَّا إِلَى مَسْخٍ وَتَشْوِيهِ.

وَلَقَدْ أَذْكَرَنِي هَذَا الْأَخْذُ الْمُتَحَرِّفُ مَقَالَةً حَكِيمَةً لِلْإِمَامِ مَالِكٍ فِي الْقَدِيمِ: كَانَ مَنْ قَبْلَنَا يَعْمِدُونَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ فَيَتَلَقَّوْنَ الْأَحْكَامَ. أَمَا الْيَوْمَ فَتَنَعِمِدُ إِلَى

(١) هي التي اشتهرت خطأ بـ «الاشتراكية الماركسية»، كما لو كانا من نبتة واحدة، وهو الخطأ الماركسية والصُّحَّةُ فيما أثبتناه. فقد تكاثرت رُعوته كَلَه. الأعلام بكتب وما أكثرها، تدور حول الإسلام

رغائينا، ثم نبحث في كتاب الله وسنة نبيه عما يسندُها ويشهد لها.

أقول: الاسلام في جوهره، حلٌّ من الحُلُول الكبرى و«فكرَويَّة»^(١): إيديولوجية متكاملة، له مميّزاته المستقلة التي هي وحدها سرُّ قيمته ومجلى شخصيته.

نعم، هو منهج كُلِّي لا يُؤخَذُ تفاريق، ولا يُدرس أجزاءً معزولة.. إنه يضع في خط الحلّ الواحد المُمتد، الحياة وما يختلف فيها، والتحرُّك الانساني وما يستشرف إليه.

ولا أطمع في تعريفي اليسير هنا: أن أحسر القناع عن وجه الاسلام، هذا المنهج العملي الخالد، وأميط اللثام فأبرزه في مفاهيمه الكليّة، وبحسبي أن أعرضها في ملامح سريعة.

وأتقدّم من مفاهيمه، بمفهوم المُجتمَع الذي ساعد له واحدة من سلسلة آين الخطأ؟ وأكتفي منه هنا بلامحة كخطفة بارق.

بأخذ طائفة من الآيات وأشتات النصوص، وضمت أطرافها بعضاً إلى بعض، نخرج بهذا المفهوم: المُجتمَع مؤلّف عضوي إنتاجي موضوع في مُتجه التكامل الانساني، وهاكم الشواهد:

(أ) «يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة» (النساء ٤ : ١).

(ب) «إنما المؤمنون إخوة» (الحجرات ٤٩ : ١٠).

(ج) «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» (التوبة ٩ : ١٠٦).

(١) وُضع جديد بلزاء «Idéologie». والفكرَويّة نسبة إلى «فكرى»، (كـفكرى)، التي أثبتها ابن منظور في اللسان، وهي أوفى دلالة ونهوضاً بالمصطلح الذي يعني مدرسة فكرية في أحد معنّيه. ولم أخذ بقاعدة الموازين فأشتقها على الوزن الدالّ على الصناعة أو العلم أو الفنّ، وهو «فعالة» أي فكرة، استيقاء لهذه دالّة على: علم الفكر، وهو المعنى الآخر للمصطلح الفرنسي. كما يُمكن تعريبه بصرف وتهليب: أيديّة. وأما ما شاع مُقابلاً، وهو مذهبيّة فخطأ، لأن المذهبيّة تعني معقولاً آخر، وكذلك العقائدية.

(د) حديث: وكان خير الأعمال عنده أدومها، وإن قلَّ.

(هـ) حديث: لأن يأخذ أحدكم حَبْلًا فيحتطب خيرٌ من أن يتكفأ أيدي الناس.

(و) حديث: المؤمنون كالجسد الواحد، إذا اشتكى عضوٌ تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.

(ز) خبر: شأن المتواكل شأن الزارع يُطبق يده على بُزوره ولا يُسلمها إلى التربة حالماً بالجنى.

وبقينا ترون معي: أن مجتمعاً بهذا المفهوم الاسلامي، مجتمعٌ حركيٌّ «ديناميٌّ» ناشط، لا تخاذلٌ فيه ولا وهن، يسعى ويسعى جميعاً نحو خيره وكمالهِ، يعمل ويعمل جميعاً في سننِ هُناؤه وازدهاره... ثم يعلن:

١ - حرية الانسان: «لست عليهم بمسيطر» (الغاشية ٨٨: ٢٢).

٢ - حقوقه في الاستقلال الشخصي: «لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت» (البقرة ٢: ٢٨٦).

٣ - حرية العمل والانتاج والجهد: «وأن ليس للانسان إلا ما سعى، وأن سعيه سوف يُرى، ثم يُجزاه الجزاء الأوفى» (النجم ٥٣: ٣٨، ٣٩، ٤٠).

٤ - مبدأ المسؤولية الشخصية في الجزاء: «ولا تزر وازرةٌ وزرٌ أخرى» (الاسراء ١٧: ١٥).

٥ - نظرية الجزاء للحق العام: «ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب» (البقرة ٢: ١٧٩).

وأكتفي بهذا القدر في توطئة تمهيدية لا أكثر ولا أقل، لأنقل إلى ما تواقع إليّ، منذ عهد قريب، من اتجاه جادٍ لدى بعض الدول الإسلامية إلى تعديل نظمها وفق الشريعة، فتولّنتني - ولا أكتُمك - حيرةٌ وعرتني ذائرةٌ واكتفني دهشٌ.

ولعلك تعجب، فالخليقُ بمثلي أن يحمد، وفي حدٍ كبير، هذه النازعة.. ولكني، مع ذلك، أضغُ يدي على قلبي من التسرع الذي قد يلصقُ ما يستتبعه من أوضار بالشريعة نفسها، كُنْهاً وجوهرًا. فيجب إذاً، قبلَ الاقدام القاطع، الأخذُ بالآناة والرؤيئة وإعمالُ الفكر والرؤية، لتجيء الثقلَةُ قدرًا وفاقًا مع ما يعتَمِلُ العصرُ به من موضوعية، وعلاجًا لما يتفاقمه من داءٍ دويٍّ ويتساوره من نغلٍ عصيٍّ.

وهذه الشريعة العملية التي لا يُخالِجني ريبٌ، في أنها القمينة برمّ ما يُفري عالم اليوم، من سقم عياءٍ ويستبدُّ به من حُمى بُرخاء... ينعكس فعلها في الفكر والمجتمع ومناهج السلوك، إذا ظلت أسيرة قوالب جامدة. وهذا ما حاذره المبعوث بها في قوله الشريف: إنَّ اللهَ يبعثُ لهذه الأمة، على رأس كل مائة سنة، من يجددُ دينها^(١).

والحديث الكريم هذا، هو في نظري دستور كامل لحركة الشريعة و«ديناميتها» في مجال صيرورة الزمن، فهي تجدّد دائم يدوس أصنام الصيغ في مسارٍ طويل، فشأنها أنها غضة الأماليد أبدًا.

وتبرزُ عظمةُ المبعوث المقدس بهذا التحديد الزماني «مائة سنة»، إذا أدنينا من وعينا ما قرره العلم بقطع وتأكيد في «البيولوجية: الحياة»^(٢): أن التغيّر يُصيب الهيكلية السلوكية وينفذ حتى الصميم، بعد كل ثلاثة أجيال، ومعروف أن الجيل «الحيوي: البيولوجي» يُقدّر بثلاثين سنة أو دونها قليلًا.

روايته، الامام العجلوني، في كتابه: كشف الغطاء ومُزيل الألباس عما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس ج ١، ص: ٢٤٣.
(٢) وُضع جديد بإزاء «Biologie» علم الحياة.

(١) رواه أبو داود السجستاني في سننه عن أبي هريرة، وأخرجه الطبراني في الأوسط بسند رجاله ثقات، وأوردته الحاكم في المستدرک من حديث ابن وهب وصححه، ويحده بتفصيل كبير وتبيان واسع لوجه

فالكائن الحيّ - وهو ابن البيئة فيما يختلف عليها من محرّضات - يتعرّض لتغيّرات وتبدّلات، وما أعمّقها! في حِقْبَةٍ مُقَدَّرَةٍ . حدّدها الرسول بمائة سنة وحدّدها العِلْمُ، بَعْدَهُ بآمادٍ طَوَالٍ، بثلاثة أجيال، إذاً فلا قَوَالِبَ ولا أنماط ولا مناهج ثابتة بل تبدّلية عاملة دائبة . وكل تَوَقُّفٍ في التكيّف داخل أُطُرٍ، يُصِيبُ الأفراد والجماعات بتحرّجٍ يُؤَوِّلُ إلى حتمية تخلف، بل انحدار ذريع . . ولا سيما فيما يُعرَفُ لَدَى الكُتَّابِ المُعاصِرِينَ بـ «الأبنية الفوقية» للمجتمع وصوابه: النهائض^(١) . وقد أحسَّ القُدَّامى بدواعي التغيّر، فلا ينبغي أن يُؤْخَذَ الخَلْفُ والسلف جميعاً بالمُقْتَضَى الواحد «فقد خلّقوا لزمان غير زمانكم» .

والنهائض أكثر ما تكون عُرضةً للتبدّل، ومن أهمّها في النّظَرِ الاجتماعيّ: أنظمة الحُكْمِ وما يتّصلُ بها من طرائق سلوكيّة وعِرقية . . كما أن «الخفائض: الأبنية التّحتيّة»^(٢) هي في تيار التغيّر وسبيل الصّيرورة .

ولستُ هنا بسبيل البرّهنة على هذا كله، فقد بات من المُسلّمات العفوية؛ ثم هي خارجة عن موضوعي الذي أنا بصّدِهِ . فما أَعْنَى به هُوَ بَيَانُ أَنَّ النهائض والشرعية العملية، تظل بمنطق النبي ومنطق العِلْمِ في مَعْرِضِ تكيّف وتجّدّد دائمين .

ثم نَقَعَ في الحديث الشريف على عبارة «يُجَدِّدُ دِينَهَا» وهي أَمَعَنُ في الدَّلَالَةِ على «التَّشْكِيلِ والتَّكْيِيفِ» بحسبِ المُوجِبِ أو المُقْتَضِي، لأنها تتجاوز الترميم إلى الابداء والانشاء إنشاء آخر، فلم تُخَصَّ التجديد بشأنِ دُونِ شأنٍ أو بأمرِ دُونِ أمرٍ، بل أحياناً في أمورِها مجتمعة وهذا واضح بكلمة «دِينَهَا» الذي هو هنا بمعنى الأقضية والنّظم .

ولا يتبادرنَّ إلى الظن أن في هذا خُروجاً على المَقُولَةِ المُقَرَّرَةِ في عِلْمِ الاستِدْلالِ: استصحاب الأصل، فعدا عن أنها محلّ خلاف كبير بين أصحاب

(١) وَضَعَ جديد. بإزاء «Superstructure» أي والفنون بمُخْتَلَفِ أشكالها إلخ .
(٢) وَضَعَ جديد بإزاء «Infrastructure» .

المذاهب، فَسَّرَهَا مَنْ اعْتَدَّ بِهَا وَاعْتَمَدَهَا: ببقاء الأمر على حاله ما لم يُوجَدَ ما يُغَيِّرُهُ^(١).

وَإِذَا ضَمَمْنَا الْحَدِيثَ السَّابِقَ إِلَى مَثِيلٍ لَهُ وَهُوَ: إِنِّي بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ^(٢)، يَتَضَحَّ بِبَيَانٍ جَلِيٍّ أَنَّ خَاصِّيَّةَ الشَّرِيعَةِ الْأُولَى هِيَ الطَّوَاعِيَّةُ وَمَجَافَاةُ التَّزَمُّتِ وَالْحَرَجِ وَالرَّهَقِ.

وَلَقَدْ اسْتَبَانَتْ هَذِهِ الْخَاصِّيَّةُ بِكُلِّ سَطُوعٍ عِنْدَ الْقُدَمَاءِ، وَصَاغُوهَا فِي كُلِّيَّاتٍ أُصُولِيَّةٍ فِقْهِيَّةٍ:

(أ) الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ.

(ب) الضَّرُورَاتُ تُبَيِّحُ الْمَحْظُورَاتِ.

(ج) إِذَا ضَاقَ الْأَمْرُ اتَّسَعَ.

(د) الرُّخْصُ، حَيْثُ الْمُوجِبُ، تُقَدَّمُ عَلَى الْعَزَائِمِ، بِمَعْنَى أَنَّ الْأَخْفَّ يُفْضَلُ الْأَشَقُّ غَالِبًا. فَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ فِي يَوْمٍ شَدِيدِ الرَّمْضَاءِ، أَكْثَرْنَا ظِلًّا الَّذِي يَسْتَظِلُّ بِكِسَائِهِ. فَأَمَّا الَّذِينَ صَامُوا فَلَمْ يَعْمَلُوا شَيْئًا، وَأَمَّا الَّذِينَ أَفْطَرُوا فَبَعَثُوا الرُّكَّابَ وَامْتَهَنُوا وَعَالَجُوا. قَالَ النَّبِيُّ: ذَهَبَ الْمُفْطِرُونَ الْيَوْمَ بِالْأَجْرِ^(٣). . . وَكَمَا قَالَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصَتُهُ، كَمَا يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى عَزَائِمُهُ.

فَالشَّرِيعَةُ الْعَمَلِيَّةُ إِذَا، هِيَ مِنَ اللَّيَّانِ بِحَيْثُ تَغْدُو طَوَّعَ الْبَنَانِ، إِزَاءَ الظَّرْفِ الْمُوجِبِ، مَهْمَا بَدَأَ مُتَعَسِّرًا أَوْ مُتَعَذِّرًا. وَلَكِنْ، وَيَا لِلْأَسَفِ، ابْتُلِيَ الْحَقْلُ الْفِقْهِيُّ بِمَنْ هَبَطَتْ مَدَارِكُهُمْ حَتَّى عَنْ حُسْنِ التَّنَاضُلِ، فَكَيْفَ بِالِاسْتِنْبَاطِ الْمَحْضِ! وَارْجِعْ إِلَى الْخَاطِرِ أَنَّ الْبَاحِثِينَ فِي مَوْضُوعِ اسْتِخْرَاجِ الْأَحْكَامِ، صَنَّفُوا ذَوِيهِ فِي أَرْبَعِ مَرَاتِبَ:

(١) إِرْشَادُ الْفُحُولِ إِلَى عِلْمِ الْأُصُولِ لِلْإِمَامِ الْأَدَبِ الْمُفَرَّدِ، وَأَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ، انْظُرِ الشُّوَكَاتِي: ص: ٢٢٠.

التفصيل في كشف الخفاء ج ١، ص: ٢١٧.

(٢) رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ حَسَنِ، وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (٣) انْظُرِ تَجْرِيدَ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ ج ٢، ص: ٥١.

١ - مجتهدٌ مُطْلَقٌ كَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيَّ إلخ .

٢ - مجتهدُ الأقوالِ كَأَبِي يَوْسُفَ حَنْفِيَّاً، وَالْمُزَنِّيَّ شَافِعِيَّاً، وَأَبِي يَعْلَى حَنْبَلِيَّاً إلخ .

٣ - مجتهدُ الوجوهِ كَالِدَامَغَانِي حَنْفِيَّاً، وَالْجَوِينِيَّ شَافِعِيَّاً، وَابْنَ تَيْمِيَّةَ حَنْبَلِيَّاً إلخ .

٤ - مجتهدُ الفُتُوى . وَأَرْبَابُ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَوْا، وَشَرْطُهُ حُسْنُ تَنَاوُلِ أُدِلَّةِ صَاحِبِ الْمَذْهَبِ وَأَصْحَابِ الْأَقْوَالِ وَالْوُجُوهِ ثُمَّ التَّخْيِيرُ . وَالْمُؤَلِّمُ الْيَوْمَ أَنَّ ذَوِي الْمَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ هُمْ مِنَ الْقَلَّةِ بَحِثٌ يُعَدُّونَ عَلَى أَصَابِعِ الْأَكْفُفِ، فَكَيْفَ الْحَالُ بِمَا فَوْقَهَا!

وَمَعَ أَنَّ هَذَا التَّصْنِيفَ تَعَسُّفِيٌّ أَصْلًا، فَإِنِّي أَتَقَبَّلُهُ فِي حَدِّ مَا وَعَلَى نَحْوِ مَا، لِأَكْثِفَ لِلْمُتَأَثِّمِينَ الَّذِينَ يَضِيقُونَ حَتَّى الْبَرَمَ بِأَيِّ شَيْءٍ مِنْ مُعْطِيَاتِ الْعَصْرِ وَيَقِفُونَ أَمَامَ تَحْدِيثَاتِهِ عَاجِزِينَ، أَنَّهُمْ يَرْجِعُونَ بِالشَّرِيعَةِ الْعَمَلِيَّةِ الْقَهْقَرَى، فَهُمْ لَا يَحْيَوْنَهَا لِيَوْمِهِمْ وَلَا يَحْيَوْنَ يَوْمَهُمْ بِهَا.

أَقُولُ: أَنَا لَا أَطَالِبُهُمْ بِأَنْ يَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ الْأَقْوَالِ أَوِ الْوُجُوهِ، بَلْ أَطَالِبُهُمْ جَاهِدًا بِالْأَقَلِّ الْأَقَلِّ: بِأَنْ يَكُونُوا مِنْ ذَوِي الْمَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ (مُجْتَهِدِي الْفُتُوى) فَقَطْ . وَبِذَلِكَ لَا تَتَحَدَاهُمْ مَعْضَلَةٌ تَخْدِشُ، وَلَا تَشُوْكُهُمْ مَشْكَلَةٌ تَخْزُ.

وَلِأَنَّمَا قَرَّرْتُ أَنِفًا أَنِّي أَتَقَبَّلُ هَذَا التَّصْنِيفَ فِي قَدْرٍ مَا لِأَنِّي فِي الْوَاقِعِ لَا أَقُولُ وَلَا أَعْتَدُ إِلَّا بِالتَّنْزِيلِ الْكَرِيمِ وَبِالْمَشْهُورِ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي هُوَ فِي قُوَّةِ الْمُتَوَاتَرِ، وَبِالْمَنْطِقِ الْفِقْهِيِّ الشَّامِلِ لـ «عِلْمِ الْخِلَافِ وَالْأَصُولِ وَالِاسْتِدْلَالِ». وَمَا عَدَا ذَلِكَ، لَا أَرْتَفِعُ أَوْ أَرْقَى بِهِ عَنْ مَقَامِ الْاسْتِثْنَاءِ إِلَى مَقَامِ الْحُجَّةِ، لِأَكُونَ قَوِيماً لِحَقٍّ أَوْ صَمِيماً مَعَ الْإِسْلَامِ الْعَمَلِيِّ الصَّحِيحِ . فَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، لَيْسَ عِنْدَنَا إِلَّا مَا فِي الْقُرْآنِ، إِلَّا فَهَمًا يُعْطَى رَجُلٌ فِي كِتَابِهِ»^(١).

(١) رَوَاهُ الْبَغَوِيُّ فِي مَصَابِيحِ الشُّنَّةِ ج ١ ، الصَّحِيحُ لِلزَّيْدِيِّ : ج ٢ ، ص : ٥٩ .
ص : ٣٨ ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ كَمَا فِي تَجْرِيدِ الْجَابِعِ

وإذا كان الأمر الشرعي بينهما فقط، أي القرآن والزكاة الفطنة في معقوله، وشأن الفهم المعبر عنه في الحديث أنه طلعة يتفاوت بين حين وحين عمقاً ووعياً، فلا نعجب من إمام كالشافعي يكون مذهبه مزدوج الانتحاء، فله قديم وحديث، مع العلم بأن هذا الإمام هو واضع «علم الأصول» أو ما أسماه وأنته بالمنطق الفقهي.

ونحن حين نعين النظر في تعبير «إلا فهما يعطى رجل في كتابه»، والعدول عن السائق «يعطاه رجل»، ندرك أن المقصود به اللقانة أو الفهم المعطى إلهاماً. وندرك من التعرية من العاطف في جملة حاصرة، أن مثل هذا الفهم المعطى هو المضمون القرآني أو صنوه.

وهاك مثلاً مما ينبغي للفقهاء أن يكونه من سعة الأفق والادراك وحسن الفهم والتناول، فقد اتفق ووقعت على رأي للامام ابن حزم في قول الناس (عليّ الطلاق) بأنه لغو محض، بناء على أن الطلاق من باب الأيمان، بينما صيغة «عليّ كذا» من باب النذور، وهي لا تنعقد بالمعصية أو شبهها بل بالقربات، والطلاق مبغض إلى الله، كما ورد في الحديث، فاستعماله بصيغة النذر يبطله ويلغيه^(١).

ومهما يكن، فأنا في هذا القسم من سلسلة أين الخطأ؟، أضف مباحث تطبيقية متفرقة المواضيع قاصداً أن ترى القضية في الصورة بكل أبعادها وجوانبها أي بصورة بنورانية أو مرآوية^(٢) كما أضع لها، وأنه يجمعها سلك دقيق هو كيف يجدر بنا أن نعالج الشريعة العملية من جديد، توصلاً إلى حصيلة يمكن أن تكون أساساً لتقديم الشريعة تقديم «الفكرية»: الايديولوجية الحاوية لعناصر الخلاص في

المنظورة... والمقابل العربي هو كلمة مرأى بمعنى منظور، وبالنسبة المصدرية يكون المتحصل المنظور جميعه.

(١) انظر طبقات الحفاظ للذهبي في ترجمته.
(٢) من وضعنا لكلمة بنوراما الأجنبية التي تدل في تحليلها التركيبي: «بنو: كافة، كل»، «راما: منظر» لتدل، من بعد، على الشيء أو الموضوع من كافة جوانبه

المِضمَار الاجتماعي العام، المُتَرَوِّع اليوم على ذاتِ نفسه تَزَوُّعَ الأعاصير السافية .

وهذه الفكرية المتكاملة، التي أنا مَعْنِيُ بها بَحْثاً، كما يَنْبَغِي البحث، وتحليلاً موضوعياً، كما يُوجِبُ مَنَطِقُ التحليل، هو ما سنقدِّمه قريباً للقارئ ونَبِّئُه في الجَمْهَرَة الكبرى من الناس .

وأرى هذا المَسْعَى أكثر من واجب، وليس على الباحثين فقط بل على كل الدول الإسلامية^(١)، بإنشاء المؤسسات العاملة عملاً جَاهِداً في هذا الحَقْل ونَشْرُ فروعها في كلِّ مَكَان من العالَم، وليس على أساس كَوْن الشريعة دِيناً بل على اعتبار أنها مَنهَج حياة وسلوك، وأَقِيدُ هذا التَّقْيِيدَ جَرِيّاً مع الدَّوَاعِي التي أَمَلْتُهَا ظُروف هذا القَرْن الكُبْرَى .

فقد لاحتُظَّت أَنَّ الحربَ العالمية الأولى، كان من نتائجها انتصارُ الفكرِ القومِيّ، الذي تَفَاقَمَ حتَّى الذُّرْوَة، فَمَهَّدَ للحرب العالمية الثانية التي شَرَعَتْ الأبواب لصراع «الفكرويات: الإيديولوجيات» بتَشَعُّباتها، وكان من صِراعها ما نَرَى ونَشْهَد من حُمَيَّات تَقْرِي قَرِيّاً في كلِّ مُحيط، ويَلْغ من أثرها أن تهافتَ الأفراد والجماعات على ألوان من الخَلاص «الهروبي» كالتعلُّق بـ «العَدَمِيَّة: النهليسم» أو العَبَثِيَّة والهيبة، أو الادمَان على ما يُنْسِي المرء واقِعَه . . وتزايدت النزعة «الهروبية» بالقَفْزَة التَّقْنِيَّة^(٢) الخارقة التي أَحْدَثَتْ هَوَّةً ثقافية بعيدة الأغوار، بين نَمَطِيَّة الحضارة المُتَزَايِلَة والشَّمُوخ «التَّقْانِي»^(٣): التكنولوجي «المُتسارع» الإيقاع، فحَقَّت الأزمة في الضمير الانساني الذي بات في حَالِي تَمَزُّق وضِياع .

(١) لَيْتَهَا تَقْتَلِبِي بـ «جماعة الفَيَضِيَّين»، التي نَشَطَّت في عملها التنويري في العشرينات بِرِزَاعَةِ المُصلِح محمد أبي الفَيَض المنوفي . وهي أوعى جماعة ظَهَرَتْ لَعَضْرَهَا .

(٢) التَّقْنِي: صليبة النجار في العربية . نسبة إلى «البَقْن» الصُّنْع المُنْتَقَن . وليس كما يُتَوَهَّم بأنها مُعَرَّب

(٣) التَّقَانَة: وَضْع جديد بإزاء «Technologic» وهو على وَزْن فِعَالَة الدالِّ على الصناعة والفن والعِلْم من مادَّة: تَقَن .

«تَكْنِيكَال»؛ وإن شَارَكْتَهُ حَرْفاً، كما أَوْضَحْتُ ذلك في كتاب: مقدمة للدرس لغة العرب المطبوع سنة ١٩٣٨ .

والانسان المعاصر يتلَمَس، في حُرقة، الصيغة المتوازنة، التي يدُونها سيّتهاي
القرن ولَمَّا يَزَلْ غارقاً في حَمَاة دُخائِلُه التي باتت آسِنَة.

وصاحَبَ هذا كُلُّهُ، ضُمُورُ فِكْرَةِ المِكان وتَضَاوُلُ ظاهِرَةِ المسافات حتى
الأمْحاء، فَبَدَتْ بَادِيَةُ التَّدَاخُلِ العالَمي على نَحْوِ غيرِ مُتَناسِقِ بِلِ مَشُوبِ مُتَنافِرِ
أحياناً. فارتفعت الصَّيْحَةُ بِشعار «التعايش السلمي»، وهو وإنْ يَكُنْ إيجابيّ الصَّيْغَة،
سَلْبِي المَحْتَوَى، يُعَبِّرُ عن يَأْسٍ من إيجاد الحَلِّ والاكْتِفَاءِ بالعِيش، ولو في ظِلِّ
الواقِعِ المُتَنافِرِ؛ ولكن ما بُنِيَ على فاسِدٍ فَهُوَ فاسِدٌ. بينما في الشريعة العملية لون
من التعايش، بَنَتْه على أساس إيجابي من التَّعاوُنِ الحَقِّ: «وتَعَاوَنُوا على الْبِرِّ
والتَّقْوَى ولا تَعَاوَنُوا على الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ» (المائدة ٥: ٢)، وبهذا اللون الإيجابي،
شكلاً ومضموناً، يَحِقُّ السَّلامُ في دُنْيَا النَّاسِ حِكَايَةَ حَيَاةٍ، «ادْخُلُوا فِي السَّلامِ
كَافَّةً» (البقرة ٢: ٢٠٨). وحين لا يَكُونُ التعايش داخلَ هذا الاطار، يُضْحِي لَغْوَاً
وعَبَثاً، فالْمُبْتَدَأُ الْبِرُّ بِالْإِنْسَانِ، والخَبَرُ نَبْذُ ما يَشُوبُهُ الْإِثْمُ وَالْعُدْوَانُ، كما رَأَيْتَ في
الآيَةِ الْكَرِيمَةِ^(١).

ثُمَّ تَسَامَتِ الشَّرِيعَةُ فَجَعَلَتْ «السَّلامَ» تَعَايُشاً وَتَعَاشِراً، تَحِيَّةً عَابِراً، وَرَكْزَةً في
القلوب حَبَاتِ سرائِرِ وضمائِرِ. ولو دَرَى هؤلاء التَّائِيهُونَ في دُروبِ الْحَيَاةِ مَغْزَاهُ،
لَوَقَعُوا على ما يَنْشُدُونَهُ في السَّرَابِ لَاهِثِينَ.

فالسَّلامُ فِيهَا، أَيِ الشَّرِيعَةِ، نَعَمْ، هُوَ تَحِيَّةٌ، وَلَكِنَّ سِرَّهُ الْأَرْوَاعَ يَنْهَضُ على أَنَّ
المُسْلِمَ الحَقَّ هُوَ مَنْ جَعَلَهُ صِرَاطَهُ، لَا كَلِمَةً تُقَالُ بِلِ نَهْجِ حَيَاةٍ، فَيَدُورُ على الشَّفَاهِ
لِلْغَادِي وَالرَّائِحِ، حَتَّى مَنْ لَمْ يَرُدَّهُ «رَدَّتْهُ الْمَلَايِكَةُ»، كما وَرَدَ في الْحَدِيثِ. وَأَحَبُّ
إِلَى النَّفْسِ وَأَعْلَقُ بِالْفُرَادِ عِرْفَانُ أَنَّ تَحِيَّتَكَ لَهَا فِي سَمْعِ الْمَلَأِ الْأَعْلَى وَقَعَ وعلى
لسانه مُجِيبٌ.

(١) مثلاً التَّضَاعُ الْفِكْرِيُّ إلى حَدِّ الْعَدَاءِ يُنَافِي الشَّخْصِيَّةَ؛ وَهِيَ رَأْسُ حَقُوقِ الْإِنْسَانِ.
غَايَةُ الْفُضْلَى، لِأَنَّ مُتَبَعَهُ الْإِثْمُ الْمُسْتَهْزَأُ بِمَبْدَأِ الْحَرِيَّةِ

وَاسْتَعْلَى الْإِسْلَامَ اسْتِعْلَاءً، فَلَمْ يَحْجُبْهُ حَتَّى عَنِ الطَّائِشِ الْمَتَفَجِّ اسْتِكْبَاراً
و«خُنْزَوَانِيَّةً»^(١): بَرْنُويَا. «وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَاماً» (الفرقان: ٢٥: ٦٣).
فَالْمُسْلِمُ بِتَحِيَّتِهِ كَزَارِعِ الْمَحَبَّةِ وَنَاثِرِ الْوَدَاعَةِ، كَيْفَمَا اتَّفَقَ وَأَنْنَى اتَّجَعَّ. . وَلَا بُدَّ لَزَارِعِ
هَذَا شَأْنِهِ أَنْ يُصِيبَ التُّرْبَةَ الزَّكِيَّةَ فَتَنْبِتَ وَتَزْهِيَ بِالْوُدْعَاءِ «الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ
هَوْنًا»^(٢) (الفرقان: ٢٥: ٦٣).



وَإِذَا كَانَ الْإِسْلَامُ الْعَمَلِيَّ مَصْدَرُ إِبْدَاعٍ، فَقَدْ صَوَّرَهُ الْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ بِمَا هُوَ
أَجْمَعُ وَأَكْمَلُ: بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيباً، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ^(٣)، وَلَكِنْ لَا كَمَا فَهِمَهُ الْقُدَمَاءُ
بِظَنِّهِمْ أَنَّ كَلِمَةَ «غَرِيباً» مِنَ الْغُرْبَةِ، بَلْ هِيَ مِنَ الْغُرَابَةِ أَيْ الْأَذْهَاشِ بِمَا لَا يَفْتَأُ
يُسْطَالِعُكَ بِهِ مِنْ جَدِيدٍ حَتَّى لَتَقُولَ إِزَاءَهُ فِي كُلِّ عَصْرِ: «إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ
عَجَابٌ» (ص: ٣٨: ٥).

وَمَا ظَنُّكَ بِشَرِيعَةٍ عَمَلِيَّةٍ فِي ذَاتِ الْمَرْءِ وَفِي ذَاتِ الْمُجْتَمَعِ، مِنْ مِبَادِئِهَا
الْأَسَاسِيَّةِ:

- (أ) «إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ» (الحجرات: ٤٩: ١٣).
- (ب) «فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا» (الروم: ٣٠: ٣٠).
- (ج) «وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ» (الأعراف: ٧: ١٥٦).
- (د) «إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ» (هود: ١١: ١٤).
- (هـ) «فَمَنْ عَفِيَ لَهْ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ» (البقرة: ١٧٨: ٢).

(١) وَضَحَ جَدِيدُ بِلَازَاءِ «Paranoia» أَيْ جَنُونٍ (٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، وَكَثِيرُونَ غَيْرُهُ. انْظُرِ
النُّقْطَةَ. التَّفْصِيلُ فِي كِتَابِ: كَشَفُ الْغُضَاءِ لِلْمَعْجُونِي: ج ١،
(٢) مِنْ رِسَالَةٍ لِي فِي مَعْنَى السَّلَامِ إِلَى صَدِيقٍ كَبِيرٍ. ص: ٢٨٢.

(و) «فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ» (الشورى ٤٢ : ٤٠).

(ز) «لا إكراه في الدين، قد تبين الرُّشْد من الغي» (البقرة ٢ : ٢٥٦).

(ح) «ولقد كرّمنا بني آدَمَ. . . وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً» (الاسراء ١٧ : ٧٠).

فالإسلام يحترم الإنسان بذاته، أي من حيث كونه إنساناً، ويطالِعنا بنظرية جديدة لَمْ يَلُغها التطور الاجتماعي حتى اليوم.

نَعَمْ، تُوجد في العالم الآن نزعة ترمي إلى الإيمان بالإنسان، ولكن لا تَخْرُج من الإيمان به مَنعوتاً بِنَعْت يُضفي عليه نوعاً من التمييز الإقليمي والتَّحْيِيز المكاني^(١)، بينما الإسلام يُؤمِن بالإنسان الشامل كَكُلِّ.

ولقد أَحَسَّ المتكلمون الفقهاء قديماً، حين جَعَلُوا «أُمَّة محمد ذات نوعين : أُمَّة استجابة وأُمَّة دَعْوَة»؛ وَهُمْ بهذا يُشِيرُونَ إلى أَنَّ الجميع شُرَكَاء في «النَّاسِيَةِ الْمُحَمَّدِيَّة»، وبذلك يَسْتَوُونَ في قَدْرِ مُشْتَرَك جَامِع «وما أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ» (سبا ٣٤ : ٢٨).

وَأَعْنِي النَّاسِيَّةَ الْمُتَقَاطِرَةَ^(٢) بِتَوَاجُهٍ وَتَقَابُلٍ.

وَصِيغَت، ابتداء من الثورة الفرنسية حتى المُنْظَمة الأُمِّيَّة الحَاضِرَة، صِيَاغَة لَفْظ أنيق. أمَّا صِيَاغَتُهُ حَيَاة وَمُنْهَج سلوك، فهذا ما نَجَحَتْ فيه الشريعة وَأَخْفَقَتْ فيه النُّظُم.

(٢) المُتَقَاطِرَة هنا ليست بالمعنى المُتَبَادِر أي المُتَوَافِدَة من كل قُطْر وَحَذْب وَضُوب، بَلْ بالمعنى الهندسي من قُطْر الدائرة الذي يَتَقَابَل وَيَتَوَاجُه فيه مَنْ عند بُعْدِهِ يَقْطَع النظر عن اختلاف التزَامن؛ وهذا المعنى لَمْ يَقْتِ القيروزآبادي في القاموس المحيط.

(١) أَعْنِي أَنَّهُ لَا يُؤْمِن بِإِنْسَان هِنْدِي أَوْ فَرَنْسِي أَوْ لِبْنَانِي إلخ، بَلْ يُؤْمِن بِالْإِنْسَان فِي الْهِنْد وَالْإِنْسَان فِي فَرَنْسَا وَالْإِنْسَان فِي لِبْنَان. وَيَتَهَمَا فَرْق كَبِير، فَالْصِّفَة الْمَذْكُورَة تَعْنِي التَّحْيِيز الْإِقْلِيمِي. وَهَذَا يَسُوقُهُ بِدُون شُعُور إلى الْإِنْفِلَاق فِي إِطَار الصِّفَة الْمَكَانِيَّة وَمَا تُمْلِيهِ مِنْ مَشَاعِر وَالْإِنْطَوَاء دَاخِل صُورَة هِيَ أَبْعَد مَا تَكُونُ عَنْ الشُّعُور الْإِنْسَانِي الشُّمُولِي، شَاءَ الْمَرْءُ أَوْ أَيْ. وَهَذَا وَحْدَهُ، دُونَ سِوَاهُ، سَبَبُ الصَّرَاعَاتِ الْمُخَمُومَة، بِرَغْمِ كُلِّ وَثَاقِ حَقُوق الْإِنْسَان الَّتِي عُرِفَتْ مِنْذُ الْقَدِيمِ الْقَدِيمِ

أَجَلٌ، ما ظَنُّكَ بِمِثْلِها شَريعَةً عَمليَّةً هي : كل الاصلاحِ في فن الحياة، لكل الأخطاء في سَعْيِ الأحياء.

رَأْيُ فِي الْمَنَهِجِ الْاِقْتِصَادِي

في مِضْمار البحث الاجتماعي عندنا، نَزْعَةُ تُجَيِّزُ الخلط بين مُتَنَجَّات المَذَاهِب والأفكار على نحو يُعَيِّن على التَبَلُّل أو بالحريِّ يَقْصِدُ إليه . . ثم لا يَكُون لها من عُقْبَى ، إلا أَنَّها نَزْعَةُ تُجَيِّدُ التشوُّيه والتزوير .

وهذا ما يُهَيِّبُ بي في دائرة العنوان المُثَبَّت لسلسلة أين الخطأ؟ ، أن أنْشَر ما أنْشَر في تعريف يسير وتنبُّيه - لَعَلَّه - مُسْتَشَيِّت .

ولا أَظُن موضوعاً أُسِيءَ فَهْمُهُ وتقديرُهُ كالاسلام ، ولا سيما في الجانب العملي التنظيمي منه . فأنا، لذلك، أراني مَدْفوعاً إلى الحديث عن مَفَاهِيمِهِ، خصوصاً الداخلة في صميم مشاكلنا . . وليس بينها كالفقر مُشكلةٌ، هي أَحَقُّ بالتقديم .

إذا غُنيَ الاسلامُ وَعُنيَتِ المَذَاهِبُ الاجتماعيةُ بالتَّحَدُّثِ عن الفقر، كما لو كان المُشكلةُ الأولى، فذلك لأنَّه الدَّاءُ الصِّمِيمُ الذي يُهْدَدُّ الجَمْعِيَّةُ البشريَّةُ في بقائها، وليس وراءَهُ دَاءٌ يَفْعَلُ فِعْلَهُ السريعُ في إِذَابَةِ صُورِ المَدَنِيَّاتِ وإصابة روح الجماعةِ إصابةً مُباشرةً .

ويتسنى لنا أنْ نَفْهَمَ خطورته أكثر فأكثر، إذا نحن دَرَسناه كَمَرَضٍ عُضْوي سَرَطاني، يُصِيبُ المَجْتَمَعَ، الذي هو كائن عُضْوي أيضاً .

فالْفَقْرُ إذا كان بالنسبة إلى الفرد يُقَابِلُ الثراء، فإنَّه بالنسبة إلى الجماعة يُقَابِلُ الحياة . وهذه الحقيقة وَضَعَتِ المُصْلِحِينَ والمُفَكِّرِينَ أمامَ المُعْضِلَةِ، فراحوا يَهَيِّمون

وراء الحَلِّ المنشود. . وكتلة التاريخ الضخمة لا تزيد عن أنها تجربات مختلفة
لحلول كثيراً ما انتهت بالفواجع .

ولكنني كنت مُؤمناً - وأنا اليوم أكثر إيماناً مِنِّي بالأمس بحقيقة كلما زادت
الآزمات تَعَقُّداً واستَحْكاماً - وهي :

لَايَةُ جماعة من البَشَر الحُرِّيَّةُ في أَنْ لَا تَتَّصِلَ بالسَّماء من طريق محمد؛ «لا
إِكراه في الدِّين» (البقرة ٢ : ٢٥٦) . ولكنهم جميعاً في حاجة إلى الاتصال بالأرض من
طريقه وعلى مناهجه . . . وكان من حَظِّ بلاد العرب، أنها شَهِدَتْ، لأوَّل مرة،
تَجربةَ نِظام محمد الاصلاحِي . وقد نَجَحَتْ في حُدودها، وَنَجَحَتْ خارج حُدودها،
وفيها القُدرة على النجاح دائماً.

ويَكْفِي لِنَعْرِف مَدَى نجاح ذلك النِّظام، أَنْ نَرَوِي قول أبي هُرَيْرَةَ: أَلَا
تَعَجُّبُونَ مِنْ رَجُلٍ فَصَلَ فِي الجاهلية وهو يَطْوِي - أَي يَجُوع يوماً على يوم - يَخْرُج
الآن بِزَكَاةِ أمواله فلا يَجِدُ مَنْ يَسْتَحِقُّها أو يَأْخُذُها منه! وَأَغْنِي سَمًا بِمَجْتَمَعِه كَثِيراً
فوق «خَطِّ الفقر» في تعبير الاقتصادِيِّين .

إذاً، كانت التَّجربةُ ناجحةً، وليس نجاحاً في حَدٍّ ومَقْدَار، بل أَعْطَتْ الرُّقْمَ
القياسِي في النجاح وسرعة مَفَاعِيلِه . فعَلِينَا أَنْ نَدْرُسَ جَيِّداً ذلك النِّظام والوسائل
التي اتَّخَذَتْ مِنْ أَجْلِه، خصوصاً أَنَّهُ فَرِيد في التاريخ؛ فَقَدْ أَظْهَرَتِ التَّجربةُ
سلامته . ودَعَائِمُ هذا النِّظام هي :

- ١ - مَفْهُوم الثروة .
- ٢ - تَحْرِيم الكُتْر .
- ٣ - التَّكَافُلِيَّةُ التَّعَاوُنِيَّةُ .
- ٤ - جَعْلُ الدِّينِ ضَمَانَةً تَوَازُنُ اجْتِمَاعِي .
- ٥ - إِطْلَاقُ يَدِ الْمُسْتَحِقِّ فِي اسْتِخْلَاصِ نَصِيبِه .
- ٦ - الإِرْثُ الاجْتِمَاعِي .

مفهوم الثروة:

لا أريد أن أدعي، هنا، أنه أثر عن النبي تعريف للثروة على وجه من التحديد المنطقي، وإنما نستطيع أن نتبين ونستخلص من التنظيمات المالية في الاسلام مفهوماً للثروة جد رفيع وجد حقيقي، فيكون تعريفاً بالمثال، أو على حد تعبير القدماء: تعريفاً بـ «المصدق»^(١).

ونحن، قصداً إلى التبسيط، ندور دورة قصيرة في بحث الثروة على وجه عام، مُشيرين إلى الخطوط الاسلامية العريضة، التي إذا ما تلاقت، أعطت مفهوماً المستقل.

الثروة، أي البُحْبُوحَة، حين نعرض لها على نحو تحليلي، يظهر لنا أنها اصطلاح الجماعة اشتق من وجودها، وذلك لأن الفرد ليس بحاجة إلى الثروة، بهذا المعنى أصلاً، فإذا، هي ضرورة اجتماعية فقط حسب^(٢).

وكانت في الأصل محاصيل تُعبر عن حاجات حيوية، ويتولد «فكرة الغد» ويتحرك مخاوفه، تولد الادخار وأعان عليه الطمعية والنهم. ولما كانت المحاصيل لا يمكن ادخارها إذ ذاك، تولد في سلسلة من المراحل، «النقد» الذي ساعد على استيفاح النهم والشره.

(٢) لا أطلق الثروة هنا بالمعنى المتداول في علم الاقتصاد، من أنها ما يمكن أن يتقوّم بقيمة، مهما كانت، وخصائصها: كونها نافعة، إمكان حيازتها: فحرارة الشمس مفيدة ولكن لا تعدّ ثروة إلا بتحويلها إلى شغل أو طاقة، انفصالها عن شخص الانسان إلا فيما عَبرَ من عهد الرّق، عدم شيوعتها كالهواء فإنه ليس ثروة إلا بتحويله أيضاً إلى الخ، ودفعاً لليسر ومجانبة للابهام واختلاط المفاهيم، أطلق على معناها عند علماء الاقتصاد كلمة: غنيّة بكسر الأول أو ضمّه، وأخصّ الثروة هنا بالبُحْبُوحَة في وسائل اليسر.

(١) مُصْطَلَح شاع عند المَنَاطِقَة الصُورِيّين الأَرِسْطُوطِيّين وعند الأَصولِيّين أيضاً، وهو في الأصل مُركَّب من «ما» اسم المَوْضُول و«صدق» الفعل الماضي. وأَجْرُوهُ اسماً، إجراء المُركَّب المُزَجِّي، ويتَّعَن به: وَنوع الدَّلالة على مُتَعَيّن ما، فالكلمة لها مفهوم ولها ماصدق كالنَّضْل له كلمات منها: السَّيف والغَضَب والحُسام إلخ، فلكل منها مفهوم مُستقل، ولكن الماصدق واحد وهو: أداة القِتَال ذات المُشابة الحادة. والتعريف بالماصدق بتعبير القدماء: الفرد الذي يَتَحَقَّق فيه معنى الكلّي.

وكان في هذا الاستفحال النَّهْيِيّ، الذي قاعدته النَّقْدُ، ما نقلَ العملَ الاجتماعيَّ من تَسْلُسِلِهِ الطَّبِيعِيِّ:

مَحَاصِيلُ، فَنَقْدُ، فَمَحَاصِيلُ

إلى تَسْلُسِلِ جَشَعِيٍّ إِجْرَامِيٍّ:

نَقْدُ، فَمَحَاصِيلُ، فَنَقْدُ.

وبذلك، تَوَلَّدَ «الرَّأْسَمَالُ» البَغِيضُ، الذي اتَّخَذَ غَايَةً ما اصْطَلَحَتْ عليه الجماعةُ وَسِيلَةً، فَوَقَّفَ النشاط العام عند أَقْلِيَّةٍ ضَيِّئَةٍ.

وعليه، فالثروة، ورَمَزُها النَّقْدُ - ومُعَادَلَتُهُ رياضيًّا أَنَّهُ: حَاصِلُ جُهِدٍ + ضَرُورَةٌ - تُعَبِّرُ عن احتياجات حيوية عُضُوبَةٍ، جَمَدَتْهَا الأَنَانِيَّةُ واستَلَبَهَا الذين هم أَكْثَرُ تَطْفُلًا، واستَبَدُّوا بها.

وبما أَنَّها كذلك، أَيْ حَاجَةُ الجماعة وَجُهِدُ الجماعة، فَكُلُّ اسْتِحْوَازٍ لِلْفَرْدِ عليها اسْتِحْوَازٌ أَنَانِيًّا، يُشِيرُ إلى اعْتِدَاءٍ، دُونَ ما رَبَّ، لِأَنَّهُ اسْتِحْوَازٌ على الجماعة نَفْسِهَا... وبالتالي، كُلُّما وُجِدَ اسْتِقْطَابٌ مَالِيٌّ أَنَانِيٌّ، فهناك أَنْكَرٌ وَجِهٍ من وَجُوهِ الجَرِيْمَةِ.

قانون جَبَرِيَّةِ القَرَضِ:

هذه نظرية تَشْبِيحٍ في نُظْمِهِ وتَعَالِيْمِهِ على شَكْلِ واضح. خُذْ إِلَيْكَ ما يُمَكِّنُ أَنْ نُسَمِّيَهُ بـ «قانون الجَمَاعِيَّةِ الجَبَرِيَّةِ للقَرَضِ» المائِلُ في هذه الآية الكريمة: «وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا» (المزمل ٧٣: ٢٠).

وَعَفَّرَ اللَّهُ لِلْفُقَهَاءِ الذي حَمَلُوا «صِيغَةَ الأَمْرِ» فيها مَحْمَلُ «النَّدْبِ» بدون ما صَارِفٍ على وَجْهِ التَّأْكِيدِ.

وحين يَكُونُ الأَمْرُ فيها لِلوُجُوبِ، أَيْ على حَقِيقَتِهِ في الدَّلَالَةِ، نَخْرُجُ من الآية الكريمة بنَظَرِيَّةٍ - على أَنَّها جَدِيدَةٌ في مِيدَانِ التَّشْرِيعِ القَانُونِيِّ - نَبِيلَةٍ في حَقْلِ التعاطي والتعامل الانسانيَّين وهي: كُلُّما وُجِدَتْ حَالُ إِعْسَارٍ فَرْدِيٍّ أو جَمَاعِيٍّ،

وَجَبَ الْقَرْضُ الْحَسَنُ، أي اللّارِبَوِيُّ كذلك فردياً أو جماعياً. بِمَعْنَى أَنَّ حَالِ
الاعْسَارِ تُوجِبُ وَتَفْرِضُ عَلَى الْجِهَاتِ الْقَادِرَةِ دَوْلِيّاً وَالْمَصَارِفِ الَّتِي لَهَا هَذِهِ الصَّفَقَةُ،
الْأَقْرَاضَ الْحَسَنَ عِنْدَ الطَّلَبِ عَلَى وَجْهِ حَتْمِيٍّ. مَثَلًا، لِبَنَانِ الْيَوْمِ فِي حَالِ إِعْسَارٍ
يَبْلُغُ حَدَّ الْاِخْتِنَاقِ، لَهُ حَقُّ الْاِقْتِرَاضِ الْحَسَنِ عَلَى وَجْهِ فَرْضِيٍّ مِنَ الدُّوَلِ الْغَنِيَّةِ؛
وَلَيْسَ لِهَذِهِ الدُّوَلِ أَنْ تَرْضَى أَوْ أَنْ تَرْضُضَ. . فِدُولُ الْخَلِيجِ النَّفْطِيَّةُ مُلْزَمَةٌ بِالْاِقْرَاضِ
عَلَى وَجْهِ حَتْمِيٍّ، شَاءَتْ تِلْكَ الدُّوَلُ أَمْ كَرِهَتْ، رَضِيَتْ أَمْ أَبَتْ.

قانون وجوب فترة السماح:

وَنَحْذُ إِلَيْكَ أَيْضاً قَانُونِ «النَّظَرَةِ إِلَى مَيْسَرَةٍ»، الْمَعْرُوفِ عِنْدَ الْاِقْتِصَادِيِّينَ الْيَوْمِ
بِفَتْرَةِ السَّمَاكِ، وَتَسْمِيَةِ الْقُرْآنِ أَكْثَرُ دِقَّةً وَأَمَعَنَ فِي مَعْنَى الْاِيجَابِ.

فَالْاِسْلَامُ قَدْ أَوْجَبَ الْقَرْضَ، وَحَارَبَ الْاِزْهَاقَ فِي الْاِيْفَاءِ وَ«التَّسْدِيدِ»،
وَأَوْجَبَ النَّظَرَةَ، أَيْ إِعْطَاءَ الْمُهْلِ، الَّتِي تَتَضَمَّنُ آيَةً قُوَّةَ السَّرْيَانِ. فِي الْقُرْآنِ «وَإِنْ
كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ» (البقرة ٢: ٢٨٠)، وَفِي الْحَدِيثِ «وَلْيَنْفَسْ عَنْ مُعْسِرٍ أَوْ
يَضَعْ عَنْهُ»^(١).

وَاضْمُمْ إِلَى هَذَا وَهَذَا، تَحْرِيمَ الرِّبَا الْمَبْنِي عَلَى مُلَاحِظَةِ أَنَّ النِّقْدَ رَمَزَ فَقْطَ،
وَقُوَّةُ تَوَلِيدِهِ تَكْمُنُ فِي الْجُهْدِ وَالْعَمَلِ؛ فَلَيْسَتْ فِيهِ قُوَّةُ تَوَلِيدٍ ذَاتِيَّةٍ. إِذَا فَالْرُّبَا تَطْفُلُ
وَاسْتِحْوَاذَ أَنَانِي. . وَمِنْ هُنَا جَاءَ تَحْرِيمُهُ، إِذْ لَمْ يَكُنْ حَاصِلٌ جُهْدٌ، بَلْ اسْتِغْلَالٌ
جُهْدِ الْغَيْرِ.

تَحْرِيمُ الْكَنْزِ:

عَلَى ضَوْءِ هَذَا التَّعْرِيفِ لِلثَّرْوَةِ، عَرَفْنَا أَنَّهَا تُعْبَرُ عَنْ حَاجَاتِ حَيَوِيَّةٍ وَجُهِودِ
اجْتِمَاعِيَّةٍ، فَالْقِطْعَةُ مِنَ النِّقْدِ رَمَزُ ضَرُورَةٍ حَيَوِيَّةٍ وَجُهْدِ اجْتِمَاعِيٍّ بِقَدْرِهَا.

فَإِذَا خَزَنَهَا الْفَرْدُ وَحَبَسَهَا عَنِ التَّعَامُلِ، فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ عَزَلَ مِنْ مَيِّدَانِ الطَّاقَةِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبَغْوِيُّ فِي مَصَابِيحِ السُّنَنِ ج ٢،

وَالْقُدْرَةُ وَمِنَ الشَّرْيَانِ الاجتماعي المتواصل في جسم المجتمع، حَفَنَةُ مِنَ الْكُرِيَاتِ
الْحُمْرَاءِ أَوْ الْبَيْضَاءِ، وَعَبَّأُ فِي بُرْشَانَةٍ^(١)، مَسْحُوقَ ذَلِكَ السَّائِلِ الْأَقْدَسِ.

وعلى هذا، جاء الاسلام بالمُعْجِزَةِ الْكُبْرَى وبالحَلِّ الْوِفَاقِ فِي التَّنْظِيمِ، فَحَرَّمَ
خَزْنَ الْأَمْوَالِ وَعَزَلَهَا مِنْ مُحِيطِ الْعَمَلِ الْعَامِ وَتَدَاوُلِ الْكُلِّ. وَذَلِكَ، لِأَنَّكَ فِي نَظَرِهِ،
كُلَّمَا خَزَنْتَ قِطْعاً نَقْدِيَةً أَكْثَرَ فَاكْثَرَ، فَقَدْ أَسْرَتَ أَعْضَاءَ اجْتِمَاعِيِّينَ أَكْثَرَ فَاكْثَرَ، حَتَّى
يُشَلِّ الْمُجْتَمَعُ، وَتَقِفَ حَرَكَتُهُ فِي أَيْدِي خَازِنِينَ آثِمِينَ، أَوْ بِالْأُخْرَى يَتَحَرَّكُ فِي
شِبَاكِهِمْ، قَالَ - عَزَّ شَأْنُهُ :

«وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ، وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ - كُنَايَةٌ عَنْ سَبِيلِ
الْكُلِّ - فَبَشَّرَهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ. يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ
وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ، هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كَنْتُمْ تَكْتِزُونَ» (التوبة : ٣٥).

قانون جبرية الحركة في التداول:

التحريم المذكور، الذي يَسُوغُ لِي أَنْ أَسْمِيَهُ بِنَظَرِيَّةِ «الْجَبْرِ فِي حَرَكَةِ الْإِنْتِاجِ
وَالْتَدَاوُلِ الْمَالِيِّ» يُوفِّرُ الْقُوَى الْإِنْتِاجِيَّةَ إِلَى أَبْعَدِ حَدٍّ، وَيَضْمَنُ، حَالَ نَشَاطٍ، عَمَلِيَّةَ
جَبَّارَةً.

فالاسلام لَا يَرَى الضَّرَّ فِي النَّقْدِ عَلَيْهِ وَلَا فِي وَضْعِ الْأَفْرَادِ أَيْدِيَهُمْ عَلَيْهِ، فَهَذِهِ
تَسْمِيَاتٌ لَا أَكْثَرَ. وَلَكِنْ يَرَى الضَّرَرَ الْأَعْظَمَ وَالْجَرِيمَةَ الْكُبْرَى فِي قَانُونِ النَّقْدِ وَفِي
قَانُونِ وَضْعِ الْيَدِ عَلَيْهِ، فَأَصْلَحَهُمَا وَأَقَامَ مُجْتَمَعَهُ، مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ، عَلَى نَظَرِيَّةِ
الْجُهِدِ الذَّاتِيِّ وَنَظَرِيَّةِ الْجَبْرِ فِي الْإِنْتِاجِ الْجَامِعِيِّ.

أَتَذَكَّرُ أَنِّي وَقَفْتُ عَلَى كِتَابِ لِبَعْضِ الْبَاحِثِينَ الْمَالِيِّينَ يَأْخُذُ فِيهِ عَلَى الْإِسْلَامِ
إِيجَابَهُ الزَّكَاةَ حَتَّى فِي رَأْسِ الْمَالِ الْمَخْزُونِ؛ وَهِيَ لَا بُدَّ مُفْهِمَتُهُ، تَدْرِيجاً، مَعَ
الْأَيَّامِ. وَإِنْ مَا يُسَمِّيهِ مَأْخِذاً مَالِيّاً أَعْدَهُ نَظَرَةً بَارِعَةً فِي قَانُونِ الْأَمْوَالِ. وَذَلِكَ لِأَنَّ

(١) قرصة مُجَوَّفَةٌ مِنْ مَادَّةٍ هَلَالِيَّةٍ تُخْشَى مَسْحُوقاً تعريب أخرى: برشامة «Cachet».
غَيْرَ سَائِغِ الطَّعْمِ، وَهِيَ مِنْ أَصْلٍ سَرِيَانِي وَلَهَا صِيغَةٌ

الزكاة، وهي مُقْنِيَّة لرأس المال حَتْمًا، إذا خُزِنَ وعُزِلَ عن نطاق العمل، تَجِيءُ وَكَانَهَا وَضْعٌ لِلْجَزَاءِ فِي أُسَاسِ الْاِقْتِنَاءِ الْجَامِدِ، فَلَا تُخْزَنُ مِنْ ثَمَّةِ رُؤُوسِ الْأَمْوَالِ رَهْبَةً مِنَ النَتِيجَةِ الْمُرْعِبَةِ، وَهَذَا مُصْداقٌ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ: فَلْيُتَجَرَّبْ بِهِ وَلَا يُتْرَكْ مَخْزُونًا حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ^(١).

وطبيعي أَنَّهُ كُلَّمَا تَهَيَّأتْ فُرْصُ النِّشَاطِ الْعَمَلِيِّ وَتَوَافَرَ مَرْدُودُهَا بَيْنَ أَيْدِي الْأَفْرَادِ وَالْجَمَاعَاتِ، تَتَوَلَّدُ رَغْبَةُ التَّحَوُّجِ، وَتَتَسَنَّى لِلْفِئَاتِ الْقُدْرَةُ عَلَيْهِ بِتَسَنِّيِ الطَّاقَةِ الشَّرَائِيَّةِ لَدَيْهَا.

وبذلك، تَبْطُلُ النِّعْمَةُ الْخَادِعَةُ، الَّتِي تَزْعُمُ أَنَّ الْإِنْتِاجَ الْآلِيَّ فَاقٌ وَرَجَحٌ بَدْرَجَةٍ فَاحِشَةٍ الْاِسْتِهْلَاكِ الْحَيَوِيِّ وَالْمَعَاشِيِّ، لِتَرَدُّ إِلَيْهِ، فِي النَتِيجَةِ، أَسْبَابُ التَّأَزُّمِ وَالتَّعْقِيدِ.

إِنَّ هَذَا الزَّعْمَ فِي جَوْهَرِهِ لَيْسَ إِلَّا خُدْعَةٌ «رَأْسْمَالِيَّةٌ» لَصَرْفِ النَّظَرِ. فَإِنَّ الْإِنْتِاجَ الْآلِيَّ لَمْ يَقُفْ الْاِسْتِهْلَاكِ الْمَعَاشِيَّ يَوْمًا، بَلْ لَيْسَتْ فِيهِ إِمْكَانِيَّةٌ ذَلِكَ مَعَ «التَّنْسِلِيَّةِ: التَّفْجُرُ السُّكَّانِي الدِيمُوغِرَافِي». لِأَنَّا لَوْ أَخَذْنَا «الْجَوْحَ» مَثَلًا، فَلَسْنَا نَجِدُ أَبَدًا أَنَّ كُلَّ فَرْدٍ يَحْتَاجُهُ يَحْصُلُ عَلَيْهِ، وَتَظَلُّ، مَعَ ذَلِكَ، أَزْمَةٌ تَرَاكُمُ الْإِنْتِاجَ.

وإِنَّمَا كَانَتْ الْأَزْمَةُ وَحَقَّ لَهَا أَنْ تُكُونُ، لِأَنَّ الْاِسْتِهْلَاكَ يَدُورُ فِي دَائِرَةِ الْقَادِرِينَ عَلَى التَّحَوُّجِ، وَلَيْسَ فِي الدَّائِرَةِ الْعَامَةِ، دَائِرَةُ الْمُحْتَاجِينَ إِلَيْهِ. وَهَكَذَا قُلُّ فِي سَائِرِ الْمَوَادِّ الْأُخْرَى.

إِذَا، فَأَزْمَةُ الْإِنْتِاجِ صَحِيحَةٌ فِي مُحِيطِ الْقَادِرِينَ وَأَشْبَاهِهِمْ، وَعَلَى هَذَا، رَأَتْ التَّزَعُّاتُ التَّقْدِيمِيَّةُ الْحَلَّ فِي تَشْجِيعِ التَّحَوُّجِ لَدَى الْكُلِّ. وَوَقَفَ رَأْسُ الْمَالِ عَقَبَةً، فَدَفَعَتْهُ إِلَى الْجَمِيعِ. وَلَكِنَّ الْإِسْلَامَ حَلَّ الْمُعْضِلَةِ بِأَبْسَطِ كَثِيرًا، وَلَا أَظُنُّ مَجْتَمَعًا فِي التَّارِيخِ اتَّخَذَ قَانُونًا بِتَحْرِيمِ الْكَثَرِ أَوْ عَهْدَ قَانُونًا قَرِيبًا مِنْهُ سِوَى الْإِسْلَامِ، وَهَذَا التَّحْرِيمُ بِدَوْرِهِ يُؤَوِّلُ إِلَى خَلْقِ الْمَشَارِيعِ دَوْمًا، وَبِالتَّالِيِ فُرْصَةُ الْعَمَلِ أَبَدًا، أَيْ

(١) أَخْرَجَهُ الْبَغْوِيُّ فِي مَصَالِيحِ السُّنَّةِ ج ١،

التمكين للطاقة الشرائية لدى الأفراد والجماعات عامة، وهكذا ذواليك بين حركتي الانتاج والاستهلاك.

بل نقذف بالحق على الباطل:

لكي يضع الاسلام، قيد الاستعمال، ضماناً أكيدة لتطبيق النظم وعدم الاستغلال، نادى بضرورة التغيير، ولكن بالأساليب المشروعة، وضعا للحق في نصابه، وكبحاً للظلم أو شائته، وذلك بتعاون الجماعة في غير ما حاجة إلى تبني منطقي «الدِّيَالِيَّة»^(١) في إحدائه. وبهذا، أقام الاسلام المجتمع، لا على الركيزة المَعْنَوِيَّة - الأدبية - الاخلاقية وحدها، بل أيضاً على الركيزة الطبيعية، وهي الجماعة للتنفيذ...

يقولون: إن أرسطو أنزل الفلسفة من السماء إلى الأرض. وأنا أقول: إن محمداً أنزل نزعة التدن من السماء إلى الأرض وصرفها في إصلاح سعي المجتمع نحو معارج تطوره، ومراقي تكوره.

فبعد أن كان الدن تأملاً واستغراقاً مثاليًا، جعله فكرة حياة واجتماع. وخذ «نظام الكفارات» تدرك جيداً، كيف استطاع أن يسوق تيار التدن في أقية المجتمع ويوجهه قوة مادية روحية في عروقه.

«نظام الكفارات» الذي أثير إليه، مدهش حقاً في حدود الغاية المثلى. فأنا وأنت وغيرنا، قد نضعف في حال من حالات الوهن النفسي، إزاء الله، فنقرط في عبادة، أو نأثم في عمل، أو نحنث في عهد. وفي سبيل الغفران ابتدع الاسلام

(١) صدق دلالة من «جدلية» ولا ريب، خصوصاً حين ندني من وعينا كلمة: ذواليك، التي تعني التردد بين حالين والتغير المتعاقب بتوال. وبسط هذا كله في المعجم الكبير، المطبوع بغضه سنة ١٩٥٤، تحت مادة «أرخ» وكلمة: تاريخ.

(١) وضع جديد للديالكتيك المعروفة بالجدلية، ولا يتوهم أنها تعريب بتهذيب، بل هي مصدر من مادة «داول» مداولة ودوال. ومن المعروف صريحاً أن الواو المسبوقة بكسرة كثيراً ما تقلب ياء، فيصبح المصدر «ديالا»، وبالنسبة المضمرية يقال «الدِّيَالِيَّة»، فتكون على هذا النحو، صيغة العرق في العربية، كما هي

«الكفارة»، وهي عبارة عن عمل إسعافي تبثه وتشييعه في الناس. ولم يكتف بالتوبة النفسية وحدها، بل لا بد معها من تضحية، أو قل معي: من توبة مادية أيضاً تذهب في سبيل الخير العام.

وبذلك، جعل محمد الدين طريقاً مُنفِثاً إلى المجتمع، لا درباً مكفوفاً على الشخص؛ جعله عاملاً إيجاباً، لا عاملاً سلباً.

نعم، نحن لا يسعنا أن ننكر أن التأمل والاستغراق المثالي يُعينان على إيجاد أخلاقية ضرورية، ولكن إذا كان تأملاً للتأمل، فقد أخفق في مهمته. على أن القانون الأخلاقي لا يصلح أن يكون وحده ركيزة اجتماعية - كما سبق وأشرت - بأي شكل، وقد أظهر التاريخ إخفاق تجاربه، لأن كل قيمته أنه يبعث في المغتصب ضميره ليرد إلى الجماعة بعض ما اختلسه منها، ولكنه لا يقضي أبداً على إمكانية الاغتصاب.

أما محمد فقد عمّد إلى قطع جذور الاغتصاب، وأخذ الطريق على المغتصبين، حتى يضيق «رحم المجتمع» عن ولادة مغتصب أناني جديد.

التكافلية، لا اشتراكية المساواة:

وجاء الاسلام بما نسميه مبدأ التكافل الاجتماعي. ومن نتائجه احترام الجهد الذاتي للفرد والمحافظة على توازن الفئات، بالتعاون الفرضي. فأقر الملكية الخاصة في غير ما استقطاب، وأوجب الزكاة بمنطق التعاون الواجب.

ومن نظرية الاسلام، أنه لا بد من جرعة أنانية في ألعاب الكائن الاجتماعي، توفيراً لرغبة السعي عنده، على أن لا تذهب به في سُكر وخمار وعربدات هدامة. وإذا خلا من هذه الرغبة، أي رغبة السعي بمحض الاختيار لا الاكراه، فالمجتمع المتشكّل مجتمع أخلاقي أو مصنوع، لن يخطّ واقعاً يثبت ويرسخ. فجاء الاسلام، لذلك، باحترام الملكية، ولكن في الحدود التي لا تُجحف بالجمعية الحية.

وإذا عَلِمْنَا أَنَّ الشريعةَ قَرَرَتْ «مِلْكِيَّةَ الرِّقَبَةِ» لِلدَّوْلَةِ فِي الْأَرْضِ وَالْمَرَاقِقِ الْعَامَةِ، وَمِلْكِيَّةَ الْمَنْفَعَةِ النَّافِعَةِ لِلْأَفْرَادِ، وَعَلِمْنَا أَنَّ نِظَامَ الْحُكْمِ فِي الْإِسْلَامِ نِظَامٌ يُخَوِّلُ لِلشُّعُوبِ إِدَارَةَ مَصَالِحِهَا «أَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ» (الشورى ٤٢ : ٣٨) ثَبَتَ لَنَا أَنَّ أَكْثَرَ مِلْكِيَّةِ الرِّقَبَةِ يَعُودُ إِلَى الدَّوْلَةِ الشَّعْبِيَّةِ، وَهِيَ بِدَوْرِهَا تَمْلِكُ الْأَفْرَادَ مِلْكِيَّةَ الْمَنْفَعَةِ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْمُحَاصَصَةِ أَوْ الْمُقَاسَمَةِ، الَّتِي لَا تَضُرُّ بِالصَّالِحِ الْعَامِ، وَتُحَقِّقُ الْفَائِدَةَ، وَالْعَائِدَةَ لِلطَّرَفَيْنِ اسْتِيفَاءً وَإِعْزَاءً^(١).

وَهَكَذَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نُقَرِّرَ، بِاخْتِصَارٍ: أَنَّ الْمِلْكِيَّتَيْنِ، عَمَلِيًّا، فِي حُكْمِ الْمِلْكِيَّةِ الْوَاحِدَةِ، وَذَلِكَ بِالْقُوَّةِ لَا بِالْفِعْلِ إِسْمِيًّا.

وَلِذَا، أَخْرَجَ قُدَامَى الْفُقَهَاءُ الْأَعْلَامُ الزَّكَاةَ مَخْرَجَ الشَّرْكَةِ أَوْ مَخْرَجَ الدَّيْنِ، اعْتِمَادًا عَلَى التَّعْبِيرِ الْقُرْآنِيِّ بِكَلِمَةِ «حَقٌّ» فِي آيَةِ الْكَرِيمَةِ: «وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلْمَسَائِلِ وَالْمَحْرُومِ» (الذاريات ٥١ : ١٩).

وَأَنَا أَمِيلُ إِلَى الرَّأْيِ الْأَوَّلِ. وَيُنْبَنِي عَلَيْهِ، أَنَّ ذَوِي الْأَمْوَالِ وَالْعَامِلِينَ شُرَكَاءَ فِي الْأَصِيلَةِ وَالْحَصِيلَةِ، بِنِسْبَةٍ فِي الْمَقَادِيرِ وَتَصَاعُدِيَّةٍ فِي دَخْلِ الْإِنْتاجِ. . . وَلَا يَغْرُبُ عَنْ ذِهْنِكَ أَنَّي أُسْتَعْمِلُ «الْأَصِيلَةَ» بِمَعْنَى الرُّأْسْمَالِ؛ وَهِيَ أَقْرَبُ كَلِمَةٍ، فِي الْعَرَبِيَّةِ، تَدُلُّ عَلَيْهِ.

وَلَيْسَ مِنْ حَاجَةٍ أَبَدًا إِلَى هَذِهِ الْأَصِيلَةِ (رَأْسِ الْمَالِ الْفَرْدِيِّ)، وَهُوَ مُلْجَمٌ هَذَا الْأَلْجَامَ وَمَكْبُوحُ هَذَا الْكَبْحِ. فَالْأَمْرُ، كَمَا سَبَقَ وَقُلْتُ، لَا يَغْدُو التَّسْمِيَّاتُ. فَالْأَصِيلَةُ الْمُلْجَمَةُ، أَكَانَتْ مُضَافَةً إِلَى اسْمٍ مَا أُمُّ إِلَى الدَّوْلَةِ، سَوَاءً، وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ اخْتَلَفَ، فَإِنَّمَا هُوَ الْاسْمُ لَا الْمُسَمَّى نَفْسَهُ.

مبدأ العمل على أساس المجهود المُقَرَّبِ، المعروف باسم نظام «سويتنج: المعركة» - تُرِينَا تَأْثِيرَ الْأَغْرَاءِ وَمَذَى عَمَلِهِ فِي طَبِيعَةِ الْكَائِنِ وَمِزَاجِيَّتِهِ وَفِي بَغْتِ خَسَافَتِهِ الْقَائِدَةِ الْكَامِنَةِ. رَاجِعْ كِتَابَ: مَالُ الرُّأْسْمَالِيَّةِ لـ: لُويْسِ مَارْلِيُو ص: ١٢٢ - ١٢٥ ترجمة علي الحماصي.

(١) وَالْبَرْهَانُ عَلَى ضَرُورَةِ الْأَغْرَاءِ مَا يُعْرَفُ فِي الرُّوسِيَّةِ بِكَلِمَةِ «الشُّكْهَانُوفِيَّةِ: الْجَهْدِيَّةِ»، نِسْبَةً لِعَامِلِ الْمَنَاجِمِ الرُّوسِيِّ شُكْهَانُوف. وَهِيَ تَعْنِي زِيَادَةَ الْإِنْتاجِ أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً، تَحْتَ الْأَغْرَاءِ، فِي مَهْلَةٍ أَوْ وَحْدَةٍ زَمْنِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ لِإِنْتاجِ مَا هُوَ أَقَلُّ جَدًّا. وَالْجَهْدِيَّةِ - وَإِنْ رَفَضَتْهَا النِّقَابِيَّةُ الْعَمَالِيَّةُ فِي الْعَالَمِ الْحُرِّ، لِأَنَّهَا تَرْفُضُ أَضْلًا:

أقول: الأمر سيان، أكانت الملكية باسم الفئات العمالية أم «الائتلافية»^(١): البروليتارية، أو كانت باسم معين وهي ملجئة مشكومة بصالح السواد الأعظم. فقد بلغ، في بعض المعامل الكبرى، أن ارتفعت نسبة الضريبة التصاعدية عليها، حتى التسعين في المائة، وعلى الأريز أو المنيب (رب العمل) كل الأعباء: من صيانة واستعاضة البدائل وأرض إصابة العمل إلخ، من النسبة الضئيلة المتبقية. وهذا يريك، بقطع، أن الاختلاف لفظي خالص؛ أما الجوهر في الحالتين فواحد...

ويفهم من تحرير المسألة فيه، كما تشهد الأخبار الكثيرة مثل: لأن يأخذ أحدكم حبلاً فيحتطب، خير من أن يتكفف أيدي الناس. ومن تحديده لمصارف الزكاة على الفقراء والمساكين ومن إليهم، أن الاسلام قصد إلى وضع رؤوس أموال مقدرة بين أيدي الفئات المذكورة لتستثمر وتعمل^(٢). ولم يقصد بها أبداً الاحسان الخالص. وتعبير أوضح: لم يعن بالزكاة الجود البليد الخامل بل الناشط المستثمر؛ ف«اليد العليا خير من اليد السفلى».

وقصارى القول أن الاسلام أقام نظام الأموال على توازن دقيق بين رأس المال وطاقته على الانتاج. ولذلك، خالف بين الأنصبة الزكوية وفرضها في معادلة مقدرة بين استفادة المجموع من الفرد بانتاجه؛ فاحترم الملكية، وبين استفادة الفرد من المجموع باستهلاكه، فأوجب الزكاة. وبهذا، حقق الصلة بين الفرد والجماعة على أساس موزون عادل.

على أن الزكاة في فلسفتها تعني: أن كل امرئ في أي مسعى أو مضمار يؤول إلى كسب هو مدين به للمجتمع. فالبناء والنجار والطبيب والصيدلي والمهندس والمعلم والمحامي، إلخ، كلهم في فنييتهم وتقنييتهم مدينون للمجتمع.

(١) اخترت هذا الوضع، لأن الكلمة الفرنسية الأصلية مشتقة من اللاتينية القديمة «برولوس»، أي الزرية. وكانت «البروليتاريا» تعني، عند الرومان القدماء، الطبقة التي لا يملك أفرادها شيئاً سوى الإنسال والإنجاب. راجع كتاب: تاريخ فن الحرب لـ: الجنرال ستروكوف ج ١، ص: ٦٠.

(٢) بهذا الحق الزكوي، وبهذا المفهوم، تستغني الشريعة العملية عما يسمى بنظام المصارف التعاونية للتسليف، كما تفضل من حيث إنه حق أصيل، وليس سلفة ذات عائنة، ولو ضئيلة رفيعة.

وهَاكَ الطَّيِّبَ مَثَلًا، فَأُصُولُ التَّشْخِصِ وَأَعْرَاضُ الْمَرَضِ وَالْعِلَاجُ الْمُلَائِمُ، دَيْنُ تَسَلُّفِهِ مِنْ عِبَقَرِيَّاتٍ أُعْطِنَهَا وَوَهَبَتْهَا لِلْكَلِّ الْاجْتِمَاعِيِّ. أَمَّا جُهِدُهُ فَمَحْصُورٌ فِي الْكَشْفِ وَالتَّطْبِيقِ أَيْ الْمُعَايِنَةِ السَّرِيرِيَّةِ، وَكَسْبُهُ إِذَا هُوَ بَعْضٌ مِنْ جُهِدِهِ وَبَعْضٌ مِنْ دَيْنِ الْمُجْتَمَعِ عَلَيْهِ، فَلَيْسَ كُلُّهُ لَهُ خَالِصًا، بَلْ هُنَاكَ دَيْنٌ فِيهِ يَجِبُ وَفَاؤُهُ. وَهَكَذَا قُلُ فِي سَائِرِ مَرَاقِقِ الْعَمَلِ وَالْإِنْتَاجِ. وَوَفَاءُ هَذَا الدَّيْنِ هُوَ الزَّكَاةُ أَوْ الْمَعُونَةُ الْجَبَرِيَّةُ الْاجْتِمَاعِيَّةُ لِلْقَطَاعِ الْعَامِ^(١)، بَلْ لِمَحِيطِ الدَّائِرَةِ الْمُجْتَمَعِيَّةِ... عَلَى أَنِّي دَعَوْتُ يَوْمًا، تَبَعًا لِفَلَسَفَةِ الزَّكَاةِ، أَنْ تُعَمَّمُ مِهْنَتَا الطُّبَابَةِ وَالْمُحَامَاةِ؛ كَمَا كَانَتَا فِي الصُّدْرِ الْأَوَّلِ وَمَا لِحَقِّهِ. (انظر كُتُبَ السِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ وَكُتُبَ الْجِسْبَةِ الْمُتَنَوِّعَةِ)^(٢).

نظرية الحَجَرِ الصَّحِيِّ الْاجْتِمَاعِيِّ:

تَأْتِي الْإِسْلَامُ تَأْتِيًّا بَارِعًا، إِلَى حَضَرِ الْفَقْرِ وَوَجَرِهِ فِي مَبَاءَتِ، وَالْحَجَرِ

تَأَقُّفًا؟! خُصُوصًا وَالْمُعْجَمَ الْوَسِيطَ، الصَّادِرَ عَنْ مَجْمَعٍ لُغَوِيٍّ، جِئْتُ يَتَعَبَّدُ الْخَطَا، مَعْنَاهُ أَنَّهُ يُزَكِّيهِ وَيَكْرِسُهُ، رَسْمِيًّا! فَمَنْ الْمَلُومُ؟

(٢) أَذْكَرُ مَا أُرْوَدُهُ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنْ سِلْسِلَةٍ: إِنِّي أَتَيْتُ، الَّذِي صَدَرَ فِي كَانُونِ الْأَوَّلِ سَنَةِ ١٩٤٠، وَنَصَّهُ:

فِي أَوَاخِرِ الثَّلَاثِينَاتِ، قَامَتِ يِقَابَةُ الْمُحَامِينَ، فِي بَيْرُوتَ، تُطَالِبُ الْحُكُومَةَ بِحَضَرِ الْمُحَامِينَ، مُتَعَلِّلَةً بِأَنَّ الْمُسْتَوَى الْحَقُوقِي سَقَطَ وَانْحَدَرَ إِلَى تَهْيِئَةِ الْمَشَاكِلِ وَتَكْثِيرِهَا، مُتَجَاوِزًا وَمُتَخَطِّيًا مِهْنَتَهُ الْأَصْلِيَّةَ، الَّتِي تَقُومُ عَلَى التَّعَاوُنِ مَعَ الْقَضَاءِ عَلَى إِحْقَاقِ الْحَقِّ، لَا إِغْفَالِهِ. كَمَا انْقَلَبَ الطَّبُّ تِجَارَةً مَرِيضَةً، تَنْهَضُ عَلَى الْاسْتِزْدَارِ وَالْمُبَالَغَةِ فِيهِ. وَكَانَتْ مِثْلَ هَذِهِ الْمَشَاكِلِ تَنْحَلُّ بِالتَّكَافُلِيَّةِ بِلَقَائِيًّا بِفَرْضِ ضَرَائِبٍ أَوْ مَعُونَةٍ جَبَرِيَّةٍ أَوْ زَكَاةٍ، عَلَى الْقَادِرِينَ مِنَ الشَّعْبِ عَامَةً، بِاسْمِ التَّطْبِيقِ وَالِدَفَاعِ وَتَوْظِيفِ الْأَطْبَاءِ وَالْمُحَامِينَ؛ وَبِذَلِكَ تَنْعِيدُ تِجَارَةَ الطَّبِّ وَتِجَارَةَ الْمُحَامَاةِ اللَّتَانِ أَوْجَدَتَا مَشَاكِلَ حَادَّةً وَأَدَّتَا إِلَى تَقْيِيدِ مُجْتَمَعِي. أَنْظُرْ: إِنِّي أَتَيْتُ، ج ١، ص: ٧٣ - ٧٥.

(١) الْمُؤَيِّفُ اضْطُرَّابَ الْمَعَاجِمِ وَعَدَمَ دِقَّتِهَا فِي الضَّبْطِ لِهَذَا الْمُصْطَلَحِ الْعِبَاسِيِّ، فِي الْعَهْدِ الثَّانِي. فَالْقَطَاعُ، بِالْمَعْنَى الْهَنْدَسِيَّةِ ثُمَّ الْاجْتِمَاعِيَّةِ، هُوَ فِي مَحِيطِ الْمُحِيطِ، لِلْمُعَلِّمِ بِطَرَسِ الْبِسْطَانِيِّ، يَضُمُّ الْأَوَّلَ وَتَخْفِيفَ الثَّانِي. وَجَارَاهُ الشَّوْبَرِيُّ فِي مُعْجَمِ الطَّلَبِ، وَإِلْيَاسُ أَنْطُونُ الْيَاسِ فِي الْقَامُوسِ الْعَصْرِيِّ، الْعَرَبِيِّ الْإِنْجِلِيزِيِّ، وَالدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ شَرْفٍ فِي مُعْجَمِهِ الطَّبِّيِّ وَالْعِلْمِيِّ. وَهَسْرِيكَنْسَرُ الْأَوَّلُ وَتَخْفِيفُ الثَّانِي، فِي الْمُعْجَمِ الْوَسِيطِ الْبَصْرِيِّ، الصَّادِرِ عَنْ مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَهَنَا الطَّامَّةُ، وَفِي تَرْجَمَةِ أَصُولِ إِقْلِيدِسَ لِفَانْدِيكٍ، وَفِي الْمُتَجَدِّ الْفَرَنْسِيِّ الْعَرَبِيِّ، وَفِي مُعْجَمِ لَارُوسِ الْعَرَبِيِّ. وَصَوَابُهُ كَمَا ضَبَّطَهُ نَصًّا الْخَوَارِزْمِيُّ، الَّذِي عَاشَ سَنَةَ ٣٦٦ هـ، فِي مَفَاتِيحِ الْعُلُومِ وَبِفَتْحِ الْقَافِ وَتَشْدِيدِ الطَّاءِ ص: ١٢٠. وَكَانَ «بَلُو»، فِي مُعْجَمِهِ الْفَرَنْسِيِّ الْعَرَبِيِّ هُوَ الْمُتَقِنُّ وَالصُّوَابُ.

وَهَلْ أَشْنَعُ مِنْ هَذَا؟! فَمُهْمَةُ الْمَعَاجِمِ أَنَّهُهَا كَالْثِيَرِاسِ، فَإِذَا كَانَتْ هِيَ فِي حَاجَةٍ إِلَى ثِيَرِاسٍ، لِإِزَاحَةِ وَجْهِ الظُّلْمَةِ، فَمَا الشَّأْنُ بِالنَّاسِ؟! وَهَلْ يُلَاحِظُونَ إِذَا

الصَّحِّيَّ عليه صيانة لِجَسْمِ الْمُجْتَمَعِ مِنْ سَرِيانِ الْعَدْوَى . . وذلك بما قَدَّمَ من إجراءات ذاتِ أثرٍ فعَّال، ولا سِيَّما الزكاة، ووَرَدَ هذا، بصراحة، في الحديث النبوي، برواية عليٍّ: إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَى الْأَثْرِيَاءِ فِي أَمْوَالِهِمْ بِالْقَدْرِ الَّذِي يَسَعُ فَقَرَاءَهُمْ، وما جَهْدَ وشَقِيَّ الفقراء إلا بما يَصْنَعُ وَيَحْتَجِنُ الْأَثْرِيَاءُ.

ومن هنا، انعطَفَ الاسلام انعطافه البارِع، بما جَعَلَهُ شَرَكَةً فِي الْأَصِيلَةِ والحَصِيلَةِ، كَمَا بَيَّنَّا وَأَوْضَحْنَا لِهَيْئَتِهِ. وَلَمْ تَكْتَفِ طَائِفَةٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ بِالْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ، بَلْ جَرَّتْهَا عَلَى الْأَمْوَالِ الْبَاطِنَةِ؛ ولهذه مدلول واسع في سَعْيِ الْأَفْرَادِ والْجَمَاعَاتِ، ولست، الآن، في صَدِيدِهَا، لَأَنَّهَا سَتَكُونُ مَحَلًّا لِقَوْلٍ مُسْتَفِيزٍ فِي وَاحِدَةٍ مِنْ حَلَقَاتِ هَذِهِ السَّلْسِلَةِ أَيْنَ الْخَطَأُ؟.

إطلاق اليد في استخلاص الأنصبة:

في الحديث الشريف: «لَا وَبِيَ الصَّدَقَةُ حَرْبٌ» (أي مانِعُ الزكاة) وفَرَعَ عَلَيْهِ نَقَرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ: أَنَّ السُّلْطَةَ إِذَا عَجِزَتْ عَنِ الْجَبَايَةِ، يُبَاحُ لِمُسْتَحِقِّهَا أَنْ يَسْتَخْلِصَهَا، غَيْرَ مُتَجَاوِزِينَ وَهُوَ، بِتَعْبِيرٍ آخَرَ، قَوْلَ بَيَاحَةِ «ثَوْرَةِ الْفُقَرَاءِ». وَأَنَا أُجَارِي قَوْلَ هَذَا النَّقَرِ، اسْتِثْنَاءً بِحَدِيثٍ: مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ. وَسَبَقَ لِي أَنِّي عَرَضْتُ قَوْلَ كَثَرَةٍ مِنَ الْقَدَامَى، بِأَنَّ الزَّكَاةَ مِنْ بَابِ الشَّرَكَةِ، فَمُسْتَحِقُّهَا بِحُكْمِ الْمُسْتَقْوَى دُونَ مَالِهِ، الْوَارِدُ فِي الْحَدِيثِ؛ فَالشَّرِيكَ صِنُّ الشَّرِيكَ.

أَمَّا الْمُصَدَّقُ أَيِ عَامِلِ الْجَبَايَةِ، فَقَدْ أَطْلَقَ الْفُقَهَاءُ يَدَهُ، بِاتِّفَاقٍ، اعْتِمَادًا عَلَى أَنَّ مَا نَعَهَا مِنَ الْبُغَاةِ.

وَفَتَوَى الْمَشِيخَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الْقَدِيمَةُ فِي الْإِسْتَانَةِ، بِأَنَّ الضَّرَائِبَ حَلَّتْ مَحَلًّا لِلزَّكَاةِ، مَحَلُّ نَظَرٍ يُسْقِطُهَا مِنَ الْإِعْتِبَارِ، عَمَلًا بِقَاعِدَةٍ: إِبْقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ.

الأثر الاجتماعي:

مَسْأَلَةُ اجْتِهَادِيَّةِ أَطْرَحِهَا الْيَوْمَ طَرَحَ الْوَاجِبِ لَا الْاسْتِحْبَابِ؛ وَغَفَرَ اللَّهُ لِقَدَامَى الْفُقَهَاءِ وَمُحَدِّثِهِمْ، فِي إِعْتِبَارِهَا مُسْتَحَبَّةً فَقَط. أَعَالِمِينَ كَانُوا أَمْ غَيْرَ عَالِمِينَ أَنَّهُمْ

يُنَاقِضُونَ الْقَوَاعِدَ؛ فَمِنْ أَهَمِّ الْكُلِّيَّاتِ الْفِقْهِيَّةِ الْمُقَرَّرَةِ: أَنَّ الْحَثَّ التَّكْيِيدِي بِمَنْزِلَةِ الْأَمْرِ.

وَحَدِيثُ أَبِي الدَّرْدَاءِ، عَنِ النَّبِيِّ: إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ لَكُمْ ثُلثَ أَمْوَالِكُمْ زِيَادَةً فِي أَعْمَالِكُمْ، وَالكَثْرَةُ الْكَائِرَةُ مِنْ رُوَاةِ الْحَدِيثِ قَلِيلَةٌ وَأَوْهَنَتْ مِنْ زَعَمِ ضَعْفِهِ لَا سِيَّمَا وَأَحَادِيثِ الْوَصِيَّةِ تَقْوِيَهُ، كَحَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَنَصُّهُ:

«مَرِضْتُ عَامَ الْفَتْحِ مَرَضاً أَشْفَيْتُ عَلَى الْمَوْتِ، فَاتَانِي النَّبِيُّ يَعُودُونِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي مَالاً كَثِيراً، وَلَيْسَ يَرِثُنِي إِلَّا بَنَتَايَ؛ أَفَأُوصِي بِمَالِي كُلِّهِ؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: فَتُلْنِي مَالِي؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: فَالْشُّطْرُ؟ قَالَ: لَا، وَإِنَّمَا الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ؛ إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ»^(١).

وَبِنَاءً عَلَيْهِ: الْوَصِيَّةُ، أُعِدَّتْ تَوْرِيثاً أَمْ هِبَةً، وَاجِدَةٌ مِنْ حَيْثُ الْغَايَةُ وَالْقَصْدُ. عَلَى أَنَّ الْأَصَحَّ وَالْأَقْعَدَ، عِنْدِي، قَوْلُ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا مِنْ بَابِ التَّوْرِيثِ. وَذَلِكَ بِدَلَالَةِ سِيَاقِ حَدِيثِ سَعْدٍ؛ فَإِنَّهُ كَانَ فِي مَعْرِضِ الْمُسَاءَلَةِ عَنْ أَيْلُولَةِ أَمْوَالِهِ وَعَلَى أَيِّ وَجْهِ. وَإِذَا عَطَفْنَا عَلَيْهِ حَدِيثَ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَحَدِيثَ: لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ^(٢)، يَنْبَغُ أَنْ الْوَصِيَّةُ هِيَ أَدْخُلُ فِي بَابِ التَّوْرِيثِ مِنْهَا فِي بَابِ الْهِبَةِ. وَحَدِيثُ: مَاتَ رَجُلٌ لَا عَن وَارِثٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ أَعْطَوْا مِيرَاثَهُ لِأَهْلِ قَرْيَتِهِ؛ وَفِي رِوَايَةٍ: رَجُلًا مِنْ أَهْلِ قَرْيَتِهِ^(٣).

فَلَا مَعْدَى إِذَا، عَنْ أَنَّ لِلْمُجْتَمَعِ (الْقَرْيَةِ بِتَعْيِيرِ النَّبِيِّ) سَهْمًا مَقْرُوضًا. فَإِذَا ذَهَبَتْ تَحْصِرُ إِرْثًا، وَجَبَ أَنْ تُضَيَّفَ الْمُجْتَمَعُ إِلَى أَصْحَابِ الْفُرُوضِ؛ وَسَهْمُ الْمُجْتَمَعِ مُحَدَّدٌ مُعَيَّنٌ بِالثُّلُثِ. فَيُقَالُ، مَثَلًا: تُوفِّيَ عَنْ زَوْجَةٍ وَأَبْنَاءٍ وَمُجْتَمَعٍ، وَلِكُلِّ قَرْضُهُ الْمَنْصُوصُ.

(٢) رَوَاهُ الدَّارِقُطَنِيُّ فِي سُنَّتِهِ، وَذَكَرَهُ السَّيُوطِيُّ فِي الْجَمَاعِيعِ الصَّغِيرِ ج ١، ص: ١٧٦. وَانْظُرْ تَفْصِيلَ رِوَايَاتِهِ فِي كَشْفِ الْغَفَاءِ ج ٢، ص: ٣٦٩.
(٣) أَخْرَجَهُ الْبَغْوِيُّ ج ٢، ص: ١٦، وَفِي مُشْكَلَةِ الْمَصَابِيحِ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْخَطِيبِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبَغْوِيُّ فِي مَصَابِيحِ السُّنَّةِ ج ١، ص: ١٧، وَجَاءَ بِرِوَايَاتٍ أُخْرَى فِي مَجَامِيعِ الْحَدِيثِ بِشَلِّ صَحِيحِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَسُنَنِ النَّسَائِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ. انْظُرْ التَّفْصِيلَ فِي كَشْفِ الْغَفَاءِ ج ١، ص: ٣٢٥.

التعميم الطوعي :

أقول التعميم لا التأميم ، وعلى نحو طوعي ، ولكن مع الحَضُّ والتَّغْيِيب فيه ؛ وذلك بِتَشْجِيعِ الوَقْفِ على المرافق العامة ، أي بجعله مؤسسة اجتماعية . ومن هنا ، شاع شُيُوعه في العُهود الإسلامية القديمة ، من مَعْبَدٍ إلى مَدْرَسَةٍ إلى مُسْتَشْفَى إلى فَنَادِقٍ ، لِمَنْ انْقَطَعَتْ بهم الأسباب ، إلى تَعْيِيدِ الطرق وإنارتها ، إلى رِعاية الحيوان ، إلى الحَمَامَاتِ بِكُلِّ لَوَازِمِهَا . انظر رحلة ابن بطوطة ص : ٢٣٧ .

هذه أَهَمُّ دَعَائِمِ الإِصْلَاحِ المَالِيِّ في الإسلام . وقد أَظْهَرَتِ التَّجَارِبُ نِجَاحَهُ بِصُورَةٍ كَادَتْ تُكُونُ فَرِيدَةً .

وُخْلاصة ما أَوْدُ مَقَالَهُ من بَعْدٍ ، هو أن الإسلام قَصَدَ إلى إِيْجَادِ حالِ اجتماعية صحيحة ، وإلى خَلْقِ مُجْتَمَعٍ سَعِيدٍ ؛ وقد نَجَحَ أَيْمًا نِجَاحًا ! وإذا كان الثَّرِيُّ مَيِّتًا مُحْنَطًا بِالذُّهَبِ ، فالفَقِيرُ مَيِّتٌ مُحْنَطٌ بِالأَسْمَالِ ؛ وَهُمَا طَرَفَا الشُّقَاءِ .

ولذا ، كان إِصْلَاحُ أيِّ مُجْتَمَعٍ بِتَخْلِيصِهِ مِنْهُمَا ، وإِيْجَادِ حالِ رِضا شائعة ، ومُحَارَبَةِ الثَّرْوَةِ والعُدْمِ جَمِيعًا ، فَكِلَاهُمَا أَدَاةٌ لِتَجْمِيدِ الشُّعُورِ ، وَجَعْلِهِ رَذِيًّا فِي دَرَجَةِ الانْحِلَالِ .

فُمُحَمَّدٌ لَمْ يَجْعَلْ مُجْتَمَعَهُ ثَرِيًّا ، بَلْ أَمَكَّنَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ غَنِيًّا أَيُّ مُكْتَفِيًّا ؛ وَأَعْطَانَا مَجْمُوعَةَ هَذِهِ الْحَقَائِقِ ، الَّتِي يُمَكِّنُ اسْتِثْنَاءُهَا وَاسْتِخْلَاصُهَا وَهِيَ :

الْغِنَى « الْكِفَايَةُ » حَيَاةٌ وَسَعَادَةٌ ، وَرَمَزُهَا التَّقَدُّمُ وَالْعَمَلُ وَالْأَمَلُ ، وَالْعُدْمُ مَوْتُ وَشِقَاءٌ ، وَرَمَزُهُ الْإِنْدِحَارُ وَالتَّرَاخِي وَالْيَأْسُ . فَيَجِبُ أَنْ لَا نَقِيسَ حَيَاةَ الْمُجْتَمَعِ بِمِقْدَارِ مَا فِيهِ مِنْ ثَّرْوَةٍ رَاكِدَةٍ ، لَا تَنْشَطُ لِخَيْرِ الْمَجْمُوعِ ، بَلْ بِمِقْدَارِ مَا فِيهِ مِنْ جُهْدٍ ، سَعْيًا لِإِشْبَاعِ الرُّغَبَاتِ الشَّعْبِيَّةِ الْعَامَةِ .

فَالْبَشَرِيَّةُ لَا تَتَطَّلَعُ إِلَى مُجْتَمَعٍ ثَرِيٍّ ، يَشِيْعُ فِيهِ التَّرَفُ وَالْفَسَادُ وَالنَّهْمُ ، بَلْ إِلَى

مُجْتَمَعٌ غَنِيٌّ «مُكْتَفٍ»، يَشِيْعُ فِيهِ الرِّضَا مَشْفُوعاً بِالطَّمَأْنِينَةِ؛ «وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا، فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ، فَدَمَّرْنَاَهَا تَدْمِيراً» (الاسراء ١٦ : ١٧).

وَالْفِكْرُ الاجتماعيُّ، بَعْدَ تَقَلُّبَاتٍ فِي التَّارِيخِ، بَيْنَ الْفَرْدِيَّةِ وَالْجَمَاعِيَّةِ وَالْمُخْتَلِطِ مِنْهُمَا، أُبْرِزَ، فِي نِهَآيَةِ الْمَطَافِ، مَذْهَباً، عُرفَ بِـ «مَذْهَبِ التَّضَامُنِ وَالتَّكَافُلِ الاجتماعيِّ». وَبَدْرَسِهِ الدَّقِيقِ، يَظْهَرُ لَنَا أَنَّهُ نَقَلَ مَذْهَبَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ نَقْلاً يَكَادُ يَكُونُ حَرْفِيّاً، عَلَى مَا قَرَّرَ النُّقَادُ الْغَرْبِيُّونَ أَنْفُسَهُمْ.

عَلَى أَنَّ الْمَذْهَبَ الْقُرْآنِيَّ يَظَلُّ أَكْثَرَ دِقَّةً وَأَعَمَقَ إِيجَابِيَّةً وَأَوْسَعَ شُمُولاً، حِينَ وَضَعَ حَدّاً مُعَيَّناً لِمَا أُسْمِيَ فِيهِ بِـ «الْمَعُونَةِ الْجَبْرِيَّةِ»، دُونَ مَا تَحْدِيدِ لِلْأَنْصِبَةِ فِي الدُّخُولِ، وَالْمَرْدُودِ لِأَنْوَاعِ الْإِنْتِاجِ...

فِيَا أَصْحَابَ هَذَا التُّرَاثِ، أَنْتُمْ عَلَيْهِ غِيَارَى؟

لَسْتُ أَدْرِي وَلَكِنْ، يَقِيناً، أَدْرِي أَنَّكُمْ فِي دُرُوبِ الْحَيَاةِ حَيَارَى..

صَاغَ دُنْيَا النَّاسِ تَزْهُو كَوَكْباً وَبَرَاءً مِنْ هُمُومِ التَّعَسَّاءِ
أُمْنِيَّاتُ فَوْقَ مَا تَهْوَى النُّهْيُ وَرُؤْيَى مَنْ قَلْبُهُ «غَارُ جِرَاءِ»^(١)

(١) مِنْ مَجْمُوعَتِي: قِصَائِدُ دَامِيَةِ الْحَرْفِ بِيضَاءِ

الْأَمَلِ، ط: بِيْرُوتُ سَنَةِ ١٩٧٧.

لَيْسَ لِأَهْلِ النَّفْطِ مُقَدَّرَاتُهُ!

إِثْمٌ قَوْمِي دِينِي، بَلْ أَكْبَرُ مِنْ إِثْمٍ، يُرْتَكَبُ عَلَانِيَةً وَلَا مِنْ سَائِلٍ أَوْ مُحَاسِبٍ،
هَلْ تُصَدِّقُ؟ وَلَكِنْ بَرُّغَمٍ أَنْفِي وَرَغَمٍ أَنْفِكَ هُوَ يَحْدُثُ.

النَّقْطُ يَحْتَقِبُهُ أَصْحَابُ أَرْضِهِ فِي دُنْيَا الْعَرَبِ، وَهُوَ - دِينِيًّا - حَرَامٌ صُرَاحٌ
وَاحْتِيَاظٌ ظَالِمٌ - وَكَأَنَّ هَذَا الْجِسَّ دَاخِلَ الْعَرَبِيَّةِ السَّعُودِيَّةِ وَدَوْلَةِ الْإِمَارَاتِ، فَتَأْتِمَنَا
تَحْرُجًا مِنْ هَذَا الْاِحْتِيَاظِ الْمُحْتَجِّجِ، فَبَسَطْنَا الْكَفَّ إِلَى دَوْلِ شَتَى، وَأَتَمْنَى أَنَّهُ مِنْ
هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ، شُعُورٌ بِالْمُشَارَكَةِ لَا مُسَاعَفَةً وَلَا عَوْنًا.

وَقَدْ يَذْهَبُ مَنْ يَسْمَعُنِي أَقُولُ مَا أَقُولُ، وَيَبْلُغُ الذُّهُولُ ذُرْوَتَهُ عِنْدَ مَنْ يَقْرَأُ مَا
أَقْرُرُ، وَأَنَا أَفَكُّرُ جَهْرًا. . . وَلَكِنِّي أَرْجِعُ فَأَقْطَعُ بِأَنَّهُ حَرَامٌ حَرَامٌ، ثُمَّ لَا أَحْفِلُ أَوْافَقُ
مَنْ يُنَعْتُ بِالْفِقْهِ أَمْ خَالَفَ. . . فَأَنَا لَا أَذْكَرُ - عَلِمَ رَبُّكَ - بَيْنَ مَنْ خَالَطْتُ فِي هَذِهِ
الْأَيَّامِ الَّتِي حَمَلْتَنِي إِلَى أَكْثَرِ بُلْدَانِ عَالَمِ الْعَرَبِ، إِلَّا قِلَّةً يَصِحُّ أَنْ تُوسَمَ بِالْفِقْهِ
وَتُضَافَ إِلَيْهِ، عَلَى كَثَرَةِ مَنْ يُدْعَى فِيهِ، لِعَهْدِنَا، بِكَلِمَةٍ: «نَحْرِير: دُكْتُور»^(١).

(١) أَرَى أَنَّ أَصَحَّ مَا يَوْضَعُ، مُقَابِلًا لِلدُّكْتُورِ، إِحْدَى
كَلِمَتَيْنِ: أ - نَحْرِيرِي «فِعْلِيٌّ»، وَحَاوِلُهَا نَحْرِيرٌ، وَهِيَ
أَدْقُ مِنْ دَلَالَةِ الْأَصْلِ اللَّاتِينِيِّ الَّذِي يَعْنِي الْعَالَمِيَّةَ وَسَعَةَ
الْإِطْلَاعِ فَقَطْ، بَيْنَمَا النَّحْرِيرِيَّةُ تَعْنِي، فَوْقَ سَعَةِ
الْإِطْلَاعِ، الْجَلْقَ وَالتَّمَحِيصَ. ب - نَبَالَةٌ، وَحَاوِلُهَا
مُنْتَبِلٌ، وَلَقَدْ اسْتُعْمِلَتْ بِهَذَا الْمَعْنَى فِي الْعُهُودِ الْعَبَّاسِيَّةِ
الْمُسْأَخَرَةِ، فَقِيلَ دَرَسَ وَلَازِمٌ وَنَتَبَّلَ. وَفِي ثَبَتِهِ صُورٌ مِنْ
سَمَاعَاتٍ وَإِجَازَاتٍ، وَنَبَالَةٌ فِي قَرَعٍ مِنَ الْفُرُوعِ. أَنْظِرْ:
خُلَاصَةُ الْأَثَرِ فِي أَعْيَانِ الْقُرُونِ الْحَادِي عَشَرَ لِلْمَحْبِي
ج ٣. عَلَى أَنَّ النُّبَالَةَ فِي الْأَصُولِ اللَّغَوِيَّةِ تَعْنِي، فِي
جُمْلَةٍ مَا تَعْنِي، الْعُدَّةُ وَالْأَهْبَةُ وَالْعِتَادُ.

وحيث أذكرُ الفقهَ أو الفقهاء، فإنما أعنيه، بالمعنى المعتد به، عند قدامى علمائنا الأعلام، وكان شرطهم الأول في الفقيه أن يتمتع بملكة الاستحصال لا الاستحضار^(١). . . فليس الفقيه من يحفظ «قال وقيل»، بل من يستخرج ويستنبط من «القول والقال»...

ولست الآن بصدد ما الفقه؟ ومن الفقيه؟ كما لست في سياق المسألة، هل عندنا فقهاء حقيقيون يستأهلون باستحقاق وجدارة هذا النعت أم لا؟ وإنما أنا في مجال تبيان حكم قديم جديد، ومساق الكشف عن رأي في معضل فقهي. وأعني الآن من كل مفاريد الفقه ومسائله بالنقط، وهل هو ملك لإواضع اليد على أرضه، أم هو ملك عام مشترك؟

الحديث النبوي الشريف الذي أطبق علماء الدراية في فرع التخريج، وعلماء الرواية في فرع التجريح على صحته، وهو واضح الدلالة، صريح البيان، ونصه بلفظ النبي الكريم:

«الناس شركاء في ثلاث: الماء والكلى والنار».

ولا يعني، ولا يهمني هنا، تفسير المقررات كما فسرها القدماء، فقد وقفوا عند ما عرفوا من أعيانها وهم معذورون في هذا، لأنهم ليسوا في مضمار نبوة بما

فالمصلحة من الأغراض المصاحبة غير المنفكة، وليست مقصودة لذاتها. فإباحة قصد الوقت المانع تعني إباحة قصد الاستمتاع الخالص ولو جهه فحسب، أي الزواج الشهوي، وهو خلف، أي باطل، في منطوقية الأدب اللاهوتي. . . وله أشباه ونظائر وهي ليست من موضوعي، ولكنني أضرب مثلاً على أن مد الحضارة المعاصرة قضى عند الجميع على التعمق، وسيطر اللقف واللغز من الطفاوة والأمليات (الكورات الجاهزة) ولا أكثر وهذا ما يفرغني عندنا وعندهم.

(١) من غريب التصادف أن هذا التوهم لا يقف عند الفقهاء الإسلاميين وحدهم، بل يتعداهم اليوم ويتخطاهم - وهنا مكمن العجب ومثاره - إلى الفقهاء من غيرهم. . . فقد اتفق أنني أطلقت على فتوى أو رفيع من البابا الحاضر فيما يتعلق بحبوب منع الحمل، فحرّمها وأباح بدلاً اختيار الأوقات التي لا يُحتمل فيها بل يتبع الحمل فيزيولوجيا «وظائفاً» للغشيان. . . وهو لم يشعر أن فتواه تخالف اللاهوت الأدبي أساساً، فقيه أن الرباط الزوجي ليس للمصلحة بل بقصد النسل فقط، ويأثم من يفعل بغايتها ولها وحدها، بل بينة الإنجاب والولد. .

يَجِدُ وَيُكْتَشَفُ . . ولكنهم أمام ألفاظ لها أعيانٌ تَنْدَرُجُ تَحْتَ الحُكْمِ ، ولا يَقِفُ الحُكْمُ عِنْدَهَا تَخْصِيصاً .

ولذا اختلفوا في «الماء» ، وهل المعنى الأرضي كالأنهر أم المطر؟ والنار، وهل المعنى الأقباس المشتعلة أم الحطب إلخ؟ الأمر الذي يدل على أن الأعيان ليست محددة باللفظ الوضعي لها، حتى عند القدماء أنفسهم .

وعظمة التعبير النبوي أنه اختار الأعم قصداً، لإدراج كل ما يشبهه، كالشأن بالخمر وما إليه من كل ما يكون النص عليه عيناً، نصاً على عِلته حكماً، أي ما يُعرف في المصطلح الأصولي بالتمثيل؛ فالخمر نص على مطلق المسكر، والنار نص على مطلق الوقود .

هذه ناحية . . . وهناك في الحديث النبوي ناحية أخرى، وهي التعبير بالعدد والمعدود جميعاً، المفيد للحصر قطعاً؛ وأثبتها لانتقل إلى ناحية ثالثة أثارها القدماء أيضاً حول كلمة شركاء، وأفضل ما وقفت عليه من تأويلهم قول من ذهب إلى أن كلمة الشركاء، بدلالة الاقتضاء، تتضمن الملكية، وعدم جلية البيع بين الأمة، إلا وفاقاً للشغل المبدول لا للشيء ذاته، فالبيع والقيمة لا يقعان على الكمال المجزوز بل على الجهد المبدول في الجز نفسه . . وهذه عند قدامى فقهائنا أنبل وأزكى وأوعى من نظرية ريكاردو في الأجور، ومن نظرية «فائض القيمة» في الاشتراكية العلمية .

والنقطة الأخيرة هي التنبية إلى أن الملكية العامة، فيما هو عام، ترجع إلى الخلافة؛ وحين لا تكون، وبالتالي لا بيت مال بل غلبة متسلطين، ترجع - الملكية - إلى الأمة، إلى الشعوب الممثلة في لجائها .

وهنا آتي إلى تحرير المسألة فقهاً بالاستناد إلى أن النص على العين نص على العلة، وإلى التعبير بالجملة الحاصرة، وإلى دلالة الاقتضاء، فأقول:

الحديث الشريف تناول أهم ما تتفجر منه حُميات العَصْرِ وكل عَصْرٍ، التي حصرها النبي بتوفيق كبير في ثلاث:

(أ) الوقود الخام بكل مصادره، والبراءة في التآني لهذا كله بكلمة «النار» لا بكلمة نوع بعينه، لتصدق وتشمل الفحم بقسميه: الحطبي والحجري أو القاري (الزفتي)، والنفت والغاز الطبيعي وخامة الأورانيوم.

(ب) الإزواء، وطاقه الاندفاع المائي والسيل الآني (الماء).

(ج) الغذاء الحيواني بكل معناه (الكلاء) الذي يؤول بدوره إلى غذاء معاشي للبشر.

فهذه كلها في دائرة الأمة وشعوبها لا يستقل بملكها بل لا يباح، وبذا سد الرسول كل الثغرات المدمرة في كيان أمة، إذا أخذت بمثله منهجاً.

والذي يعنني في بحثي الآن هو النفط (النار) في الأرض الإسلامية، والحديث كما بينا صريح في أنه ليس لواضي اليد على أرضه، بل هو شركة سواء بين الأقاليم. ولأنه لا خلافة، وبالتالي لا بيت مال، فدخوله شركة وفاق؛ فالكويت، والسعودية، ودول الخليج، وليبيا، والجزائر، وإيران، وأندونيسيا... إلخ، لا حق لها استقلاً بالعائدات والدخول كلها، شرعاً، بل هو سحت. والأردن، ولبنان، والسودان، ومصر، وسورية، والباكستان، وأفغان، الألياء يفتقدونه إلا في حد، لها حق شرعي ثابت وقائم في مداخله، شاء القيمون عليه أم أبوا، وليس أبداً معونة ولا ديناً، كما ليس بمصرف عربي أو باخر إسلامي. والقيمون عليه اليوم، لم يسخوا ويسطوا أيديهم - حتى بما يقل عن زكاة الركاز التي أجاز الفقهاء أكثرتهم نقلها من بلد إلى آخر - إلا بعد يقظة الشعوب، وتحت وطأة أنقلاباتها المشوب بعضها بالتغير الجارف.

فإذا كان لهذه الأقطار الحق الشرعي بما لها من شركة قررها الإسلام، في غير لبس ولا غموض ولا تأويل، بل بما يسمى أصولياً «دلالة المطابقة» فبالأخرى المعدمون.

فيا أيها الضارعون المعذبون في الأرض، طاليوا بالقمر الصارخ، ولا يتهيب ممثلكم من مالكيه، فيقدم كسيفاً، فأنتم شركاء شرعاً،

فالإسلام جوهره ليس التعلّق بقطع اليد، بل الحياة لأولي الألباب...

وقولوا لِلْحَرْفِيِّينَ كما قال السيد له المجد،

وقد أخذوه بالإبراء في السبب، بينما لا يرعونهُ اتقاء سقوطِ خروف:

يا للإنسان! إن لم يكن أكرم وأفضل من خروف..

ويا للهوان! إن لم تكونوا أكرم وأفضل من نفيطهم.

والموضوع يقتضي، استيفاء للبحث والتناول، بأن أنتقل من الفقه الديني، إلى الفقه في الحق الدولي العام الذي شرع للأجواء وللبحار حدوداً إقليميّة، اتقاء لمثل حرب السمك والمعاينات الجوية، أليس يرى ناقصاً حين لم يُشرع، ولو في نطاق الحق الدولي الخاص، للأعماق الأرضية حدوداً أيضاً، يغدو ما انحدر وسفل عنها ليس إقليمياً أي يستوي فيه الكل، اتقاء لحرب هي أخطر من حرب السمك والمعاينات الفوقية.

ولقد خز في نفسي حتى الإذماء، وأنا أستمع إلى الرئيس المصيري يزجي الشكر لأقطار ساعفته بالفتات، ليعلنها براءة قاطعة في صوت ملّتاح، تشوّه خيبة ودغر آتهام من شائبة مطمع له في نفيط دولة مجاورة. وفي أخلاقيّاتنا أن السماحة إن لم تكن بحكم الشريكة الواجبة شرعاً، فبحقّ الجوار.

والعجيب في عبقرية لغتنا، أنها اشتقت «الجور» و«الجوار» من ضلوع مادة واحدة، ومن عروق جذر واحد، إعلاناً بأن كل ما يسيء إلى مدانيك ومجاورك هو جور وبغي وظلم، وإدراكاً منها أن الحد الفاصل هو أرق من جناح فراشة، وأن الخط الراسيم أشف من ومضة طيف.

أَهْذَرُ مَعَ إِمْكَانِ الْإِسْتِصْلَاحِ؟

أذاعتِ القاهرةُ بأنَّ المملكةَ طُبِّقَتْ هذا الاجتهاد الذي دعوتُ إليه (في ٢٦ ذي الحِجَّةِ سنة ١٤٠٤ هـ، ١١ أيلول سنة ١٩٨٤ م). والغريبُ أنَّها نَسَبَتْهُ إلى علمائها دون صاحِبِهِ الحقيقي!

سَبَقَ لِي أَنِّي تَوَجَّهْتُ بتقرير كبير، رَفَعْتُهُ إِلَى المَغْفُورِ لَهُ المَلِكِ عبد العزيز آل سعود سنة ١٩٣٦؛ وَحَمَلَهُ إِلَيهِ الصديق المَرْحُوم الشيخ بهجت البيطار.

وكان جلالته، يومَذاك، عاكِفاً على تنظيم السياسة المالية للمملكة، مُسْتَعِيناً بِخِزْرَةِ طلعت حرب باشا، مُؤَسِّس بنك مصر؛ ومَوَارِدِ المملكة، يومَذاك، كَبَعْضِ أَنَامِلِ الكَفِّ. طَوَيْتُهُ، أَيِ التقرير، على وَجُوبِ استِغْلَالِ الأَضاحِي، التي لا تُعَدُّ ولا تُحْصَى، في مَوْسِمِ الحج، فلا تُهْدَرُ وتَذْهَبُ عبثاً، خصوصاً حِينَ قَضَيْتُ «سياسةَ الوقاية الصحية» بِطَمَرِ التلال من الذبائح، تلافياً لِمَا يَنْشَأُ عنها إذا فَسَدَتْ وَتَسَنَّهَتْ وَأَنْتَنَتْ.

وَنَبَّيْتُه على الجَانِبِ الدِّينِيِّ الذي يَسِنِدُ المُقْتَرَحَ المَذْكُورَ، بَلْ يَأْمُرُ بِهِ. وَأَبْنَيْتُ أَنَّ كُلَّ تَقْصِيرٍ فِيهِ، تَقْصِيرٌ بما هو واجب شَرْعاً.

وبعد هذه الحِقْبَةُ الطويلة من الزَّمَنِ، لا أَعُودُ فَأَقْتَرِحُ، وَإِنَّمَا أَنَا مُذَكِّرٌ - لَعَلَّ الذِّكْرَ يُنْفَعُ - بِأَقْتِرَاحٍ قَدِيمٍ، لَقِيَ قَبُولاً حَسَناً لَدَى كُلِّ مِنَ المَغْفُورِ لَهُ المَلِكِ المُؤَسِّسِ لِلدَّوْلَةِ الحَدِيثَةِ وطلعت حرب. والتَفُّ لَيْلٍ على نَهَارٍ، فَطُويَ المُقْتَرَحُ وَاسْتُبْعِدَ؛ كَأَنَّمَا يَدٌ سَاحِرٌ، وَجِيلٌ عَنِ الأَخْذِ بِهِ، ولا أدري لماذا.

ثُمَّ تَنَامَى إِلَيَّ، وَتَنَاهَى إِلَى سَمْعِي، أَنَّ المُقْتَرَحَ جُوبُهُ مُجَابَهَةٌ حَادَّةٌ مِنْ بَعْضِ الْمُتَمَتِّعِينَ إِلَى الشَّرِيعَةِ، اسْتِنَاداً إِلَى مَا هُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، أَوْ شِبْهُ المُجْمَعِ عَلَى اعْتِبَارِهِ، عِنْدَ مَنْ يُعْتَدُّ بِخِلَافِهِ، مِنْ حَظَرِ بَيْعِ لُحُومِ الأَضاحِي.

وَعَجِبْتُ حَقًّا، بَلْ لَقَدْ دَهَشْتُ دَهْشًا يَبْلُغُ حَدَّ الدُّهُولِ، مِنْ صُدُورِ هَذَا عَنْ فِقْهِهِ، وَهُوَ يَعْلَمُ حَقَّ الْعِلْمِ أَنَّ الْمُقْتَرَحَ لَا يَنْصَبُ عَلَى بَيْعِ «اللَّحْمِ بِمَا هُوَ لَحْمٌ» أَيْ لِذَاتِهِ، بَلْ عَلَى تَصْنِيعِهِ، أَيْ لَوْصِفِهِ.

وَلْيَسْمَحْ لِي، هُنَا، بِالتَّعْبِيرِ الْمُصْطَلَحِيِّ لَدَى عُلَمَاءِ الْخِلَافِ: الْقِيَاسُ قَدْ يَكُونُ مُتَطَابِقًا بَيْنَ شَيْئَيْنِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فِيمَا يَظْهَرُ، وَلَكِنْ يَنْقَدِحُ بَيْنَهُمَا وَجْهُ فَارِقٌ خَفِيٌّ، يَكُونُ مَنَاطَ الْحُكْمِ، وَهَذَا مَا يُسَمَّى عَنْدهُمْ بِالْقِيَاسِ مَعَ الْفَارِقِ، كَمَا بَيْنَهُ بِتَفْصِيلِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْجَوْنِيِّ، الْمَشْهُورُ بِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ، وَهُوَ أَجَلُ الْبَاحِثِينَ فِي عِلْمِ الْخِلَافِ؛ وَيَكْفِي أَنْ تَعْرِفَ أَنَّ الْغَزَالِي وَطَبَقَتَهُ تَخَرَّجَتْ بِهِ.

وَمَهْمَا يَكُنْ، فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْوَصْفَ، حِينَ يَكُونُ مَدَارَ الْحُكْمِ، يَتَغَيَّرُ بِتَغْيِيرِهِ، لِأَنَّهُ حُكْمٌ شَائِيٌّ، وَهُوَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْحَيْثِيَّةِ. فَالْعَصِيرُ، مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ كَذَلِكَ، جِلٌّ بِلَا رَيْبٍ. وَهُوَ، مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ خَمْرًا، حَرَامٌ بِغَيْرِ نَكِيرٍ. وَهُوَ، مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ خَلًّا، يَعُودُ إِلَى الْحِلِّيَّةِ بِإِجْمَاعٍ. وَهَكَذَا الْأَمْرُ فِي كُلِّ الْأَحْكَامِ الشَّائِنَةِ.

وَوَضَعًا لِلْقَضِيَّةِ فِي نِصَابِهَا الصَّحِيحِ، أَعْرِضُ الْمُقْتَرَحَ الْقَدِيمَ فِي خُطُوهِ الْعَرِيضَةِ، لِأَفْرِغَ، مِنْ بَعْدُ، مَسْوقًا بِدَافِعِ الرُّشْدِ وَالْإِرْشَادِ الْمَحْضِ، إِلَى الْأَسْتِدْلَالِ.

لَا سِيَّامًا وَنَحْنُ جِيَالٌ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُنْعَتَ بِالْخُطُورَةِ، دِينًا وَدُنْيَا، حِينَ نَتَقَاعَسُ عَنْ اسْتِصْلَاحِ الْمَهْدُورِ مَعَ إِمْكَانِيَّتِهِ، لِأَنَّهُ يُعْطَلُ آيَاتُ الْكَرِيمَةِ، بِإِفْرَاقِهَا مِنْ غَايَاتِهَا الرَّفِيعَةِ، كَمَا يُوقَفُ مَذْلُولُهَا. «وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ، لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ. وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ، فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ» (الحج ٢٢: ٢٧ و ٢٨) إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى «وَالْبَدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ، لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ، فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ صَوَافً، فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا، فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ، كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ. لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا، وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ» (الحج ٢٢: ٣٦ و ٣٧).

نَعَمْ... قَبْلَ أَيِّ بَيَانٍ، يَهْمُنِي أَنْ أَضَعُ أَمَامَ نَاطِرِي الْقَارِئِ خُلَاصَةَ

المُقْتَرَح، وليس بكلِّ تفاصيله، التي تَقْتَضِيْنِي كِتَاباً مُسْتَقِلاً، وإنَّما أَكْتَفِي بِجَوْهَرِهِ كَنَوَاةٍ لَوْلَاذَةُ مَا يُمَكِّنُ أَنْ أُسَمِّيَهُ: صِنَاعَةٌ «مَنَافِعَ لَهُمْ» أَوْ بِاخْتِصَارِهِ «صِنَاعَةُ الْمَنَافِعِ»:

وذلك بإنشاء «برادات ضخمة»، تُنْقَلُ إِلَيْهَا الْأَضْحَاي لِفُورِهَا، وَتَتَّصِلُ بِهَا مَعَامِلُ مُتَنَوِّعَةٌ: لِلتَّغْلِيْبِ، وَأُخْرَى لِلتَّجْفِيفِ تَبْرِيْدًا، وَأُخْرَى لِمُعَالَجَةِ الشَّحُومِ كِيْمَاوِيًّا، اسْتِخْلَاصًا لِأَنْوَاعٍ مِنَ السَّمْنِ النَّقِيِّ، وَأُخْرَى لِاسْتِحْصَالِ الْمَوَادِّ الْغَرْوِيَّةِ، وَأُخْرَى لِلنَّسِيجِ الصَّوْفِيِّ، وَأُخْرَى لِمَنَاخِلِ السُّكَّرِ مِنْ مَسْحُوقِ فُحْمِ الْعِظَمِ، وَأُخْرَى لِلتَّصْنِيعِ الْجِلْدِيِّ عَلَى أَنْوَاعِهِ، وَأُخْرَى لِإِحَالَةِ اللَّحْمِ نَفْسِهِ إِلَى مَسْحُوقٍ دَقِيقِي الْخِ. وَيُرْصَدُ رَيْعُهَا وَمَرْدُودُهَا لـ «البائس والقانع والمُعْتَرَّ» بِأَشْكَالٍ مِنَ التَّأْمِينَاتِ، دَفْعًا لِشَبَحِ الْعَوَزِ وَالنُّهُوضِ بِمُسْتَوَاهِمِ الْمَعَاشِيِّ وَالاجْتِمَاعِيِّ وَتَوْفِيرِ أَسْبَابِ الْكِفَايَةِ وَالْحِمَايَةِ عَلَى أَنْوَاعِهَا.

والغريب أن القوم، قديمًا، كانوا أَوْعَى لَغَايَاتِ الْأَضْحَايِ مِنَّا الْيَوْمَ، بِمَا كَانُوا يَعْمِدُونَ إِلَيْهِ مِنْ تَشْرِيقِ اللَّحُومِ، بَعْدَ مَدِّ طَبَقَةٍ مِنَ الْمِلْحِ عَلَى شَرَايِجِهَا فِي عَيْنِ الشَّمْسِ الْمُرْمِضَةِ، سَعْيًا لِلتَّقْدِيدِ وَالْإِدْخَارِ؛ وَذَلِكَ فِي «أَيَّامِ مَعْدُودَاتٍ» وَلَا أَقُولُ فِي «أَيَّامِ مَعْلُومَاتٍ»، لَمَّا بَيَّنَّهُمَا مِنْ فَرْقٍ لَدَى الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ... بَلْ أَمَعَنُوا، فَلَمْ يَسْخُحُوا إِلَّا بِطَرْحِ الْعَفْجِ وَ«الكروش»، التي كانوا يُعِدُّونَ لَهَا «الججاجب» وهي الْحُفَرُ. انظر التاج، ج ٢، ص: ١٢٩.

وَلَا رَجْعَ، مِنْ بَعْدُ، إِلَى الْآيَاتِ الْكَرِيمَةِ الَّتِي أوردتُ، وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا مِنْ أَحَادِيثَ شَرِيفَةٍ مُفَسَّرَةٍ وَمُبَيَّنَةٍ.

فَالْآيَاتُ صَرِيحَةٌ، كَمَا ذَكَرْتُ، فِي أَنَّ الْأَضْحَايِ وَالْهَدْيِ مَا كَانَتْ إِلَّا إِشَاعَةً لِلْخَيْرِ بَيْنَ النَّاسِ الْمُضَارِينَ فِي مَعَاشِهِمْ، وَتَعْمِيمًا لِلنُّعْمَةِ بَيْنَ الْمُكْتَوِّينَ بِنِيرَانِ الْعَوَزِ. وَأَتَسَاءَلُ هُنَا: كَيْفَ يَتَّفِقُ هَذَا وَالْإِهْدَارُ فِي غَيْرِ مَا مَنَفَعَةٍ تُرْجَى؟!

وَبِرَبِّكَ، أَمَا يَكُونُ فِيهِ تَعْطِيلٌ لِحِكْمَةِ الْآيَاتِ بِتَعْطِيلِ حُكْمِهَا، وَصَرْفِهِ عَنْ وَجْهِهِ الْمَشْرُوعِ لَهُ؟

وَأَمَّا زَعْمُ مَنْ زَعَمَ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ أَنَّ «الْمَنَافِعَ» هِيَ أُخْرَوِيَّةٌ، فَمَرْدُودٌ عَلَيْهِ

بالقرآن في تعابير مثل: «فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ». ولا يُقال إن الآية المذكورة لا تبطل كونها أُخْرِيَّةً في المَال، كالأحسان احتساباً لوجهه تعالى، رجاء الثواب الأخرى، لأنه مدفوع من أول الأمر بصدر الآية: «فَكُلُوا مِنْهَا». ولا أظن أحداً يقول إن الأكل الشخصي احتسابي أيضاً، وإلا لزمه القول بالزلفى الساقط إسلامياً.

ولسائل أن يسأل: فما الوجه، إذاً، في الأمر بالأكل الشخصي والاطعام لذوي المسغبة؟ وأنا أجيب: إنه بعض من الحكمة الشائعة في الحج ومناسكه، فهو مساواة في اللباس والمكانة والمؤاكلة والمباراة؛ فلا مُتَصَدِّقٌ، ولا مُتَصَدَّقٌ عليه... وأدوّن منه وأسقط، زعم من زعم أن «المنافع» هي تجارية^(١)، وسياق الآيات يبطله إبطالاً كاملاً، وفوق هذا كله:

الحج بكل شعائره، عبادة جماعية اجتماعية، بل ركن من بنى الإسلام لا تكمل إلا به. فكيف يستقيم أن يكون عرضاً من عروض التجارة؟ إلا عند من خف ميزانه. وكذت أقول: ميزان عقله وقلبه!

فالمنافع، إذاً، هي القربات، وشأنها أنها علاقة مبتدأها بين الإنسان وأخيه، ومُنْتَهَاهَا بين الإنسان وربّه، أو قلّ معي: في مضمونها «المبتدأ والخبر» في جملة عبادية مفيدة، و«أداة الاسناد فيها» هي ضمير قلب الإنسان، «التقوى منكم» بتعبير القرآن الكريم.

ويستوقفني في الآيات المُثَبِّتة في الفصل، التعبير بالفاظ «شعائر»، ولكن يناله، «لكم فيها خير»، «لعلكم تشكرون». كما يستوقفني في الأحاديث الشريفة، التي هي أكثر من أن تُحصى فتذكر، استعمال كلمة «نعمة».

ويتبين على كونها من «الشعائر» أن لا يفرط بها فتؤدى لوجه غايتها وحكمتها

(١) انظر حُفْنَةُ القاري للعتبي ج ٩، ص: ١٢٩، ومُخْتَلَفُ كُتُبِ التفسير.

فقط، وعلى كَوْنِهَا «نِعْمَةٌ وَخَيْرٌ» أَنْ تُكْرَمَ وَتُشْكَرَ فلا تُهَذَّر، عَمَلًا بِمَا وَرَدَ فِي
الْآثَارِ: الْكُفْرَانُ بِالنِّعْمَةِ هَذَرُهَا؛ وَهَلْ أَكْبَرُ مِنَ الْكُفْرَانِ إِثْمٌ؟

ثُمَّ سَمَّا الْقُرْآنَ سُموهُ الرِّفِيعَ بِمَفْهُومِ «الْقُرْبَانِ»، فَجَرَّدَهُ مِنْ مُحتَوَاهِ الْأَسْطُورِيِّ
«اغْتِذَاءِ الْآلِهَةِ»، لِيَسْكُبَ الْمَعْنَى الْإِنْسَانِي الْأَصْفَى... وَذَلِكَ بِأَدَاةِ الْإِسْتِذْرَاكِ
«لَكِنْ»، الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا يُبْطَلُ مَا عَدَاهَا، وَلَا سِيَّما بَعْدَ التَّوْطِئَةِ بِأَدَاةِ نَفْيٍ، هِيَ فِي
قُوَّةِ التَّأْيِيدِ «لَنْ». وَهَكَذَا بِعِبَارَةٍ حَسَمٍ: مَحَا أَسْطُورَتِهِ فِي كُنْهِهِ الْإِدْرَاكِ، بِمَا لَمْ يَفْعَلْ
دَيْنٌ مِنْ قَبْلُ.

وَلَأَعُدَّ عَوْدِي، مِنْ بَعْدُ، إِلَى قَوَاعِدِ فُقَهَائِنَا فِي عِلُومِ الْأُصُولِ، وَالْإِخْلَافِ،
وَالْإِسْتِذْلَالِ، فَتَجِدُ فِيهَا جَمِيعًا:

أ - الْإِخْتِلَافُ الصُّورِيُّ لَا يُغَيِّرُ الْحُكْمَ.

ب - الْعِبَرَةُ بِمُتَعَلِّقِ الْحُكْمِ لَا بِمَا بِهِ يَظْهَرُ.

ج - حَيْثُ الْعِلَّةُ يَكُونُ الْوُجُوبُ أَمْرًا وَنَهْيًا، وَحَيْثُ الْعِلَّةُ وَالْحِكْمَةُ مَعًا يَكُونُ
الْفَرَضُ كَذَلِكَ، أَيْ فِعْلًا وَتَرْكًا، الْإِزَامُ وَرَدْعًا.

وَمِنْ هَذِهِ الْقَوَاعِدِ مُجْتَمِعَةٌ، نَتَوَصَّلُ عَلَى نَحْوِ، لَا مَفَرٍّ مِنْهُ، وَهُوَ: أَنَّ التَّغْلِيبَ
والتَّجْفِيفَ التَّبْرِيدِيَّ، فِي الْمُقْتَرَحِ، كَالْتَّشْرِيقِ وَالتَّقْدِيدِ، وَلَيْسَ مِنْ خِلَافٍ إِلَّا فِي
الصُّورَةِ فَقَطْ. وَعَرَفْنَا، مِنَ الْقَاعِدَتَيْنِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ: أَنَّ الْحُكْمَ يَنْجَرُّ عَلَيْهِمَا
شُمُولًا، وَلَا اعْتِبَارَ لِلشَّكْلِ. كَمَا نَتَوَصَّلُ إِلَى أَنَّ الْمُقْتَرَحَ، الْمُنَوَّهَ بِهِ، يَجْمَعُ، «بِلا
إِفْرَاطٍ وَلَا تَقْرِيطٍ» بَيْنَ الْعِلَّةِ وَالْحِكْمَةِ، فَلَا مَعْدَى، وَلَا مَحِيدَ عَنِ الْحُكْمِ بِالْفَرَضِيَّةِ.
وَلَا يَغْرُبُ عَنْ ذِهْنِكَ مَا سَبَقَ وَنَبَّهْنَا إِلَيْهِ، مِنْ أَنَّ الْبَيْعَ وَاقِعٌ عَلَى الصَّنْعِ لَا عَلَى
«الْأُضْحِيَّةِ بِمَا هِيَ أَضْحِيَّةٌ»، وَلَا عِبَرَةٌ بِالظَّنِّ الْبَيِّنِ خَطْؤُهُ...

وَلِنَدْرِكَ حُقُوقَ الْعِبَادِ، أَيْنَ تَبَدَّأَ وَأَيْنَ تَنْتَهَى، وَالتَّبَعَةُ عَلَى مَنْ تَقَعُ، نَرْجِعُ إِلَى
الْقَوَاعِدِ، فَنُطَالِعُ بِهَاتَيْنِ الْقَاعِدَتَيْنِ:

أ - تُقَدَّرُ حُقُوقُ اللَّهِ بِحُقُوقِ الْعِبَادِ، وَتُعْتَبَرُ بِاعْتِبَارِهَا.

ب - تَصَرَّفُ الامامُ مُنَوِّطٌ بِالْمَصْلَحَةِ . . . وهل فوق الاعانة على حلِّ مُشْكِلَةِ الغذاء على نَحْوِها، مَصْلَحَةٌ هِيَ أَعْظَمُ وَأَجَلُّ وَأَرْفَعُ؟!

والقاعدتان المَذْكُورتان بَدَرَجَةٍ مِنَ الوُضُوحِ، بِحَيْثُ تُغْنِي عن التعليق عليهما والتَفْرِيعِ مِنْهُمَا؛ بَيِّدَ أَنِّي أُشِيرُ إِشَارَةً عَابِرَةً إِلَى أَنَّ التَّحْرِيمَ، وَهُوَ مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ، مَقْدُورٌ بِقَدْرِهِ، حَيْثُ يَكُونُ الْحَقُّ الْإِنْسَانِيُّ الْمُسْتَمَدُّ مِنْهُ تَعَالَى، بِصِفَتِهِ الْخَيْرِ الْمَطْلُوقِ وَمُفِيضِ النَّفْعِ وَالنِّعْمَةِ وَوَاهِبِ الْحَيَاةِ.

وأنا من مُقْتَرِحِي الْقَدِيمِ الْجَدِيدِ، أَسْتَمِدُّ نَفْعَهُ الشَّامِلَ مِنْ مَصْدَرِهِ الْحَقِّ، الَّذِي هُوَ التَّزْيِيلُ وَالتَّعَالِيمُ النَّبَوِيَّةُ فِي غَايَاتِهَا الْكُبْرَى، وَمَقَاصِدِهَا الَّتِي هِيَ لِلْحَالِ الَّتِي وَرَدَتْ فِيهَا، وَلِلْمَالِ الْمُتَطَوِّرِ الْمُتَغَيِّرِ، يَدُونُ تَحْجَرٍ وَلَا تَزُمْتُ؛ فَالْعِبْرَةُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا بِخُصُوصِ الظَّرْفِ أَوِ السَّبَبِ . . .

وللْحَقِّ أَقُولُ أَيْضاً: لَا أَدْرِي كَيْفَ يُسْتَبَاحُ التَّزُمْتُ جِيَالِ الْخَيْفِيَّةِ السَّمْحَةِ! وَمِنَ الْعَكْسِ لِمَنْطِقِ الْأَشْيَاءِ أَنَّ تَوَخُّذَ هَذِهِ «السَّمْحَةِ» بِطَبِيعَتِهَا، بِتَخَرُّجٍ أَوْ تَضْيِيقٍ لَيْسَ مِنْ طَبِيعَتِهَا. أَلَيْسَ فِي هَذَا مَسْخٌ لَطَبِيعَتِهَا عَلَى نَحْوِ عَجِيبٍ غَرِيبٍ؟!

وَلَمْ أَجِدْ، مَا أَتَمَثَّلُ بِهِ إِزَاءَ هَؤُلَاءِ الْمُعْتَرِضِينَ إِلَى الشَّرِيعَةِ إِعْتِرَازَ مُتَزَمِّتًا ظَالِماً، أَفْضَلَ مِنْ بَيِّنَتَيْنِ لِلْمَغْفُورِ لَهُ الشَّيْخِ مُصْطَفَى نَجَا أَسْمَعْنِيهِمَا قَدِماً، فِي أَوَائِلِ الثَّلَاثِينَاتِ، طَوَاهُمَا عَلَى تَضْمِينِ لَلَايَةِ الْكَرِيمَةِ: «لَوْ أَطْلَعْتُ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتُ مِنْهُمْ فِرَاراً، وَلَمَلَيْتُ مِنْهُمْ رُعْباً» (الكهف ١٨: ١٨)، قَالَ:

يَا وَيْلَتَا مِنْ أَنْاسٍ يُغْزَى الْكَمَالُ إِلَيْهِمْ
كَالْمُتَّقِينَ وَلَكِنْ: «لَوْ أَطْلَعْتُ عَلَيْهِمْ» . . .

مُقْتَرَحُ التَّبَرُّعِ بِهَا إِلَى الدَّوَلِ النَّامِيَةِ:

وَإِذَا أَبَتِ الْجَمَاعَةُ الْمُعْتَرِضَةُ إِلَى الشَّرِيعَةِ إِلَّا التَّزُمْتُ وَالتَّائُمْتُ مِنَ الْبَيْعِ، فَأَنَا أَسْأَلُهُمْ: هَلْ طَمَرُ النِّعْمَةِ أَفْضَلُ أَمْ بَذْلُهَا تَخْفِيفاً لِبُرْحَاءِ آلَامِ الْمَعُوزِينَ، وَمَسْحاً لِسُعارِ جُوعِ الْمُغْدِمِينَ وَسَعِيرِهِ؟ حَتَمًا، سَيَكُونُ الْجَوَابُ التَّصَدُّقُ بِهِ هُوَ أَزْكَى

وأظهر. ومن هذه النقطة، يتسنى لي الانتقال إلى مُقترح المساعدة بهذه المصنعات من الأضاحي، وذلك بالتبرع بها إلى الدول النامية الجائعة، فعوضاً من الشراء من الأسواق العالمية، لينذل المعونة، يعملون على تصنيعها ويثبها في الأوساط المتصورة، مثلاً يفعل الهلال الأحمر، كما يسمونه^(١). وبهذا الشكل من جعل الأضاحي المصنعة مساعدة، لا يصدق عليه أنه بيع على أي نحو، بل اندراج تحت عموم الأمر في الآية: «فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير»؛ وإلا فقد تعرضوا للإثمين:

١ - المعصية، بهذر النعمة مع إمكان صيانتها واستصلاحها بالتصنيع.

٢ - قبض اليد عن الطعام، مع الأمر به، وهو محل إجماع، حتى عند من ذهب إلى أن صيغة الأمر الأولى في: «فكلوا منها»، محمولة على الإباحة؛ بينما الثانية: «وأطعموا»، محمولة على الوجوب. وإن كنت أجل النظم القرآني عن مثله، لأنه مع العاطف «جمع بين الحقيقة والمجاز»، ومثله مدفوع عند أكثر الأصوليين، وإنما أوردته إيضاحاً أن المترممين آثمون إنمأ مركباً بإجماع.

وعملاً بقاعدة: تصرف الامام إزاء الرعية منوط بالمصلحة، أتمنى على ولي الأمر ومن لاقه من المسؤولين، أن يأخذوا بالمصلحة العامة، التي هي واجبهم، ويردعوا الجماعة المعتزلة المترمة، تحرجاً من الوقوع في «الموبقات» أو مذاناتها؛ من حام حول الحمى يوشك أن يواقع.

وأعيد الأولياء عن مثلها، تعلقاً بزيف من لم يع من الشريعة الحق إلا الوهم الصارخ.

(١) إنما أتخفظ في جنب هذه التسمية، لأن الهلال لم يكن رمزاً من تراثنا الأصيل، بل أقجم إجحاماً «سلجوقياً تركياً». وأحب إليّ لو وضع عوضاً عنه «الأخاء الأحمر»، استمداداً من فعل الرسول الكريم، يوم آخى بين المهاجرين والأنصار مزاولة ارتفع بها حتى الشربة في المقتى، ولنسب مثله في النعماء: «الأخاء الأبيض»، بينما هو في البساء «الأخاء الأحمر».

وَأَقُولُ لَهُؤُلَاءِ الْمُتَفَقِّهِينَ الْمُتَفَيِّهِينَ: احْسَبُوا التَّصْنِيعَ طَمَرًا، وَقَدْ أَبْحَثْتُمُوهُ،
وَهَلْ مِنْ فَرْقٍ بَيْنَ طَمَرٍ فِي تُرَابِ الْبَرَّاحِ أَوْ طَمَرٍ فِي عُلْبِ الصَّفَّاحِ؟! عَلَى أَنْكُمْ
أَخَذْتُمْ بِمَا نَقُولُ، مِنْ حَيْثُ لَا تَشْعُرُونَ. وَإِلَّا لَزِمَكُمْ التَّعَسُّفُ، وَأَيْضًا مِنْ حَيْثُ لَا
تَشْعُرُونَ.

خَدَاعُ الْأَلْفَازِ
وَالْأَوْهَامُ فِي الْأَحْكَامِ

بِدِيهِيَّةٍ لَمْ تَخْتَلِفْ عِنْدَ الْمَنَاطِقَةِ عَنْهَا عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ الْفُقَهَاءَ. وَأَعْنِي خِدَاعَ الْأَلْفَافِ، فَكَثِيرًا مَا جَرَّتْ إِلَى إِشْكَالَاتٍ مُسْتَعْصِيَةٍ.

وهي لَا تَقْتَضِيْنِي الْبَسْطَ وَالتَّوْشِيعَ، لِمَحَلِّهَا مِنَ الْوُضُوحِ. وَفَرَعَ مِنْهَا الْأُصُولِيُّونَ قَاعِدَةً دَقِيقَةً، تَنْصُ عَلَى أَنَّ الْمُشْتَرَكَ اللَّفْظِي لَا يَتَعَدَّى بِالْحُكْمِ. وَمِثَالُهُ «الْخَنْزِيرُ» الَّذِي هُوَ مُشْتَرَكٌ لَفْظِي يُطْلَقُ عَلَى الْبَرِّيِّ وَالْبَحْرِيِّ. وَمَعْرُوفٌ أَنَّ الْأَوَّلَ حَرَامٌ، بَيْنَمَا الثَّانِي حِلٌّ، وَإِنْ شَمَلَهُمَا اللَّفْظُ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْمُشْتَرَكِ اللَّفْظِيِّ فَقَطُّ، وَهُوَ لَا يَنْتَقِلُ بِالْحُكْمِ، وَلَا يَتَعَدَّى بِالسَّرْيَانِ.

هَذِهِ تَوَظُّعَةٌ بَيْنَ يَدَيَّ مَوْضُوعٍ شَغَلَ النَّاسَ كَثِيرًا، وَشَغَلَ الْفُقَهَاءَ أَكْثَرَ، مُنْذُ قُرَابَةِ قَرْنٍ، وَهُوَ: هَلْ يَجُوزُ التَّعَامُلُ الْمَصْرِفِيُّ «الْبَنْكِيُّ» أَمْ لَا؟ وَهَلْ يَأْتُمُّ مُتَعَاطِيهِ أَمْ يَسُوعُ لَهُ؟ وَهَلْ هُوَ مُنْذَرَجٌ تَحْتَ الرِّبَوِيَّاتِ أَمْ غَيْرُ مُنْذَرَجٍ؟ عَلَى أَنَّ الْقَضِيَّةَ أَصْلًا غَيْرُ ذَاتِ مَوْضُوعٍ، لِأَنَّ أَوْرَاقَ الْبَنْكِنُوتِ «الصَّرَائِفِ» تُخْرِجُهَا مِنْ بَابَةِ الرِّبَا الْمُتَعَلِّقِ بِالْأَمْوَالِ عَيْنًا، بَيْنَمَا الصَّرَائِفُ، ذَاتُ الْقِيَمَةِ الْأَسْمِيَّةِ، هِيَ أَقْرَبُ إِلَى الْإِنْدِرَاجِ فِي عُرُوضِ التِّجَارَةِ، كَمَا اسْتَقَرَّ الرَّأْيُ، بَعْدَ خِلَافٍ فِقْهِيٍّ كَبِيرٍ، لِأَوَّلِ الْعَهْدِ بِهَا.

مَالَتْ الْكَثَرَةُ مِنْ فُقَهَاءِ الْعَصْرِ إِلَى التَّحْرِيمِ، وَأَنَّ الْفَوَائِدَ النَّاجِمَةَ، هِيَ مِنْ نَوْعِ رِبَا النَّسِيئَةِ، أَوْ مِنْ بَابِ السَّلْفِ الَّذِي يَجَرُّ مَنَفْعَةً، وَمَنْ تَسَامَحَ مِنْهُمْ، كَالشَّيْخِ مُحَمَّدٍ عَبْدِهِ وَالشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ جَاوِيْشٍ، أَخْرَجَاهُ مِنْ بَابِي: مَا عَمَّتْ بِهِ الْبَلَوَى، وَالضَّرُورَاتُ تُبَيِّحُ الْمَحْظُورَاتِ، حَتَّى لَقَدْ عَقَدَ الشَّيْخُ الْجَاوِيْشُ بَحْثًا، يَكَادُ يَقَعُ فِي حَجْمِ رِسَالَةٍ، وَنَشَرَهُ فِي مَجَلَّتِهِ الشَّهْرِيَّةِ الشَّهِيرَةِ بِاسْمِ: الْهِدَايَةِ.

وأدار بحثه على الضرورة المبيحة، مكائراً فيه من الشواهد، منذ الجيل الإسلامي الأول، أي العهد الراشدي؛ إذ عطل عمر بن الخطاب الحدود في «عام الرمادة»، عام المجاعة، وواصل التقاط النظائر والأشباه من العهود والعصور المتعاقبة.

ومن قبلهما أفتى الشيخ محمد المهدي بإباحته، ولكن كان أدق منهما بالمعيار الفقهي، إذ خرجه من باب (القراض)، الذي تعاطاه النبي للسيدة خديجة، قبل الرسالة، وحين سئل عنه، بعدها، أجاب بما معناه: لو عرض علي اليوم، لما أمسكت عنه. ويصرح ابن رشد بأنه: لا خلاف بين المسلمين في جوازه^(١)، وقد صدرت طلعت حرب باشا الكتاب الموسمي الأول، الصادر عن بنك مصر، يفتوى الشيخ المهدي.

وكان يتنازعني، وأنا أتابع سير معركة التعامل المصيري المستعرة، مشاعر من التحزن بهبوط المستوى، حتى بين الجلة من الفقهاء. وداخلني الأسف الأسيف، حين لمست أنهم يبادرون إلى الأدلاء بالرأي في أي مستحدث، قبل معرفته حاق المعرفة. ثم يترايدني الألم المرير، حين أقارن بين القدامى والمحدثين، وانفتاح أولئك واستغلاق هؤلاء.

وأضرب هذا المثل الملايس للموضوع، وهو ما يُعرف باسم «رهن السكن»، الذي تائمته نقر. ولكن حين تحرّاه «فقهاء خراسان» أفتوا بجوازه، وأن لا شائبة ربا فيه. والذي أعجبني في فتواهم، هو حسن التخريج. فقد أدرجوه تحت الكلية الفقهية «الأمور بمقاصدها»، وكان أن قرروا أنه في مؤداه «بيع بالوفاء»، وهذا متفق على جوازه. وهناك كلية فقهية أخرى تقرر أن «العبرة في العقود للمقاصد والمعاني، لا للألفاظ والمباني»^(٢).

وإن ما خز ويحز في نفسي، هو أن الذين تناولوا التعامل المصيري، لم

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ج ٢،

(٢) شرح مجلة الأحكام العدلية للعلامة علي

حيدر.

يُكَلِّفُوا أَنْفُسَهُمْ، قَبْلَ الْحُكْمِ، عَنَاءَ مَعْرِفَةِ: مَا هُوَ «الْبَنْكُ»؟ وكيف نشأ؟ وما هي أسسه ووسائل تعاطيه الوظيفية؟

ولو أوسعوه درساً من هذه النواحي، لَمَا وَجَدُوا أَنْفُسَهُمْ تَلْقَاءَ مُشْكِـل مُسْتَعَصٍ، وَلَمَا تَسَاءَلُوا: هَلْ فَوَائِدُهُ وَعَوَائِدُهُ رَبَوِيَّةٌ أَمْ لَا؟

فالمصرف، في طبيعة وظائفه، لا يَعدُّو كَوْنَهُ وَسِيطاً بَيْنَ مُتَعَامِلٍ وَمُتَعَامِلٍ، فَيَجْمَعُ صِفَات: ضَمَانِ الْحَوَالَاتِ وَالسَّفَاطِجِ وَالْمُقَارَضَةِ وَالصِّيْرَفَةِ، وَالتَّعَرُّضِ لِلرَّيْحِ وَالْخَسَارَةِ إلخ، وذلك لِقَاءَ جُعَالَةٍ سَمَسَرَةٍ بَيْنَ مُتَعَامِلَيْنِ. يَأْخُذُ الْمَصْرِفُ قِسْماً مِنْهَا لِقَاءَ خِدْمَةٍ وَهَذِهِ عَائِدَتُهُ، وَيُعْطِي قِسْماً لِلْمُودِعِ أَوْ الْمُمَمُولِ وَهَذِهِ فَائِدَتُهُ، وَذَلِكَ حَسَبَ نِسَبٍ مُعَيَّنَةٍ. فَأَيْنَ هِيَ الشَّائِبَةُ الرَّبَوِيَّةُ؟ مَا دَامَ الْمَصْرِفُ لَا يَزِيدُ عَنْ أَنَّهُ مَقَرٌّ سَمَسَرَةٍ، يَتَقَاسَمُ الْمَرْدُودُ، مُشَارَكَةً، مَعَ مَنْ أَسْلَمَ إِلَيْهِ مَالاً، مُفَوَّضاً إِيَّاهُ لِيَعْمَلَ بِهِ حَيْثُ قَضَتْ خَبْرَتُهُ؛ وَلَا قَائِلَ بِحُرْمَةِ عَمَالَةِ السُّمَسَارِ.

هذا من وَجْهِهِ، وَمِنْ وَجْهِهِ آخَرٍ، كَمْ كَانَ الشَّيْخُ الْمَهْدِيُّ مُوَفِّقاً بِتَخْرِيجِهِ إِيَّاهُ مِنْ بَابِ «الْقِرَاضِ»^(١)، الَّذِي هُوَ تَمَكُّينُ مَالٍ لِمَنْ يَعْمَلُ بِهِ عَلَى جُزْءٍ مِنْ رِبْحِهِ! انظر شرح الرضاع لحدود ابن عرفة ص: ٣٧٩.

وَلَقَدْ وَقَفْتُ عَلَى تَعَامُلِ مَصْرِفِي، وَقَعَ يَوْمَ كَانَ لِلشَّرِيعَةِ الْعَمَلِيَّةِ رَايَةً وَعَلَمٌ مُسْتَطِيلٌ. فَقَدْ اتَّفَقَ لِمُتَعَامِلٍ بِالْأَمْوَالِ أَنْ حَلَّتْ بِهِ ضَائِقَةٌ بِإِلْحَاحِ النَّاسِ فِي أَخْذِ أَمْوَالِهِمْ، الَّتِي كَانَتْ مُوَدَّعَةً لَدَيْهِ لِلتَّعَامُلِ، وَبِتَعَدُّرِ حُصُولِهِ عَلَى أَمْوَالِهِ، الَّتِي كَانَتْ لَهُ عِنْدَ النَّاسِ، لَجَأً إِلَى ابْنِ عِمْرَانَ الطَّلَحِيِّ لِيُسَدَّ خَلَّتَهُ، أَيَّ يَمُدَّهُ بِمَا يُعْرِفُ الْيَوْمَ

(١) وَإِنَّمَا أَرْجَحُهُ عَلَى تَخْرِيجِهِ مِنْ بَابِ «الضَّرُورَاتِ»، لِأَنَّ الْقَوْلَ بِهَا يَتَضَمَّنُ التَّسْلِيمَ بِالْحَظَرِ أَصْلاً، وَطَرَأتِ الضَّرُورَةُ فَرَفَعَتْهُ. كَمَا أَنَّ قَاعِدَةَ الضَّرُورَةِ الْمُبِيحَةَ مُقَيَّدَةً بِكَوْنِ الْمَحْظُورِ أَخْفَ مِنْ «الضَّرُورَةِ»، وَلَيْسَتْ مُطْلَقَةً. وَلِذَا، عَطَفُوا عَلَيْهَا كُلِّيَّةً فَقَهِيَّةً أُخْرَى، وَهِيَ: أَنَّ الضَّرُورَةَ تَقْدَرُ بِقَدَرِهَا، وَهَذَا مَا يَجْعَلُ التَّخْرِيجَ الْمَذْكُورَ مُحَلَّلاً لِلْأَخْذِ وَالرُّدِّ.

على أَنَّهُ وَضَحَ لِي وَجْهُ آخَرٍ، وَهُوَ، اسْتِدْلَالِيّاً، أَقْوَى مِنَ التَّخْرِيجَيْنِ جَمِيعاً. وَهُوَ أَنَّ التَّعَامُلَ الْمَصْرِفِيَّ هُوَ مِنْ بَابِ إِجَارَةِ «الْأَمْوَالِ»، وَإِنْ عَنَى الْفَقْهَاءُ بِهَا الْأَعْيَانَ الْمُثَمَّنَةَ. وَمَعْرُوفٌ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْمُثْمَنِ وَالْثَمَنِ صُورِيٌّ، وَالْاِخْتِلَافُ الصُّورِيُّ لَا يُغَيِّرُ الْحُكْمَ، فَتَدْخُلُ فِي عُمُومِهِ.

بِالسُّيُولَةِ. وَلَكِنَّ الطَّلْحِيَّ امْتَنَعَ عَنْ مَدِّهِ بِمَا طَلَبَ^(١)، (أَيَّ كَمَا وَقَعَ لِبَنِكَ انْتَرَا عِنْدَنَا تَمَاماً). وَالْمُهْمُّ مِنَ الْخَبَرِ، أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مِنَ الْفُقَهَاءِ مَنْ أَنْكَرَ عَلَيْهِ هَذَا التَّعَامُلَ، الَّذِي هُوَ مَضْرِفِي بَحْتٍ.

وهل بعد هذا شك في أن المسألة، من أصلها، لا تخرج عن كونها من خِدَاعِ الْأَلْفَاظِ، الذي كثيراً ما يَكُونُ مَطِيَّةً لِلْخَطَأِ؟ فَقَدْ أَطْلَقُوا عَلَى مَا يَأْخُذُهُ الْمُسْتَشِيرُ فَائِدَةً مَالٍ لَا سَعْيَ فِيهِ. فَأَوْهَمَتْهُمْ كَلِمَةُ «الْفَائِدَةُ» أَنَّهَا رِبَوِيَّةٌ. وَكَانَ هَذَا التَّوَهُّمُ مِنْ خِدَاعِ اللَّفْظِ فَقَطْ، لِأَنَّهُ لَا ضَمَانَةَ حَتْمِيَّةٍ لِلْمَالِ الْأَصْلِيِّ نَفْسَهُ، فَضْلاً عَنْ الرِّبْحِ الدَّائِمِ، تَمَاماً كَمَا هُوَ شَأْنُ الْقِرَاضِ فِي الْإِتْجَارِ. فَكَمْ مِنْ مَصَارِفٍ تَوَقَّفَتْ وَتَعَرَّضَتْ لِأَحَدِ أَمْرَيْنِ: الصُّلْحِ الْوَقَائِي أَوْ شَهْرِ الْأَفْلَاسِ.

والتَّعَرُّضُ لِلرِّبْحِ وَالْخِسَارَةِ، يُخْرِجُ بَدْءاً، وَمِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ، التَّعَامُلَ الْمَضْرِفِيَّ مِنْ بَابِ الرِّبَوِيَّاتِ؛ وَالْكُلِّيَّةُ الْفِقْهِيَّةُ الْقَائِلَةُ: «كُلُّمَا تَعَارَضَ مَانِعٌ وَمُوجِبٌ يُقَدِّمُ الْمَانِعَ»، شَاهِدَةٌ عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ. فَالْمَانِعُ مِنَ الرِّبَوِيَّةِ، وَهُوَ التَّعَرُّضُ لِلْخِسَارَةِ الْكُلِّيَّةِ، يَضَعُ الْقَضِيَّةَ مَوْضِعَ الْجَوَازِ، بِدُونِ لَبْسٍ.

وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ وَقُصَارَاهُ فِي الْمَسْأَلَةِ: إِمَّا أَنَّهَا مِنَ الضَّرُورَاتِ الْمُبِيحَةِ، وَإِمَّا أَنَّهَا شَكْلٌ مِنَ الْقِرَاضِ؛ وَهُمَا سَيِّانٌ فِي الْإِفْضَاءِ إِلَى النَتِيجَةِ الْوَاحِدَةِ.

وَإِذَا كَانَ لِخُصُومِ التَّخْرِيجِيَّينِ مِنْ شَيْءٍ يَتَعَلَّلُونَ بِهِ، فَالْقَوْلُ بِأَنَّ التَّخْرِيجِيَّينَ يَضَعَانِ الْقَضِيَّةَ الْمَطْرُوحَةَ فِي بَابِ «الْمِظَنَّةِ لَا الْمِثْنَةِ» أَيِ الظَّنِّ لَا الْيَقِينِ، قُلْنَا لَهُمْ: وَمَا الْفِقْهُ؟ إِنَّهُ هَذَا! وَلِذَا اخْتَلَفَ الْمُجْتَهِدُونَ فِي الْفُرُوعِ اخْتِلَافَهُمُ الْمُسْرَعُ الْمَصَارِيحُ^(٢).

(١) الكاميل للمبرِّد ج ١، ص: ٢٥٥.

(٢) راجع التفصيل في الأمهات الأصولية، ولا سيما

المنهاج بشرحي الاستوي والسبكي ج ١، ص: ٢٢.

أَبْأَعْيَانِهَا أُمُّ بَغَايَاتِهَا هِيَ
الْحُدُودُ الْجَزَائِيَّةُ ؟

رأيي لا أزعج أن فقيهاً قال به من قبل، وإنما أوماً إليه الامام الماوردي إيماءً لا يكاد يبين، وعلى وجه الدقة: استشففته استشفافاً في ثنايا بيانه حكمة القصاص، وأعني لم يورده إيراد الرأي^(١).

وحملني على الأخذ به وطرحه، برغم صرائح النصوص ظاهرياً، أنني بعد جمع أكبر قدر من الآيات القرآنية ومن الأحاديث النبوية، ومقارنتها مقارنة منهجية، استخلاصاً لعلتها المنعطفة على حكمتها، تبين ووضح لي ما أطلع القارىء به من أحكام، تبعاً لنظرة جديدة في «الحدود»، أكانت جزائية أم جنائية.

وأنا على يقين من أن الجمهرة الكبرى قد تتهيب أو تعرض عنها، بل أمعن فأقول تبرأ منها. ولكن شفعي الحكمة التي تكمن وراءها، والتي صرح بها القرآن الكريم مثل كلية جامعة: «ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب» (البقرة ٢: ١٧٩).

فالآية الكريمة، قبل كل شيء، قفزت بالنظرية الجزائية وبمبدأ العقوبة قفزة لم يعرفها التشريع العام في كل عصوره، إلا لعهد قريب، إذ وضح له ما هو «حق شخصي» مما هو «حق عام».

فالعقاب ليس للثأر ولا للتشفي، بل لصيانة المجتمع والحفاظ على حياته، فهو حق عام بالدرجة الأولى، فوق أي اعتبار.

(١) انظر كتابه: الأحكام السلطانية ص: ١٩٢ -

وهذا شأن القرآن وشأن النبي، من احتواء ما درج الناس عليه، وإفراغه من محتواه البالي لِمَلَأَهُ بِمُحْتَوَى أَسْمَى. كَمَبْدَأُ «القُرْبَان» الذي جَرَّدَهُ من مُحتَوَاهِ الوَثْنِي من أَنَّهُ طعام الآلهة لِيَسْمُو بِهِ سُمُوهُ الْأَعْلَى بِالآيَةِ الْكَرِيمَةِ «لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَائُهَا وَلَكِنْ يَنَالَهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ». وَبِمِثْلِ تَبْنِي النَّبِيِّ لِلْمَثَلِ الْجَاهِلِيِّ: انصبر أخاك ظالماً أو مظلوماً، بَعْدَ أَنْ أَفْرَغَهُ مِنْ مُحتَوَاهِ الْقَبْلِيِّ الْعِشَائِرِيِّ، بِأَنْ قَالَ مَا مَعْنَاهُ: وَنَصْرُهُ ظالماً بِأَنْ تَضْرِبَ عَلَى يَدِهِ وَتَرُدَّعَهُ عَنِ الظُّلْمِ وَالتَّمَادِي فِيهِ. وَبِذَلِكَ تَكُونُ قَدْ نَصَرْتَ فِيهِ سَرِيرَتَهُ وَجَلَوْتَ ضَمِيرَهُ وَرَدَدْتَهُ إِلَى صَوَابِهِ^(١).

وَقَبْلَ أَنْ أُعْرِضَ لِهَذَا الرَّأْيِ، تَفْصِيلاً وَتَعْلِيلاً، يَهْمُنِي أَنْ أُمَهِّدَ لَهُ بِمَعْنَى «حَرْفٍ» الْوَاردِ فِي الْحَدِيثِ بِرَوَايَاتٍ شَتَّى^(٢).

بَدَأْتُ، يَتَّبِعِي أَنْ نُهْمِلَ الزَّعْمَ بِأَنَّهُ يَعْنِي الْقِرَاءَاتِ، كَمَا نَحَا ابْنُ مَسْعُودٍ، فِيمَا رَوَى عَنْهُ وَمَنْ جَارَاهُ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ وَشُرَاحِ الْحَدِيثِ وَاللُّغَوِيِّينَ، وَنَأْخُذَ بِقَوْلِ مَنْ فَسَّرَهُ بِالسَّوْجَةِ، أَيْ أَنَّهُ قَابِلٌ لِأَشْتَاتِ مِنْ وُجُوهِ الْمَعَانِي، وَلَا عِبْرَةَ فِي الرِّوَايَاتِ بِالْعَدَدِ، فَمِنْ أَسَالِيبِ الْعَرَبِ^(٣) ذِكْرُ الْعَدَدِ، لَا عَلَى جِهَةِ الْقَصْرِ الْجِسَائِيِّ، بَلْ بِقَصْدِ عَدَمِ الْإِنْحِصَارِ فِي الْوَاحِدِ، وَهَذَا وَاضِحٌ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ.

وَأُرِيهِ مِنْ هَذَا إِلَى إِيضَاحِ أَنَّ الْقُرْآنَ مِطْوَاعٌ لِيَتَقَبَّلَ الدَّلَالَاتِ، عَلَى أَنْوَاعِهَا،

على عشرة أحرف: بِشِيرٍ وَنَذِيرٍ وَنَاسِخٍ وَمُنْسُوخٍ وَعِظَةٌ وَمَثَلٌ وَمُحْكَمٌ وَمُتَشَابِهٌ وَحَلَالٌ وَحَرَامٌ إلخ. وانظر بقية الروايات في الجامع الصغير للسيوطي ج ١، ص: ٩٤، وكنوز الحقائق للمناوي: ج ١، ص: ٧٥، ومقدمات تفاسير القرآن المطولة منها.

(٣) نص عليه كل من فرغ لأساليب البيان كالجرجاني. ونص عليه المفسرون في آية: «فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتُمْ تلك عشرة كاملة» (البقرة ٢: ١٩٦)، ولماذا قرن فيها الموصوف المَحْدُد «فذلك عشرة كاملة»، بعد ذكر المَعْدُودِ الْمُفِيدِ لِلْعَدَدِ الْمَذْكُورِ إلخ.

(١) انظره في كشف الخفاء ومزيل الإلباس ج ١، ص: ٢٠٩.

(٢) في رواية البخاري وفي تجريد الجامع الصحيح للزبيدي ج ٢، ص: ٧١: «أقراني جبريل القرآن على حرف، فلم أزل استريله حتى انتهى إلى سبعة أحرف». وفي رواية أحمد في المستند والترمذي في السنن: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»؛ وهو مغدود في الجسان. وفي رواية الطبراني في الكبير: «أنزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف، كلها شافٍ شافٍ». وعنده في رواية أخرى: «أنزل القرآن على سبعة أحرف، لكل حرف حد ولكل حد مطلق»؛ وهو مغدود في الجسان. وعنده أيضاً في رواية أخرى: «أنزل القرآن على ثلاثة أحرف». وفي رواية السجزي في الإبانة: «أنزل القرآن

ولكن لا على وجه من الإيغال المفروض في التأويل، الموقع، حتماً، فيما أخذه القرآن على الأولين: «يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ» (النساء ٤: ٤٥) و (المائدة ٥: ١٣).

وكثيراً ما أجاز إعمال العقل إعمالاً خالصاً. وأنسياقاً مع هذه الاجازة، أباح الامام مالك لنفسه الاستدلال على من خالفه الرأي في الملامسة والمباشرة: بأن المرأة حرامٌ كُلُّهَا قَبْلَ العقد، وهي جِلُّ كُلِّهَا بَعْدَهُ، وكُلُّ تَخْصِيصٍ لِلأَبْضَاعِ يَحْتَاجُ إِلَى مُخْصَصٍ جَلِيٍّ. وهذا القول، وإنْ أَنْكَرَهُ المَالِكِيَّةُ وَنَفَوْا أَنَّ إِمَامَهُمْ قَالَ بِهِ، أَثَبَّتَهُ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِي، الْمُفَسِّرُ الْمُؤَرِّخُ الْمُجْتَهِدُ، فِي كِتَابِهِ: اخْتِلَافُ الْفُقَهَاءِ؛ وَأَنْتَ تَرَى مَعِيَ أَنَّ دَلِيلَهُ فِي مَبْنَاهِ عَقْلِيٌّ صَرَفٌ.

وتأسيّاً بإمام كبير، تناولت قضية الحدود مُطْلَقاً: (مخالفة، جنحة، جناية) من هذه الزاوية، وأعني طَوَاعِيَةَ الآيات والأحاديث وإعمال العقل في قَدْرِ لا يُحْمَلُهَا مَا لَا تَحْتَمِلُ.

وَمَنْ يَرْمُ إِحْصَاءَ مَا لِلْفُقَهَاءِ مِنْ آراءٍ واجتهادات، إِنَّ فِي «الْحَدِّ» أَوْ «الْقِصَاصِ»، أَوْ «التَّعْزِيرِ»، أَوْ «الْقَوْدِ»، أَوْ «الْقَسَامَةِ»، أَوْ «الأَرْضِ» إلخ، يَكُنْ كَمَنْ يَطْلُبُ بَيْضَ الْأُنُوقِ أَوْ الْأَبْلَقِ الْعُقُوقِ؛ وَهُوَ مَثَلُ يُضْرَبُ لِمَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ، فَاخْتِلَافَاتِهِمْ تَطْرَحُكَ فِي بَحْرِ لُجِّيٍّ غَيْرِ ذِي سَاحِلٍ، وَإِلَى أَغْوَارٍ لَيْسَتْ بِذَاتِ قَرَارٍ.

وختلاصة ما انتهيت إليه في الموضوع المذكور: أَنَّ الْعُقُوبَاتِ الْمَنْصُوصَةَ لَيْسَتْ مَقْصُودَةً بِأَبْغَايَاتِهَا حَرْفِيًّا، بَلْ بِغَايَاتِهَا. وَاسْتَأْنَسْتُ بِمَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ: «الْحُدُودُ، وَلَا يَنْبَغِي لِلإِمَامِ أَنْ يُعْطِلَهَا».

وليس معنى هذا الرأي، أَنَّ عُقُوبَةَ «الْقَطْعِ» فِي السَّرِقَةِ، لَيْسَتْ هِيَ الْأَصْلُ، وَأَنَّهَا لَا تُطَبَّقُ، بَلْ أَعْنِي أَنَّ الْعُقُوبَةَ الْمَذْكُورَةَ غَايَتُهَا الرَّدْعُ الْحَاسِمُ، فَكُلُّ مَا أَدَّى مُؤَدَّاهَا يَكُونُ بِمِثَالَيْتِهَا، وَتَظَلُّ هِيَ الْحَدُّ «الْأَقْصَى»، الْأَقْسَى، بَعْدَ أَنْ لَا تَبْقَى آيَةُ الرُّوَاعِ الْأُخْرَى، وَتُسْتَنَفَدُ، وَمِثْلُهَا «الْجَلْدُ» فِي مُوجِبِهِ. وَلَا أَذْهَبُ أَبَدًا مَذْهَبَ التَّأْوِيلِ الْمُوْغِلِ، الَّذِي اسْتَبَعَدْتُهُ وَأَسْقَطْتُهُ مِنَ الْإِعْتِبَارِ، بِمَجَازِيَّةِ تَفْسِيرِ «فَاقْطَعُوا» وَمَجَازِيَّةِ «فَاجْلِدُوا»، مُشَاكِلاً تَفْسِيرِ النَّبِيِّ، «انْصِرْ أَخَاكَ ظَالِمًا» إلخ، أَيْ خُذُوا هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ بِالْوِزَاعِ الرَّادِعِ، الَّذِي هُوَ «قَطْعُ وَجَلْدِ» مَجَازِيَانِ، لَا جَسِّيَّانِ.

نَعَمْ، مِثْلَ هَذَا الْمَلْمَحِ لَا أُمْنَعُ مِنْهُ وَلَا أُحُولُ عَنْ الْأَخْذِ بِهِ^(١)، وَلَكِنِّي أُمْسِكُ، مِنْ نَفْسِي، عَنْهُ لِأَنِّي لَا أُحِبُّ أَنْ أُزْمَى - وَلَوْ تَوَهُمًا - بِالْإِغَالِ فِي التَّأْوِيلِ، وَجُلُّ مَا فِي الرَّأْيِ الَّذِي أَطْرَحُهُ، أَنَّهُ أَشْبَهَ بِمَا يُتَّبَعُ فِي الْقَوَانِينِ الْجَزَائِيَّةِ مِنَ النَّصِّ عَلَى عُقُوبَةٍ مَا، فَيَتَعَدَّاهَا وَيَتَجَاوِزُهَا الْقَاضِي إِلَى الْأَخْفِّ فَيَحْكُمُ بِالْغَرَامَةِ، لَا بِالسَّجْنِ، وَذَلِكَ تَبَعًا لِلدَّوَاعِي وَالْمُلَابَسَاتِ وَالتَّقْدِيرِ.

وَانْتَهَيْتُ إِلَى هَذَا الرَّأْيِ انْسِياقًا مَعَ رُوحِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، الَّذِي رَفَعَ هَذِهِ الشُّعَارَاتِ فِي الْحُدُودِ، وَمِثْلَهَا:

- ١ - «وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ» (البقرة ٢ : ١٧٩).
- ٢ - «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا، فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ، فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ» (الشورى ٤٢ : ٤٠).
- ٣ - «وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا» (المائدة ٥ : ٣٢).
- ٤ - «إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ» (المائدة ٥ : ٣٤).
- ٥ - «وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا، أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ» (النور ٢٤ : ٢٢).
- ٦ - «وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ، فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ» (المائدة ٥ : ٤٥).

وَيَحْسُنُ أَنْ لَا نُغْفِلَ مُلَاحَظَةَ أَنَّ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ مَا ذَكَرَ مِنْ عُقُوبَاتٍ، أَتَبَعَهَا بِالترغيبِ فِي الصُّفْحِ.

وَالنَّبِيُّ مَا فَتَى يُؤَكِّدُ فِي قَضَايَا الْحُدُودِ عَلَى التَّشْدِيدِ فِي دَرَجَتِهَا، وَلَوْ بِشَائِبَةِ شُبْهَةٍ مِنْ مِثْلِ:

(١) وَلَا تَعْجَبْ، فَقَدْ أَقْنَى قُدَامَى الْفُقَهَاءِ فِي هَذِهِ الْفَتَاوَى تَتَضَمَّنُ تَقْيِيدَ النَّصِّ الصَّرِيحِ بِالْعُرْفِ، عَمَلًا بِمَسَالَةِ: مَنْ خَلَفَ وَأَقْسَمَ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا فَأَكَلَ لَحْمًا مَا لَمْ تَجِرِ الْعَادَةُ بِأَكْلِهِ، كَلَّمَهُمْ مِنْ آدَمِيِّ، لَمْ يَخْشَ. وَمِثْلُ

هَذِهِ الْفَتَاوَى تَتَضَمَّنُ تَقْيِيدَ النَّصِّ الصَّرِيحِ بِالْعُرْفِ، عَمَلًا بِمَسَالَةِ: الْحَقِيقَةُ تُقَيَّدُ أَوْ تَهْجُرُ بِذِلَالَةِ الْعَادَةِ. انْظُرِ الْكَلِيَّاتِ لِلْكَفَوِيِّ ص: ٢٤٩.

ادْرؤوا الحدود بالشبهات^(١). وفي آخر: اذفعوا الحدود عن عباد الله ما وجدتم لها مَدْفَعاً^(٢). وفي آخر: اذفعوا الحدود بكل شبهة^(٣). وفي آخر: لأن يُخطيء الإمام في العفو خير من أن يُخطيء في العقوبة^(٤). وفي آخر: أن رجلاً قتل شخصاً، على عهد رسول الله، بحجر، ففضى عليه بالدية^(٥) إلخ.

واعتمادي، هنا، على طائفة من الأحاديث؛ ولو في بعضها مقال، لا يجعلني مناقضاً لمنهجي في عدم الاعتماد إلا بالمشهورات من الأحاديث، التي هي في قوة المتواتر. وذلك لأنها تتفق مع روح القرآن من جهة، ولأن الأئمة من الفقهاء بنوا على أساسها قاعدة: الإسقاط بالشبهة؛ أو بتعبير العصر عدم كفاية الأدلة^(٦).

ولأنتقل إلى تبيان رأيي، الذي ينهض على إقامة مطلق الرادع مقام الحد عينه، إلا في حال الاضرار، أي المعاودة تكراراً ومراراً؛ «فأجر الدواء الكي». وأستأنس بحديث: لا صغيرة مع الاضرار، ولا كبيرة مع الاستغفار؛ وإن لم يخل سنده من مقال^(٧).

أما المبادرة إلى إنزال الحد عينه^(٨) - فعدا عن أنه لا يتفق مع روح القرآن،

ص: ٣٦٤.
(٨) يشهد لعدم المبادرة القوية بإنزال الحد، بل بعد استئابة وتخير، فعل عمر مع الملك جيلة بن الأيهم الغساني، الذي لطم فزارياً، فهشم أنفه، فاستمهله ليراجع نفسه مخبراً إياه بين القود أو إغدار الفزاري له. وأما الاحتجاج بحديث المخزومية من أن النبي، على كثرة الشفعاء، لم يشفع بها، فليس بشيء؛ لأن الحديث المذكور مضطرب الروايات. ففي بعضها أنها كانت تسرق، وفي بعضها أنها كانت تستعير الشيء وتخبسه عندها، ولا يعرف أعز سهرام عن عمد، وهذا الاضطراب يسقطه من الاعتبار في أحاديث الأحكام، فكيف بالحجية. وهذا التدبير في الاسلام، من إسهال وتخير، يشبه ما يعرف اليوم من وجوب إطلاع المتهم على حقوقه، عند القبض عليه.

(١) أخرجه الحاكم والبيهقي، وعزاه في اللئذ إلى الترمذي، أنظر تفصيل التخريج في كتاب: كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الأحاديث على الينة الناس لاسماعيل العجلوني: ج ١، ص: ٧١.

(٢) أخرجه ابن ماجة في السنن، وانظر الجامع الصغير للسيوطي ج ١، ص: ٢.

(٣) أنظر كنوز الحقائق للمناوي ج ١، ص: ١٢.

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرک.

(٥) ذكره السرخسي في المبسوط ج ٢٦، ص: ١٢٢، من حديث الحجاج بن أرطاة.

(٦) أنظر التفصيل في الأشباه والنظائر الفقهية للسيوطي ص: ٨٤، وشرح الفرائد البهية لأبي بكر الأهدل ص: ١٨٨، إلى آخر ما هنالك من كتب تتعلق بالكليات الفقهية؛ وهي كثيرة.

(٧) أنظر التفصيل في كشف الخفاء ج ١،

الذي جَعَلَ الْقِصَاصَ صِيَانَةً لِلْحَيَاةِ وَإِشَاعَةً لِلْأَمْنِ الْعَامِ، وليس لَجَعَلِ الْمُجْتَمَعَ مَجْمُوعَةً مُشَوَّهِينَ، هذا مَقْطُوعُ الْيَدِ، وَالْآخَرُ الرَّجُلُ، وَالْآخَرُ مَقْقُوءُ الْعَيْنِ أَوْ مَضْلُومُ الْأُذُنِ أَوْ مَجْدُوعُ الْأَنْفِ إلخ، - لا يَتَّفِقُ مع القواعد النَّحْوِيَّةِ فَقَدْ لَحِظَهُ جَيِّدًا الْمُبَرِّدُ فِي كِتَابِيهِ: الْكَامِلُ وَالْمَقْتَضِبُ. فَالْقُرْآنُ، إِنَّ فِي السَّرِقَةِ أَوْ الزَّنى، عَبْرَ بَصِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ (السَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ)، (الزَّانِيَةِ وَالزَّانِي)؛ وَمَعْرُوفٌ أَنَّ التَّحْلِيلَةَ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ، فِي هَذَا الْمَوْرِدِ، تَجْعَلُهُ أَقْرَبَ إِلَى النَّسْبَةِ مِنْهُ إِلَى مُجَرَّدِ التَّلَبُّسِ بِالْحَالِ الْفِعْلِيَّةِ، فَكَثِيرًا مَا دَلَّتْ صِيغَةُ اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَيْهَا، مِثْلُ: طَالِقٌ، فَارِكٌ إلخ.

وعليه، فالتبادُر، الذي هُوَ عَلَامَةُ الْحَقِيقَةِ فِيهِمَا، يَحْمِلُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ النَّسْبَةِ إِلَى السَّرِقَةِ وَالزَّنى، أَيُّ مَنْ غَدَا هَذَا وَهَذَا دَيْدَنَهُ. وَيُقَوِّي الْفَهْمَ الْمَذْكُورَ، الْآيَةُ اللَّاحِظَةُ لآيَةِ السَّرِقَةِ: «فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ، فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ» (المائدة ٥: ٣٩)، أَيُّ تَتَرَكَّ لَهُ فُرْصَةٌ لِلْإِسْتِثْنَاءِ وَإِصْلَاحِ السُّلُوكِ، وَإِلَّا كَانَتْ مُقَحَّمَةً إِقْحَامًا فِي مَجَالِ حُكْمِيٍّ وَلَا مَعْنَى لَهَا. وَيُقَوِّيهِ أَكْثَرُ فَاكْثَرِ، الْآيَةُ «فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ، فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ» (البقرة ٢: ١٧٨).

وهذا التأكيد على «الْبَعْدِيَّةِ» بِالنَّصِّ الصَّرِيحِ، يَقْطَعُ عِرْقَ النُّزَاعِ، فِي أَنَّهُ لَا قَطْعَ وَلَا جَلْدَ وَلَا حَدَّ إِلَّا بَعْدَ اسْتِثْنَاءٍ وَنُكُولٍ، وَإِضْرَارٍ مُعَاوِدٍ لِلْمَعْصِيَةِ.

وَهَلْ يُعْقَلُ أَنَّ يَكُونَ مِنْ قَصْدِ الشَّرِيعَةِ أَنْ تُحْمَلَ السَّارِقُ، مَثَلًا، عَارَهُ بِزَلَّةٍ أَبَدٍ الْحَيَاةِ، وَإِنْ غَدَا أَنْقَى الْأَنْقِيَاءِ وَأَتَقَى الْأَتَقِيَاءِ، بِمُعَادَلَةِ مَشْهُودَةٍ: هَذَا مَقْطُوعُ الْيَدِ، إِذَا هُوَ سَارِقٌ، يُجْفَى وَيُنْظَرُ إِلَيْهِ بِازْدِرَاءٍ وَازْوَارٍ، كَمَا لَوْ وُسِمَ بِمِيسَمِ الضَّعَةِ؛ بَيْنَمَا الْقَطْعُ كَثِيرًا مَا يَكُونُ بِسَبَبِ عَارِضٍ مَرَضِيٍّ أَوْ حَادِثٍ.

عَلَى أَنَّ الْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ، فِي مَوْضُوعِ الْفَاجِشَةِ، تُغْنِيُنِي عَنِ التِّمَاسِ الْمَفَاهِيمِ، وَإِلَيْكَهَا:

«وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُّوهُمَا، فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا، فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا، إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا. إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ، ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ، فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ؛ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا. وَلَيْسَتْ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ

يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ، حتى إذا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ، قال: «إِنِّي تَبْتُ الْآنَ» (النساء ١٦: ٤، ١٧، ١٨).

وَلْتَتَمَّلْ جَيِّدًا كَلِمَاتِ: «فَاذْوَهُمَا»، «فَاعْرِضُوا»، «بِجَهَالَةٍ»، «إِنِّي تَبْتُ الْآنَ»، نُذِرُكَ، مِنَ الْوَهْلَةِ الْأُولَى، التَّنَدُّجُ الْإِنْتِقَالِي فِي الْعِقَابِ بَيْنَ مَرَاتِبِ:

١ - الْإِذْءَاءُ، أَيُّ بَائِيٍّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الرَّدْعِ.

٢ - الْأَمْسَاكُ عَنِ الزِّيَادَةِ عَلَى الْإِذْءَاءِ بَعْدَ التَّوْبَةِ، أَيُّ الْإِرْتِدَاعِ، وَالْإِعْرَاضِ عَمَّا فَوْقَهُ.

٣ - الْبَادِرَةُ النَّاجِمَةُ عَنْ «جَهَالَةٍ»، أَيُّ سَوْرَةِ أَنْفِعَالٍ أَوْ طَيْشٍ وَسُوءِ تَقْدِيرٍ وَتَدْبِيرٍ، هِيَ سَبَبُ تَخْفِيفِيٍّ، يُبْرِزُ الدَّعْوَةَ إِلَى التَّوْبَةِ وَالْإِزْدِجَارِ. فَمِنْ شَأْنِ «الْجَهَالَةِ» أَنَّهَا لَا تُعْبَرُ عَنْ عَمْدٍ تَخَمَّرُ تَصْمِيمُهُ فِي النَّفْسِ فِعْلًا. وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ أَرْوَعَ مُصْطَلَحٍ لِمَا يُعْرَفُ بِالْمَرَضِ «السَّيْكُوبَاتِي»: الْجَنَاحِي. فَالْبَادِرَةُ الشَّاذَّةُ فِي إِيمَاءِ التَّنْزِيلِ «جَهَالَةُ» مَرَضِيَّةٌ، وَلَيْسَتْ «قَصْدِيَّةٌ» مِنْ بَابِ «الْهِدَافَةِ النَّفْسِيَّةِ Purposive psychology» أَيُّ عِلْمِ النَّفْسِ الْغَرَضِيِّ أَوْ الْقَصْدِيِّ فِي التَّعْبِيرِ الشَّائِعِ. وَمِنْ هُنَا، فَكُلُّ ارْتِكَابِ جَهَالِيٍّ هُوَ «سَيْكُوبَاتِي»، شَأْنُهُ التَّخْفِيفُ بِـ «سِيَاسَةِ التَّوْبَةِ» الْقَاضِيَةِ بِالْأَخْذِ الْمُطْلَفِ، الَّذِي هُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْعِلَاجِ مِنْهُ إِلَى إِفْرَاقِ الْحَفِظَةِ وَالتَّشْفِي.

وَمِنْ هُنَا، أَجَازَ جَمٌّ غَفِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ، الْعُقُوقِلُ التَّوْبَةِ، اسْتِدْلَالًا بِالْآيَةِ: «وَإِنْ رَبُّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ، عَلَى ظُلْمِهِمْ» (الرعد ١٣: ٦) (١).

٤ - الْأَمْعَانُ بِرُكُوبِ مَطِيَّةِ الْمَعْصِيَةِ فِي غَيْرِ ارْعِوَاءٍ، وَالْجُمُوحُ مَعَ الْإِضْرَارِ الْعَامِدِ، الَّذِي لَا يَخْبُو أَوَارُهُ إِلَّا وَالْمَوْتُ يَتَرَاءَى لِعَيْنَيْ صَاحِبِهِ.

ثُمَّ تَأْتِي الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ: «وَالزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ، وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ» (النور ٢٤: ٢) شَاهِدًا قَاطِعًا فَالْمَنْهِي عَنْهُ لَيْسَ

الرَّحْمَةَ، بَلِ الْمُبَالَغَةُ إِلَى حَدِّ الْإِفْرَاطِ فِيهَا، الَّتِي هِيَ «الرَّأْفَةُ» (١) الْمُوَرَّةُ لِمَا يُشَبِّه التَّفْرِيطَ اكْتِفَاءً بِالرَّادِعِ الْبَسِيطِ. وَتَأْكِيداً لِمَا نَقُولُ مِنْ أَنَّ الْمَنْهِيَّ عَنْهُ هُوَ هَذَا، تَيَمُّنُ الْآيَةُ: «وَلَيْشَهِدْ عَذَابَهُمَا»، الَّتِي عَبَّرَتْ بِالْأَعْمِ، وَعَدَلَتْ عَمَّا يَقْتَضِيهِ سِيَاقُ الْحُكْمِ، أَيْ «وَلَيْشَهِدْ جَلْدَهُمَا»، كَمَا لَحَظَهُ نَفَرٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ وَتَحَاشَوْهُ بِأَنَّ الْإِضَافَةَ تَأْتِي لِمَا تَأْتِي لَهُ اللَّامُ، أَيْ أَدَاةَ التَّعْرِيفِ، الْمُؤَدِّيَّةُ، هُنَا، لِمَا يُعْرَفُ بِالْعَهْدِ الذِّكْرِيِّ؛ وَهَذَا مِنْهُمْ تَمَحُّلٌ وَتَكَلُّفٌ، تَرُدُّهُ كَلِمَةُ «رَأْفَةُ».

عَلَى أَنَّ الْإِبْثَاتَ فِي «الزَّنى» تَصَوَّنَتْ فِيهِ الشَّرِيعَةُ الْعَمَلِيَّةُ تَصَوُّناً يَجْعَلُهُ شِبْهَ مُسْتَحِيلٍ. فَاشْتَرَطَتْ رُؤْيَا «الْمِيلِ فِي الْمُكْحَلَةِ» فِي الشَّهَادَةِ الرَّبَاعِيَّةِ الْأَطْرَافِ، وَالْأَرْدُتِ وَأَخِذَ الشُّهُودَ بِالْإِفْتِرَاءِ وَحَدَّ الْقَذْفِ. كَمَا وَقَعَ مَعَ أَبِي بَكْرَةَ، الصَّحَابِيِّ الْأَجَلِّ، فِي اتِّهَامِهِ لِلْمُغِيرَةِ بِنِ شُعْبَةَ، فَأَقْلَبَتِ الْمُغِيرَةُ مِنَ الْعِقَابِ، وَأَخِذَ بِهِ الشَّاهِدُ الْجَلِيلُ، حِينَ قَالَ: لَمْ أَرِ إِلَّا شَخْصَهُ وَشَخْصَهَا، وَهُوَ يَرْتَفِعُ عَلَيْهَا وَيَهْطُ تَبَاعاً وَدِرَاقاً. وَمَعَ يَقِينِ عُمَرَ بِصِدْقِ هَذَا التَّقِيِّ النَّقِيِّ اضْطُرَّ، كإِمَامٍ، أَنْ يَعُدَّ شَهَادَتَهُ، غَيْرَ الْمُسْتَوْفِيَّةِ، قَدْفَاً، فَحَلَّه. وَذَهَبَ الْمُغِيرَةُ غَانِماً بِمَا أَصَابَ مِنْ قَضَاءٍ وَطَرٍ، وَبِمَا أَصَابَ مِنْ بَرَاءَةٍ...

هَذَا مَا أَعْتَبَرَهُ غَايَةَ الشَّرِيعَةِ الْعَمَلِيَّةِ. أَمَّا مَا أَوْسَعَ الْفُقَهَاءُ فِيهِ، فَإِنَّهُ يَدْعُو إِلَى الْإِسْتِغْرَابِ، وَخُصُوصاً فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِ«الْمِثْلِيَّةِ» أَوْ الْبَدَلِيَّةِ؛ فَمَنْ غَرَّقَ يُغْرَقُ، وَمَنْ خَنَقَ يُخْنَقُ، وَمَنْ رَضَخَ رَأْساً بَيْنَ حَجَرَيْنِ رُضِخَ رَأْسُهُ بَيْنَهُمَا إِلَى آخِرِ مَا هُنَاكَ مِمَّا يَدْعُو إِلَى الْعَجَبِ الْعَجَابِ. بَيْنَمَا هُمْ جَمْعِيّاً، يُحَرِّمُونَ «الْمِثْلَةَ» فِي الْعُقُوبَةِ، إِنْ قَتَلُوا أَوْ قِصَّاصاً. وَلَا أَدْرِي مَاذَا يَعُدُّونَ التَّغْرِيقَ وَشَبِّهَهُ، إِنْ لَمْ يَكُنْ «الْمِثْلَةُ كُلُّ الْمِثْلَةِ»! وَفَوْقَ هَذَا كُلِّهِ، مَاذَا يَقُولُونَ فِي «الْمِثْلِيَّةِ»، وَهُوَ شَرْعٌ مِّنْ قُلْنَا، وَالْقَاعِدَةُ الشَّرْعِيَّةُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهَا تَقْطَعُ بِأَنَّ: شَرْعٌ مِّنْ قَبْلُنَا لَيْسَ شَرْعاً لَنَا (٢).

(١) انْظُرِ الْمَقْدَرِ السَّابِقَ، تَحْتَ مَادَّةِ «رَأْفَةِ» (٢) أَذْكَرُ، بِهَذِهِ الْمُنَاسَبَةِ، مَقْطُوعَةً لِإِلَادِيْبِ اللَّبْنَانِيِّ

الْمُتَمَصِّرِ، طَانِيُوسَ عِبْدَهُ: ←

وَيَأْخُذُكَ الْعَجَبُ، كُلُّ الْعَجَبِ، حِينَ تَقَعُ عَلَى أَنَّ «الاسقاط بالبدلية»، هَلْ
هو من حَقِّ الذُّكُورِ فَقَطْ، أَمْ يَشْمَلُ الْإِنَاثَ أَيْضاً؟ فَمَحَلُّ خِلَافٍ كَبِيرٍ. وَمَنْ أُعْطَاهُنَّ
الْحَقُّ الْمَذْكُورُ، قَاسَ الْمَسْأَلَةَ عَلَى حَظِّهِنَّ فِي الْإِرْثِ. وَهَلْ سَمِعْتَ بِقِيَاسٍ هُوَ
أَعْجَبُ؟! فَالْقِصَاصُ، أَصْلًا، هُوَ حَقٌّ اجْتِمَاعِي، وَلَيْسَ أَبَدًا مِنْ بَابِ الْأَمْوَالِ.
وَالْقِيَاسُ الْفِقْهِي فِي تَعَارِيفِهِمْ: مُشَارَكَةُ جُزْئِي لِجُزْئِي فِي عِلَّةِ الْحُكْمِ، وَضَابِطُهُ:
التَّرِيدُ وَالذُّورَانُ، وَالتَّحَرِّيُّ فِيهِ ضَرُورِيٌّ، لِأَنَّ مِنْ مُقْتَضِيَاتِهِ أَنَّ النَّصَّ عَلَى جُزْئِيَّةِ
بِحُكْمٍ، نَصٌّ عَلَى كُلِّيَّةِ الْعِلَّةِ.

وَلَا مَنَآى لِي - وَأَنَا أَبْحَثُ الْخُدُودَ - عَنْ التَّنْبِيهِ إِلَى خَطَأِ جَسِيمٍ، وَقَعَتْ فِيهِ
طَائِفَةٌ مِنَ الْأُصُولِيِّينَ الْفُقَهَاءِ فِي بَحْثِ «النَّسْخِ فِي الْقُرْآنِ»، وَأَنَّهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْحَاءٍ:

(أ) نَسْخُ الْحُكْمِ وَالتَّلَاوَةِ، اعْتِمَادًا عَلَى حَدِيثٍ مَرْوِيٍّ عَنْ عَائِشَةَ (١).

(ب) نَسْخُ الْحُكْمِ، لَا التَّلَاوَةِ، تَخْفِيفًا، كَمُدَّةِ عِدَّةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا.

(ج) نَسْخُ التَّلَاوَةِ، لَا الْحُكْمِ، اعْتِمَادًا عَلَى حَدِيثٍ مَرْوِيٍّ عَنْ عُمرَ (٢).

أَمَّا النُّوعُ الثَّانِي فَمَقْبُولٌ. وَأَمَّا النُّوعَانِ، الْأَوَّلُ وَالثَّالِثُ، فَمُسْتَكْرَانٌ، بَلْ

وَلَوْ وَصَلَتْ شَرَائِعُكُمْ إِلَيْنَا

عَلَى مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ مُجُونٍ

لَأَصْبَحَتْ الرُّجَالُ بِلَا أَنْوَفٍ

وَأَصْبَحَتْ النِّسَاءُ بِلَا عُيُونٍ

فَقَدْ كَانَ الْحُكْمُ فِي الْقَانُونِ الْبَابِلِيِّ عَلَى الزَّانِيَةِ،
يَقْضِي بِقَتْلِ الْعَيْنِ تَقْبِيحًا لِلصُّورَةِ، وَالْحُكْمُ فِي الْقَانُونِ
الرُّومَانِيِّ عَلَى مُرْتَكِبِ فَاخْشَةِ الزَّوْنِ، جَذْعُ الْأَنْفِ
تَشْوِيحًا كَذَلِكَ.

(١) رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ فِيمَا
أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ. أَنْظَرُ

شَرْحُ الْأَسْنَوِيِّ ل: الْمِنْهَاجِ ج ٢، ص: ١٥٧.

(٢) مَصَابِيحُ السُّنَّةِ ج ٢، ص: ٤٤، وَنَصُّهُ فِيهِ: إِنَّ
اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ مِمَّا
أَنْزَلَ اللَّهُ آيَةُ الرَّجْمِ. وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى، لِخَدِيثِهِ زِيَادَةٌ:
لَوْلَا أَنَّ يَقُولُ النَّاسُ زَادَ عُمرُ فِي كِتَابِ اللَّهِ لَكُنْتُهَا. أَنْظَرُ
السَّبْكِ فِي شَرْحِهِ ل: الْمِنْهَاجِ ج ٢، ص: ١٥٦. وَفِي
كُتُبِ أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ، نَصُّهَا كَمَا يَلِي: وَالشَّيْخُ
وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا، فَارْجُمُوهُمَا الْبَيْتَ، نَكَالًا مِنَ اللَّهِ؛
وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ، وَالْمَقْصُودُ بِالشَّيْخِ وَالشَّيْخَةِ الْمُحْصَنِ
وَالْمُحْصَنَةِ بِالزَّوْجِ.

يَضَعَانِ الْمَرْءَ عِنْدَ عَتَبَةِ الْكُفْرِ؛ لِأَنَّ مُقْتَضَاهُمَا أَنَّ الرَّبَّ - جَلَّ شَأْنُهُ - أَشْبَهَ بِكَاتِبٍ لَمْ تُعْجِبْهُ عِبَارَةٌ، «فَشَطَبَهَا» وَمَحَاهَا، وَلَمْ تَسَنَّ لَهُ عِبَارَةً أُخْرَى، هِيَ أَتَقَى وَأَجْمَلُ، عَلَى أَنَّ فِي النُّوعِ الْأَوَّلِ قَوْلًا وَاضِحًا بِ«الْبَدَاءِ»؛ فَأَيُّ حَضِيضٍ هُوَ هَذَا؟!... وفي النوع الثاني قُصُورٌ وَوَهَنٌ فِي الْبَيَانِ وَالْإِفْصَاحِ!!.

لا رَجْمَ فِي الْإِسْلَامِ:

وَحَقٌّ لِي، مِنْ بَعْدُ، أَنْ أَنْتَقِلَ إِلَى الْمُفَاجَأَةِ الْكُبْرَى، وَهِيَ: أَنَّهُ لَا رَجْمَ فِي الْإِسْلَامِ، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْخَوَارِجِ عَامَةً^(١)؛ وَمِنْهُمْ مَنْ يُعْتَدُّ بِخِلَافِهِ، فَقَهِيًّا، فَضْلًا عَنْ أَنَّ الْقَضِيَّةَ هِيَ مِنْ بَابِ الرُّوَايَةِ، فَتَصَدِّقُ عَلَيْهِمْ قَاعِدَةٌ: يُؤْخَذُ بِرَوَايَاتِهِمْ لَا بِأَرَائِهِمْ... عَلَى أَنَّ مَا شَاعَ وَذَاعَ، مِنْ قَوْلٍ بِالرَّجْمِ، يَعْتَمِدُ عَلَى طَائِفَةٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ، لَمْ تَرْتَفِعْ عَنْ دَرَجَةِ الْحَسَنِ، (مِنْهَا الْحَدِيثُ الْمُتَعَلِّقُ بِمَا عَزَبَ بَنَ مَالِكِ الْأَسْلَمِيِّ، وَالْحَدِيثُ الْمُتَعَلِّقُ بِالْغَامِذِيَّةِ الْأَزْدِيَّةِ).

وَالاتِّفَاقُ قَائِمٌ بِدُونِ مُنَازَعٍ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ الْمُخَالِفَ مُخَالَفَةٌ صَرِيحَةٌ لِلْقُرْآنِ، لَا يُعْتَدُّ بِهِ، مَهْمَا كَانَتْ دَرَجَتُهُ. وَهِيَ بَعْضُ آيَاتِ الْكَرِيمَةِ:

«وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ، فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ، فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ اللَّهُ، أَوْ يَجْعَلَ لَهُنَّ سَبِيلًا» (النِّسَاءُ ٤: ١٥)، هَذَا فِي الْحَرَائِرِ. وَفِي الْأَمَاءِ: «فَإِذَا أَحْصَيْنَ، فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ، فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ» (٤: ٢٥).

فَلَوْ كَانَ عِقَابُ الْمُحْصَنَةِ مِنَ الْحَرَائِرِ الرَّجْمَ حَتَّى الْمَوْتِ، كَانَ أُخْرَى أَنْ يَنْصَرَ عَلَيْهِ تَعْيِينًا لِهَوْلِهِ؛ وَادِّعَاءُ النَّسْخِ^(٢) بِالْحَدِيثِ، قَلْبٌ لِمَقَائِيسِ الْأَسْتِدْلَالِ.

عَلَى أَنَّنَا لَوْ تَنَزَّلْنَا وَسَلَّمْنَا بِمَا ادَّعَوْا، فَكَيْفَ يُفْعَلُ بِالْأَمَاءِ الْمُحْصَنَاتِ؛ وَعَلَيْهِنَّ «نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ» مِنَ الْحَرَائِرِ؟ فَهَلْ يُنْصَفُ الرَّجْمُ الْمُدَّعَى؟

ج ٣، ص: ٢٠، والتفسير الأخرى، لأنها سواء في ادِّعَاءِ النَّسْخِ أَوْ الْجَمْعِ بَيْنَ الْعُقُوبَاتِ.

(١) انظر تفسير الطبرسي، المعروف بـ: مَجْمَعِ الْبَيَانِ ج ٣، ص: ٣٤. وضبطه بعضهم: الطبرسي.

(٢) انظر التفصيل في مَجْمَعِ الْبَيَانِ للطبرسي:

وكيف؟ ولذا اضطر المفسرون إلى القول، في جانب الاماء، ينصف الجلد، أي الرجوع إلى العقوبة الأصلية الثابتة. وهذا وحده منهم، هدم لادعاء الرجم، من حيث لا يشعرون.

هذا من حيث الحكم. ومن حيث التعبير، فقد ورد حديث ماعز مصدراً بعبارة: «طهرني يا رسول الله» إلخ... ومثل هذا الاستعمال ليس تعبيراً إسلامياً، بل عرف وعهد في استعمالات الملل التي دخلت في الدين الجديد بمألوفها القبلي، في التشريع^(١). وهو ملحظ يساعد على رد أحاديث الرجم، تعبيراً وحكماً، «شكلاً وموضوعاً»^(٢). وإذا رد الرجم، فبالأخرى أن يرد ما أقيم مقامه؛ وهو القتل بزي الأخصان، الذي لم يأت به قرآن ولا حديث.

خلاصة البحث:

ومهما يكن، فالرأي عندي، في الحدود مطلقاً، أنها في الشريعة العملية، ليست مقصودة بأعيانها، بل بغاياتها، ولا يلجأ إليها إلا عند اليأس مما عداها.

أقطع بهذا قطع الجزم، لأن القرآن الكريم سبق إلى تقرير أن أكثر التجاوزات ضد المجتمع والتعدييات الجزائية، ناشئة عن حالات مرضية، مصدرها، في الغالب، البيئة وما يكمن فيها من عوازل تسوق قسراً إلى الاضطراب السلوكي والجُمُوح العملي، أو بكلمة عامة: إلى «الجُناحية: السيكوباتية Psychopathy».

(١) فقد ورد في جتاه: «فلما وجد مس الججارة قرشتد، فلج حتى قفى، فذكر ذلك للرسول فقال: هلا تركتموه». وهذا الجتام التحفيضي، يسيل الرجم القاتل، ويوضح بجلاء أن المقصود ليس الحرقة، بل مجرد الردع، ولبدء الاستعداد للتوبة يسقط العقوبة من فحوى حص النبي.

(٢) هذا ما يعرف عند علماء الدراية بالنقد المعنوي، وعند أتباع المنهج التاريخي الحديث، بالنقد الباطني أو الداخلي.

(٣) عرف في شريعة حمورابي، المنقولة، بنصها تقريباً، في التوراة إلخ...

(٤) حتى لو تنزلت فسلمت جدلاً بحديث ماعز،

إِذَا، فَهَؤُلَاءِ الْجُنَاحِيُّونَ تَتَبَعِي مُعَالَجَتَهُمْ بِرَوَادِعَ عِلَاجِيَّةٍ. وَقَدْ هُدِيَ إِلَى هَذَا، حَدِيثًا، عَلَّمَ النَّفْسَ الْجِنَائِي. بَيْنَمَا الْقُرْآنَ قَرَّرَهُ فِي الْغَايِرِ الْمَاضِي، بِمَا يُشْبِه الصَّرَاحَةَ، فِي الْآيَةِ: «الَّذِينَ يَفْعَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ» (النساء ٤: ١٧). وَالْأُخْرَى: «فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ، فَاتَّبَاعَ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَّاءَ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ؛ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ» (البقرة ٢: ١٧٨). وَفِي الْحَدِيثِ: «تَعَاَفَا الْحُدُودُ فِيمَا بَيْنَكُمْ»^(١).

فِعْيَارَاتِ «السُّوءِ بِجَهَالَةٍ»، «وَأَدَّاءَ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ»، «تَعَاَفَا»، إِذَا عُطِفَتْ بَعْضًا عَلَى بَعْضٍ، نَخْرُجُ بِمَا قَدَّمْنَا قَطْعًا.

فَالْقُرْآنُ يَجْعَلُ «الْجَهَالَةَ» سَبَبَ فِعْلِ الْأَسْوَءِ وَالْقَبَائِحِ، مَا دَامَتْ بِمَضْمُونِهَا الْأَعْمُ، عَارِضًا جُنَاحِيًّا وَسِيكُوِيَاتِيًّا. وَبِذَا، يُقِيمُ التَّرَابُطَ بَيْنَ الْمُتَجَانِسِينَ بِعَلَاقَةِ الْمَعْرُوفِ وَالْأَدَّاءِ بِإِحْسَانٍ، وَيَحْضُرُ عَلَى إِحْلَالِ مَبْدَأِ التَّصَافِي، أَيْ تَبَادُلِ الْعَفْوِ مَحَلَّ التَّنَاقُرِ وَالتَّنَابُذِ.

قَدْ يُقَالُ إِنَّ تَأْنِيهِمُ الْمُجْتَمَعِ وَإِعْذَارَ الْفَرْدِ، فِيمَا يُقْتَرَفُ وَيُرْتَكَبُ، نَظَرِيَّةٌ شَاعَتْ شُيُوعَهَا الْأَكْبَرُ فِي «النَّجْوِيَّة: الرومنطيقية»^(٢)؛ وَهِيَ مِنْ خِيَالِ نَفُوسٍ حَائِرَةٍ قَلِيلَةٍ.

وَأَنَا أَقْطَعُ بِأَنَّ مَنْ يَزْعُمُ هَذَا الزَّعْمَ يَجْهَلُ الْفَرْقَ بَيْنَ: الْإِرَادَةِ الْعَامَةِ وَإِرَادَةِ الْمَجْمُوعِ. فَالْأُولَى مِنْ إِمْلَاءِ الْعَقْلِ الْبَشَرِيِّ الْكُلِّي. بَيْنَمَا الثَّانِيَّةُ مِنْ إِمْلَاءِ قَطِيعٍ بَشَرِيٍّ تَشْكَلُ تَشْكَلًا كَيْفِيًّا أَوْ حَسَبِيًّا اتَّفَقَ.

إِذَا لَا عِلَاقَةَ لَهَا، أَصْلًا، بِالْإِنْكَارِ وَالْإِبْدَاعِ. وَنُحْصِ كَلِمَةً: نَجْوَى بِمَعْنَاهَا الْإِسْمِي، بِالْأَنْشُودَةِ الْعَاطِفِيَّةِ «Romance».

كَمَا يَتَّبَعِي أَنْ يُوضَعَ، لِلْمَدْرَسَةِ الْفَنِيَّةِ، الْمُقَابَلَةُ: «نَهْجِيَّة: كِلَاسِيكِيَّة». وَمَا شَاعَ مِنْ وَضْعِ لَهَا، وَهُوَ أَتْسَاعِيَّة، غَيْرُ دَقِيقٍ، فَهِيَ فِي الْأَجْنِبِيَّةِ نَسَبَةٌ إِلَى «الْكَلاَس: الصَّف» أَيْ الْمَعْتَمَدِ مَدْرَسِيًّا.

(١) مُصَابِيحُ السُّنَّةِ لِلْبَغَوِيِّ: ج ٢، ص: ٤٥.

(٢) وَضَعَ جَدِيدٌ بِإِزَاءِ «Romantisme» مِنْ كَلِمَةِ: نَجِيَّة، أَيْ حَدِيثِ النَّفْسِ بِهِمْ، أَوْ خَطَرِ يَذْفَعُ الْمَرْءَ إِلَى طَلَبِ النِّجَاحِ، فَتَكُونُ الْأَصْلَحُ لِكَلِمَةِ «Roman»، الَّتِي تَرْجِعُ إِلَى الْفَرَنْسِيَّةِ الْقَدِيمَةِ، وَتَعْنِي جِكَايَةَ مُحَاطَرَةٍ فِي قَالِبِ نَثْرِيٍّ أَوْ شِعْرِيٍّ. وَالنَّسَبَةُ إِلَى نَجِيَّةٍ، وَهِيَ عَلَى وَزْنِ فَعِيلَةٍ، بِالصَّيْغَةِ الْمَصْطَرَفِيَّةِ: نَجْوِيَّة. وَهِيَ أَصَحُّ دَلَالَةً مِمَّا سَبَقَ وَوُضِعَ لَهَا، مِنْ مِثْلِ: إِبْدَاعِيَّة، إِبْدَاعِيَّة؛

وَيَبَيِّنُ هَذَا الْفَرْقَ نُدْرِكُ أَنَّ التَّائِيْمَ يَقَعُ عَلَى الْمُجْتَمَعِ، لَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مُجْتَمِعاً، بَلْ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ قَطِيعاً مُنْتَظِماً انْتِظَاماً اِعْتِبَاطِيّاً أَوْ انْتِظَامِيّاً مُغْلَلاً مُصَفِّدًا .
والشريعة العملية في «العقوبة»، كما نفهمها، تُعَزِّزُ الإرادة العامة للكُلِّ البشري، وتُكَفِّفُ من إرادة المَجْمُوعِ، أي القطيع، بَلْ تَكْبَحُهَا.

وَلَا يَتَسَنَّى لِزَاعِمٍ مُتَزَمِّتٍ اِتِّهَامِي بِأَنِّي اُنْكَرْتُ مَا هُوَ نَصُّ قِرَآئِي، لِأَنِّي جَعَلْتُهُ أَقْسَى الْعُقُوبَاتِ الزَّوَاجِرِ وَأَقْصَى الرُّوَاجِعِ الَّتِي يُلْجَأُ إِلَيْهَا. وَذَلِكَ عَلَى نَحْوِ مِنَ التَّأْوِيلِ الْمَقْبُولِ، الَّذِي لَا يُحْمَلُ النَّصُّ مَا لَا يَحْتَمِلُ.
وَأَمَّا اِنْكَارِي لِلرَّجْمِ أَصْلاً، فَلَمْ أَنْفِرْ بِهِ، بَلْ قَالَتْ بِهِ بَعْضُ الْمَذَاهِبِ، الْمُعْتَدِّ بِخِلَافِهَا، كَمَا سَبَقَ وَأَشْرَتْ.

وَالَّذِي يَهْمُنِي مِنْ وَرَاءِ هَذَا كُلِّهِ، هُوَ اِعْتِمَادُ «التَّعْزِيرِ»، الْخَاضِعِ لِتَقْدِيرِ الْقَاضِي، وَحَضْرِ النَّظَرِ بِهِ وَحْدَهُ. وَمِنْ شَأْنِهِ تَطْوِيرُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالشَّرْعَةِ الْجَزَائِيَةِ وَالْجَنَائِيَةِ، وَيَنْهَضُ بِهَا إِلَى غَايَتِهَا الْإِنْسَانِيَةِ، الَّتِي بِهَا تُضْحِي عِلَاجاً يُرَادِفُ الْحَيَاةَ السُّوِيَّةَ؛ «وَمَنْ أَحْيَاهَا، فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً» (المائدة ٥: ٣٢).

أَهْلًا هُوَ

أَمْ طَلَّسُمُ الْبَابِ الْمَرْصُودِ؟

تَجْرَحُ قلبي حتى التَّمزُّق، بَلْ غدا شِلَوُ قلب، يَنْزِفُ بِأَكْثَرِ مِمَّا نَزَفَتْ جِراح
قلب والبسة بن الحجاب، فيما أَبْدَعَ من صورة:
في القلب تَجْرَحُ دائياً فالقلب مَجْرُوح النواحي

نَعَمْ، حَزَّ في نفسي ما وَقَعَ لِأَمْسٍ قَرِيبٍ من إثبات هِلَال «شوال»، ثُمَّ مُبَادَرَةِ
الرجوع عنه، وإكمال عِدَّة شهر «رمضان» ثلاثين.

والغريب أَنَّ مَسْأَلَةَ ما، لَمْ تَحْظَ بِعناية الفقهاء المُحَدِّثِينَ، مُنْذُ قَرْنٍ تَقْرِيْباً،
بَحْثاً وَتَأْلِيْفاً - حَتَّى لَبِغَ ما أُلْفَ فيها ما يَمَلَأُ خِزائِنَ مَكْتَبَةٍ كَامِلَةٍ - كَهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.
ومع ذلك، لَمْ يَجِدُوا وَجْهاً لِحَلِّها وإعطاء القَوْلِ الفَصْلَ فيها حتى اليوم.

وأنا جِئْتُ أَقُولُ الفقهاء المُحَدِّثِينَ، أَظْلِمُهُم بِهَذَا التَّخْصِيسِ؛ فَالشَّأْنُ هُوَ
الشَّأْنُ، حَتَّى لَدَى الفقهاء الأعلام من القدماء. فَقَدْ عَقَدُوا الفُصولَ الطَّوَالَ لِيَحْثَ
مَوْضُوع «الأهْلَةُ»، واضْطَرَبُوا الاضطراب نَفْسَهُ.

وما كان ذلك لِلْمَطْلَبِ في ذاته، بَلْ لِمِتَعَارُضِ الأدِلَّةِ. فَلَجَّجُوا، وَأَعْنِي رَكِبُوا
لُجَجَ العُبابِ، فيما يُعرَفُ عند الأصوليين بِياب «التعادل والتراجيح». وهذا الباب
جاء مُصْداقاً وَفاقاً لِلوَصْفِ القرآني، لِمَنْ لا يُحْسِنُ الخَوْضَ «في بحر لُجِّيٍّ، يَغْشاهُ
مَوْجٌ من فَوْقه مَوْجٌ من فَوْقه سَحَابٌ، ظُلُمَاتٌ بَعْضُها فوق بَعْضٍ، إِذا أُخْرِجَ يَدُهُ لَمْ
يَكْدُ يَراها؛ وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نوراً، فما لَهُ من نورٍ» (النور ٢٤: ٤٠).

وليس أدل على هذا، من عَقْدِهِمْ فَضْلاً لِلرُّؤْيَةِ، وَهَلْ هِيَ جَماعِيَّةٌ أَمْ فَرْدِيَّةٌ.

والبَحْث، من أَصْلِهِ، ساقط، لا يَسْتَحِقُّ الوُقُوفُ عنده، أَخْذاً بقَوَاعِدِهِمْ أَنفُسَهُمْ، التي هي من المُسَلِّمات. فَقَدْ اتَّفَقُوا على قَاعِدَتِي:

١ - المُفْرَدُ المُضَافُ يَعْْمُ عُموماً شُمُولِيّاً.

٢ - الجَمْعُ المُضَافُ يَقْتَضِي القِسْمَةَ آحاداً. وحديث الرؤية وإرد مؤرد القاعدة الأولى.

وما أنا بسبيل تبيان ما لِلْمَدَارِسِ الفِقْهية عندنا من عطاء، لَمْ يَعْرِفِ التاريخ الفِقْهِي في كُلِّ العُصور، وَلَدَى كُلِّ الأَمَمِ، نَظِيراً لِعَظَمَتِهِ قِيَمَةً وَلِضَخَامَتِهِ ثِراءً.

وإنما أُعْنِي بِمَسْأَلَةِ «الْأَهْلَةِ» على نَحْوِ جَدِيدٍ، بعيدِ البُعْدِ كُلِّهِ عن التَّردُّدِ، خُصوصاً بَعْدَما صادَفَ في السَّنَةِ الماضية، (سنة ١٩٧٧) (*)، من إثبات ثُمَّ رُجُوعٍ، بَيْنَ هُنَيْهَةٍ وَأُخْرَى، إلى دَرَجَةِ حَمَلَتِ شيخ الأَزهَرِ، الدكتور النُّحْرِيُّ، عبد الحليم محمود، أن يُعْلِنَ عن أَنَّهُ اتَّفَقَ مع المَرَجِعِ الدِّينِيِّ في المَمْلَكَةِ العربية السعودية، على دَعْوَةِ المُفْتَيْنِ المُسْلِمِينَ إلى الاجْتِمَاعِ، للاتِّفاق والحُسمِ.

وَأَهْتَمُّ أَيْضاً لَأَنَّ الأَمْرَ يَتَعَلَّقُ بالقَمَرِ؛ وهو أَبْجَدِيَّةٌ فَلَكِيَّةٌ. وَهنا، يَأْخُذُنِي وَيَأْخُذُكَ العَجَبُ، وَقَدْ بات حُسْبَانُهُ، مع التَّقَدُّمِ العِلْمِيِّ الهائلِ، أَبْسَطَ من حَرْفٍ في «الْفُباءِ». وما ظَنُّكَ بِمَنْ غَدَا يَحْسُبُ في يُسَرِّحُ حسابَ الجُزْءِ من يَلِيونَ جُزْءَ من الثانية؟! وَنَظَلُّ، مع ذلك، عند عَتَبَةِ البَحْثِ البَدَائِي؛ هَلْ رُئِيَ أَمْ لا؟ وهل تَبَيَّنَتْ بِدَايَةُ الشَّهْرِ أَمْ لَمْ تَبَيَّنْ.

وَيَحْمِلُ على هذا العَجَبِ أَكْثَرَ فَأَكْثَرَ، أَنَّ قُدَامِي الفُقهَاءَ كانوا أَوْسَعَ إدْراكاً؛ فَقَدْ أَبَاحَتْ كَثْرَةُ كائِرَةٍ مِنْهُمْ الأَخْذَ بقولِ الحاسِبِ؛ إِذَا داخَلَكَ يَقِينُهُ. وَنَحْنُ نَعْرِفُ من قَوَاعِدِهِمْ: أَنَّ حُكْمَ الحاكِمِ يَرْفَعُ النِّزاعَ، فما أُيَسِّرَ القَضِيَّةَ في بابَةِ الحَلِّ على هذا الأساسِ القائِمِ على طَرَفَيْنِ: جَوَازَ العَمَلِ بِالحِسابِ، وَحُكْمَ الحاكِمِ، إِذَا اطْمَأَنَّ! فَأَيَّةُ مُشْكِلةٍ تَبْقَى، لِنَبْذُلَ في سَبِيلِهَا مِثْلَ «عَرَقِ القَرْبَةِ»، كلَّ عامٍ، بِمُناسَبَةٍ أَيِّ مَوْسِمٍ دِينِيٍّ؟!

وهذا، أبدأ، شأن من هجر الينابيع وتعلق بالتبايع. وأعني من باعد بينه وبين التنزيل والحديث الصحيح، وولع بالمأثور من الأقوال؛ وكأنما عزب عنهم قول الأئمة أنفسهم: إذا صح الحديث فهو مذهبي.

وبهذا أعطونا الرخصة في أن نتجاوز قول أي كان، بل أقوالهم جميعاً، إلى ما صح من الحديث النبوي؛ فهو هو المصدر. وعليه، أبين ما أئين، وأبني وأعلي البناء، وسأحصر نفسي بالأصح رواية عند الجمهور؛ وهو ما أخرجه الشيخان: البخاري ومسلم^(١). وهاتها:

١ - «إنا أمة أمية، لا نكتب ولا نحسب. الشهر هكذا وهكذا، يعني مرة تسعة وعشرين، ومرة ثلاثين».

٢ - «إذا رأيتموه فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا. فإن غم عليكم، فأقديروا له».

٣ - «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته. فإن غبي عليكم، فأكملوا العدة ثلاثين».

٤ - آلى شهراً، فأقام في مشربة^(٢) تسعاً وعشرين ليلة، فقيل له: آليت شهراً، فقال: «إن الشهر يكون تسعاً وعشرين».

وهذه الأحاديث متكاملة بعضاً على بعض، ولا يتكر أن الرابط بينها كلها «الرؤية»، وتنحصر الفوارق في تعابير:

أ - أمية. ب - غم. ج - غبي. د - فأقديروا له.

وهذه الفوارق هي التي تعينني، لأن الدلالة بها تتعين.

وذلك بأن نسط، بادئ بدء، تفسير «غم»، بأنه من الغيم، بل من الخفاء،

(١) انظر بحثها في عملة القاري للعيني ج ١٠، (٢) المشربة بضم الراء وقد تفتح: العلية.

لأنه مُفسَّر بالحديث الآخر بكلمة «غُيِّ». ثم إشراع النبي الباب للتقدير والتدبر، وليس اعتباطاً، بل بالعلامات الفلكية. وتأتي كلمة «أُمِّيَّة» حسماً لِمَعْنَى الإقدار. وأدعاء مَنْ ادَّعى، بأنَّ التقدير يقتضي الأخذ دوماً بالآتم، ساقط أساساً بفتوى النبي نفسه في حديث «الآلِيَّة»؛ فقد أخذ بالانقاص.

ولنأت إلى البيان، بعد التمهيد والتوطئة، بقاعدة: الوصف العنواني في قوة العلة، وتسمى أيضاً: تعليق الحكم^(١) باسم أو وصف مُشتق، يجعله دائراً مع ما منه الاشتقاق.

والوصف العنواني يعني أن اللفظ المُتَخَيَّر استعمالاً في دليل ما، يكون علة أو يمتزِلها، مثل قوله تعالى: «فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ» (البقرة ٢: ٢٢٣). فقد أطبق الفقهاء على أن التعبير بكلمة «حَرْث» مُقْبَحٌ لِمَا ليس موضعه، أي كأنه قال: فَأَتَوْهُنَّ مَتَى وَكَيْفَ شِئْتُمْ، لِأَنَّهُنَّ حَرْثٌ؛ فَيَقْبَحُ إِذَا، ما ليس مكانه إنسالاً وإنجاباً.

وانطلاقاً من قاعدة الوصف العنواني، يتضح لنا مغزى تمهيد النبي لعلة الشهر بتعبير: «إِنَّا أُمَّة أُمِّيَّة، لَا نَقْرَأ وَلَا نَحْسُبُ»، توصلاً إلى أن العلة تكون بالرؤية البصرية الآن، أي في الحال لا المال، لأننا لا نحسب.

ويلزمه، في غير انفكاك، اعتماد الحساب بزوال الأُمِّيَّة، لا سيما والحديث النبوي ببنى الرؤية البصرية على وجودها صفة، ووطاً بها توطئة السببية، كما هو مفاد السياق.

وبهذا، يتضح المعنى الحقيقي لكل من تَعْيِيرِي «غَمٌ عَلَيْكُمْ»، و«غُيِّ عَلَيْكُمْ»، وأنهما يعنيان الخفاء المُقتَضِي للتدبر والاهتداء بالظواهر والأمارات والعلامات الفلكية، التي هي مؤدَى «الإقدار» الفني، وإلا لَزِمَ المُخَالِفَ القول بالإقدار الاغتيابي؛ وهذا ما لا يُجِيزُهُ مُتَشَرِّعٌ أو ذو مُسَكَّةٍ مِنْ فَهْمِهِ.

(١) انظر بداية المُجتهد لابن رشد ج ٢،

إحياء لاجتهاد مُبتكر:

على أنني، من وَجْه آخر- وهذا اجتهاد جديد قديم - أرى من التَّحَكُّم اللُّغوي قَصْرَ الرؤية في الحديث على ما كان بالحاسَّة فقط. بينما هي في اللُّغة حقيقة في الابصار العُضوي والابصار العقلي. ولا قِيَمَة لرأي من ادَّعى المَجَاز فيه. والأحاديث، التي أوردناها، هي أَقْرَب إلى مَفْهُوم «الرؤية» بِمَعْنَى العِلْم، فيكون المَعْنَى: صوموا للعِلْم به، إن بالمُعَايَنَة البَصَرِيَّة أو المُعَايَنَة الفَنِّيَّة.

وهذا الرأي لَمْ يَفُتْ بَعْضُ الأَقْدَمِينَ. فَقَدْ صَرَّحَ الإمام أبو البقاء به^(١). كما أَوْمَأَ إليه نَفَرٌ من شُرَاح الصَّحِيحَيْنِ^(٢).

ومَهْمَا يَكُنْ، فَقَضِيَّة «الْأَهْلَة» هي أَبْسَطُ من أَنْ يُثَارَ حَوْلُهَا مَا أُثِيرَ وما لَا يَزَالُ يُثَار. والأمر كُلُّهُ ليس فِيهَا ذَاتُهَا، بَلْ الْفَجْعَة بما دَرَجَ عَلَيْهِ الْفُقَهَاء والتقليديون؛ فَيَعْظُمُ وَقِيْعَةٌ فِي أَنْفُسِهِمْ، وَيَتَفَجَّرُ فِي النَّاسِ قَضِيَّةٌ مَقْرُونَةٌ بِالْوَيْلِ وَالشُّبُورِ، فَتَتَقَلَّبُ تَلَقَّائِيًّا مُشْكِلَةً حَائِزَةً مُحِيرَةً، لَا مَجَالَ لِحَلِّهَا.

وفَاتَهُمْ أَنَّ عُنْصُرَ الزَّمَنِ بِمُتَبَدَّلَاتِهِ، يَتَدَخَّلُ وَيَعْمَلُ عَمَلَهُ فِي أُسْلُوبِ الْإِدْرَاكِ، فَتَحُلُّ الْقَضِيَّةُ نَفْسَهَا بِنَفْسِهَا، وَعَلَى نَحْوِ عَفْوِي، لَا سِيَّمًا فِي مَجَالِ هَذِهِ الشَّرِيعَةِ الَّتِي شِعَارُهَا: «وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» (الحج ٢٢: ٧٨)، مَقْرُونًا بِشِعَارِ آخَرٍ «مَا رَأَاهُ الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ، وَمَا رَأَوْهُ قَبِيحًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ قَبِيحٌ»^(٣). وَأَعْنِي فِي مَجَالِ شَرِيعَةِ تَرَى الْإِنْسَانَ مَصْدَرَ التَّشْرِيعِ فِيمَا هِيَ مَصَالِحُهُ وَضُرُورَاتُهُ الَّتِي تَقْدَرُ بِقُدْرَتِهَا، فَلَيْسَتْ هِيَ، أَبَدًا، بِشَرِيعَةِ كَاتِبَةٍ قَسْرًا وَقَهْرًا.

صحيح مسلم للنووي.

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي كِتَابِ السُّنَّةِ، لَا فِي الْمُسْتَدِّ، كَمَا يُتَوَهَّمُ. وَأَثْبَتَهُ الْبَزَازُ وَالطَّيَالِسيُّ وَالطَّبْرَانِيُّ وَأَبُو نَعِيمٍ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ الْإِعْتِقَادِ. وَانْظُرِ التَّفْصِيلَ فِي كَشْفِ الْخُفَاءِ وَمُرْئِيلِ الْإِبْلَاسِ ج ٢، ص: ١٨٨.

(١) انْظُرِ الْكَلِمَاتِ لِلْكَفَوِيِّ ص: ١٩٥. فَقَدْ قَالَ فِي

مَادَّةِ «رُؤْيَا»: وَهِيَ تَعْنِي الْعِلْمَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ»، (الفرقان ٤٥: ٢٥) وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «صُومُوا لِرُؤْيَاكُمْ وَافْطَرُوا لِرُؤْيَاكُمْ».

(٢) انْظُرِ فَتْحَ الْبَارِي لِابْنِ جَبْرِ الْعَسْقَلَانِيِّ، وَعُمْدَةَ الْقَارِي لِلْعَيْنِي فِي شَرْحَيْهِمَا عَلَى الْبُخَارِيِّ، وَشَرْحَ

مفهوم جديد للوحي:

أَجَلٌ، أَصْلُ هذه الشريعة «الوحي»، وَلَكِنَّه وَحْيٌ جَعَلَ الْإِنْسَانَ نَفْسَهُ، فِي صَمِيمِهِ، لِيَتَحَوَّلَ الْإِنْسَانُ نَفْسُهُ مَصْدَرَ «وَحْيٍ إلهامِيٍّ» فِي التَّفْصِيلِ وَالتَّفْرِيعِ^(١)، بِحَسَبِ الْمُقْتَضِيَّاتِ الَّتِي لَا تَنْقَطِعُ، وَلَا تَتَوَقَّفُ حَوَافِزُهَا؛ «فَتَحْدُثُ لِلنَّاسِ أَقْصِيَةُ بِقَدْرِ مَا يَحْدُثُ لَهُمْ مِنَ الْفُجُورِ».

وَالْفُجُورُ، هُنَا، لَيْسَ الْفُسُوقُ وَمَبْعَثُ الْمَعَاصِي، كَمَا قَدْ يَتَوَهَّمُ الْبُسطَاءُ السَّادِجُونَ. بَلْ هُوَ وَارِدٌ مَوْرِدَ الْجَمْعِ لَا الْمَصْدَرِ، أَيْ الْفُتُوقُ الْمُتَجَدِّدَةُ تَجَدُّدٌ فُتُوقُ الْيَنَابِيعِ وَمَجَارِي الْأَقْنِيَةِ. وَهَذَا التَّخْرِيجُ هُوَ مَا يُوضِّحُ الْمَرَامِي الْبَعِيدَةَ وَالْغَايَاتِ الْعُظْمَى فِي تَعْبِيرِ عُمَرِ الْمُوجِزِ إِيْجَازاً مُدْهِشاً.

وَهَذَا الْمَفْهُومُ، الَّذِي يَجْعَلُ الْإِنْسَانَ مَصْدَرَ وَحْيٍ إلهامِيٍّ فِي التَّفْصِيلِ، يَطْعَنُ النَّظْرِيَّةَ الْقَائِلَةَ بِأَنَّ الْإِسْلَامَ، كَغَيْرِهِ مِنَ الشَّرَائِعِ، «رُبُوبِيٌّ»^(٢) الْإِنْتِمَاءُ. بَلْ عَلَى الْعَكْسِ، هُوَ الَّذِي فَصَّمَهَا بِجَعْلِهِ الْإِنْسَانَ مَصْدَرَ وَحْيٍ تَشْرِيعِيٍّ أَيْضاً، وَإِلَّا فَمَا مَعْنَى الْحَدِيثِ: مَا رَأَاهُ الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ إِلَّا خ؟ وَأَتَجَاوَزُ هَذَا الْاسْتِطْرَادَ لِأَرْجِعَ إِلَى أَثَرِ التَّطَوُّرِ الزَّمَنِيِّ فِي حَلِّ الْمُسْتَعْصِيَّاتِ.

فَقَدْ شَهِدْتُ، فِي بَدَايَاتِي الْأُولَى، مَا لِلزَّمَنِ مِنْ أَثَرٍ عَمِيقٍ فِي التَّغْيِيرِ. وَذَلِكَ فِي الصَّرَاعِ الْحَامِي الْوُطَيْسِ، بَيْنَ مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ عَلُوبَةِ بَاشَا، يَوْمَ كَانَ وَزِيْرًا لِلْأَوْقَافِ، فِي أَوَاخِرِ الْعِشْرِينَاتِ، وَبَيْنَ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ بِخِيْتِ، مَقْنِي الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ، الْمُكَنَّى بِأَبِي حَنِيْفَةَ الصَّغِيرِ - وَكُنْتُ، إِذْ ذَاكَ، فِي عِدَادِ تَلَامِيذِهِ - حَوْلَ الْوَقْفِ الدُّرِّيِّ، وَهَلْ لَهُ أَصْلٌ فِي الشَّرْعِ أَمْ هُوَ مِنْ مُسْتَحْدَثَاتِ الْعُصُورِ الْعَبَاسِيَّةِ، لِيُصَارَ إِلَى جَوَازِ حَلِّهِ.

وَلَا تَسْأَلْ عَمَّا جَرَّ هَذَا الصَّرَاعُ مِنْ انْقِسَامَاتٍ بَيْنَ الْفِئَاتِ الْمَعْنِيَّةِ بِالْمَوْضُوعِ.

(١) لَمْ يَفُتْ الْقُدَمَاءُ، وَلَوْ فِي نَحْوِ صَيِّقٍ، فَقَدْ قَرَرُوا الْعَبَاسِيَّةَ الْأُولَى. فَقَدْ سَمَى ابْنُ نَاعِمَةَ الْجَنَيْبِي تَرْجَمَتَهُ بِأَنَّ: نَصَ الْوَأَقِفِ كَتَمَ الشَّارِعِ. لِكِتَابِ اثْيُولُوجِيَا «الرُّبُوبِيَّةِ». وَأَمَّا مَا يَشِيعُ الْيَوْمَ مِنْ (٢) نُرْجِحُ هَذِهِ النُّسْبَةَ لِكَوْنِهَا الْأَعْرَفُ فِي الْعُهُودِ رَبَّانِيٍّ وَرَبَّانِيَّةٍ، فَتَعْنِي مُضْطَلَحًا آخَرَ.

وَسَرَتْ عَدَوَاهُ إِلَى الْجَمَهَرَةِ الْغَفِيرَةِ الْكَبِيرَةِ مِنَ النَّاسِ، ذَاتِ الْقَاعِدَةِ الْعَرِيضَةِ؛ وَكَانَ مَا كَانَ مِنْ تَبَادُلٍ أَقْدَعَ الْمُهَاتَرَاتِ. وَمِنْ بَعْدُ، تَدَخَّلَ عُنْصُرُ الزَّمَنِ، فَحُلَّ الْمُشْكِـلُ، بِدُونِ هَرْجٍ وَلَا مَرْجٍ؛ وَكَفَى اللَّهَ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ.

وِخْلَاصَةً مَا أَوْدُ قَوْلُهُ، هُوَ أَنَّهُ أَنَّ الْأَوَانَ لِلْأَخْذِ بِالْجِدِّ وَاعْتِمَادِ الْعِلْمِ، الَّذِي سَارَعَ الشَّرْعُ إِلَى اعْتِمَادِهِ، كَمَا أَوْضَحْتُ.

هذه هي القولة الحق - أو «الحقة» ذهاباً مع إباحة «ابن جنى»^(١) في كتابه المبهج، تَأْنِيثٌ مِثْلُهُ، وَإِنْ مَصْدَرًا فِي الْأَصْلِ لِإِيغَالِهِ فِي الْوَصْفِيَّةِ - نَعَمْ، هَذَا هُوَ الرَّأْيُ الصَّدَقُ، وَمَا عَدَاهُ لَا يَزِيدُ عَنْ أَنَّهُ حَيَرَةُ فُقَهَاءٍ؛ وَأَنَّ لِلنَّاسِ طَرَحُ التَّنْظُنِ الْحَاقِقِ الْخَاقِقِ. وَلَا تُعْطَى أَذْنُكَ لِلْأَدْعِيَاءِ الْمُدَّعِينَ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَتَاهُمْ، هُوَ الْيَقِينُ كُلُّهُ، وَلَا تُشْرِعْ صَدْرُكَ لِلْجَاعِلِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ مَرَاجِعَ عُلْيَا، ثُمَّ لَا تَنْحَدِرْ عَنْ أَلْسِنَتِهِمْ إِلَّا كَلِمَةً «عِنْدِي»، فَأُولَئِكَ هُمُ الَّذِينَ عَنَاهُمْ أَبُو بَكْرُ ابْنُ بَاجَةَ الْمَشْهُورُ بِابْنِ الصَّائِغِ الْفِيلَسُوفُ الْأَنْدَلُسِيُّ:

يَقُولُونَ «عِنْدِي» فِي الْكَلَامِ تَبْجُحًا وَمِنْ أَنْتُمْ، حَتَّى يَكُونَ لَكُمْ «عِنْدُ»

بِالتَّشْدِيدِ، رَاغَى الْمَعْنَى وَمُقَابَلَهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ. وَبِهَذَا نَخْرُجُ بِأَنَّ الضُّبُطَيْنِ كِلَاهُمَا صَحِيحَانِ؛ فَأَخَذْنَاهُمَا تَعَرِيبَ، وَالْآخَرَ تَرْجَمَةً؛ وَيُظَلُّ التَّخْفِيفُ هُوَ الْأَعْلَى، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ. يَدَّ أَنْي عَثَرْتُ بِأَبْيَاتٍ لِمُعَاصِرِهِ ابْنِ نَصْرِ بْنِ هَارُونَ يَعَاتِبُهُ فِيهَا لَزِمَهُ أَنَّهُ خَلِيلُ الْعُدَارِ وَهُوَ مَاوِدُّ مِنَ الْجَنِّ، تَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يُنْطَقُ بِالتَّشْدِيدِ، فَقَالَ يُلَاجِيهِ:

زَعَمْتُ أَنَّ الْعُدَارَ جِدْنِي
وَلَيْسَ جِدْنًا لِي الْعُدَارُ
عَفَرُ مَنْ الْجَنُّ أَنْتَ أَوْلَى
بِهِ، وَفِيهِمْ لَكَ الْخِيَارُ

(١) اضْطُرَّتْ كُتُبُ التَّرَاجِمِ وَكُتُبُ الْكُنَى وَالْأَلْقَابِ وَكُتُبُ الْمَعَاجِمِ اضْطِرَابًا كَبِيرًا فِي ضَبْطِ اسْمِ الْوَالِدِ أَبِي الْقَتَنِحِ. فَابْنُ جِلْكَانَ، فِي وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ؛ وَجَارَتْهُ الْكَثْرَةُ، ضَبَطَهُ بِكَسْرِ الْجِيمِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ. بَيْنَمَا ضَبَطَهُ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ هِنْدِي الْمَازَنِيُّ بَفَتْحِ الْجِيمِ وَتَخْفِيفِ النُّونِ، مَعَ النَّصِّ عَلَى أَنَّ التَّسْوِيَةَ مِنَ الرُّوْيَةِ. وَبَعْدَ بَحْثٍ وَتَبَيُّعٍ، تَبَيَّنَ لِي أَنَّ ضَبْطَ ابْنِ هِنْدِي هُوَ الْأَصْلُ مِنَ الْكَلِمَةِ اللَّاتِينِيَّةِ الْقَدِيمَةِ «Genius»، الَّتِي تَعْنِي، فِي خِيَالِ قُلَمَاءِ الرُّومَانِ، الرُّوحَ الْخَفِيِّ، ثُمَّ دَلَّتْ عَلَى الْعَبْقَرِ وَالْعَبْقَرِيَّةِ: فَيُقَابَلُهَا فِي الْعَرَبِيَّةِ كَلِمَةُ: جَنِي، يُسَبَّغُ إِلَى الْجَنِّ. فَمَنْ ضَبَطَهُ بِالتَّخْفِيفِ، رَاغَى الْأَصْلَ اللَّاتِينِيَّ، بِحَذْفِ التَّنْذِيبِ أَوْ الْكَاسِبَةِ «us»، وَمَنْ ضَبَطَهُ

مَجْمَعُ الْبُحُوثِ الْفِقْهِيَّةِ ...
إِلَى مَتَى يَظَلُّ حَايِرَ الدَّرَبِ ؟

في سنة ١٩٣٩ ألقى الأستاذ وهبة، في جمعية الاخوان المسلمين، بالقاهرة، محاضرة بعنوان: «الجامعة الاسلامية وموقف الدرر منها». وأرادني أن أضع لها مقدمة، قبل طبعها كتيباً. فنزلت عند رغبته، واتخذت منها منطلقاً لتناول المدارس الفقهية، ما ظهر منها وما بطن، وما أعطت من ثراء، لم تعهد مثله أمة من قبل، حتى مدارس الفقه الروماني، المعروف بغناه.

وأذكر أنني دعوته فيها، لا إلى «التقريب»، وكانت له جماعته، بل إلى صهرها في بوثقة واحدة، وجعلها مستمداً لا ينضب معينه. ويتوحد بها يتوحد موقف الشرع إزاء التحديثات، التي لا تفتأ تطالعنا بها تعقيدات المذنيات المعاصرة.

ورأيت، انذاك، أن ابن حزم كان أقدم من تنبه إلى هذه الضرورة. فوضع نواتها في كتابه مراتب الاجماع. وتسميته وقرت في نفسي أنه قصد إلى استيعاد كل ما فيه خلاف، واعتماد ما كان محلاً لإجماع أو شبهه، ليصبح شريعة، أو ليصح اختياره كذلك. وكان أدق منه وأعرق قاعدية، إمام الحرمين، عبد الملك الجويني، في مقدمة كتابه مغيث الخلق في اختيار الأحق.

لا عبادة هي صحيحة بإجماع:

ووقعت في كتابه هذا - على نحو ما فهمته، أو على ما وددت أن يكونه - على ما ابتردت به غلتي، التي كنت أنشد إطفاء أوار عطشها جاهداً. لا سيما حين تذكرت ما كان يعاني صديقي السيد حبيب العبيدي، مفتي الموصل، وهو يتحدث

في أَسَىِّ والْتِياعِ دَامِيَيْنِ، حَتَّى لَخِلْتُ أَنَّهُ يَنْزِفُ، فَقَدْ أَخَذَنِي فَجْأَةً، وَيَدُونَ مُقَدِّمَاتٍ، بِقَوْلِهِ:

أَتَذَرِي بَأَنَّا لَا نُحْسِنُ كَيْفَ نَتَوَضَّأُ حَتَّى الْيَوْمِ؟ وَهَكَذَا قُلُ فِي سَائِرِ الْعِبَادَاتِ وَالْمَعَامَلَاتِ. وَحِينَ اسْتَوْضَحْتُهُ أَجَابَ:

الْمُتَوَضِّعُ، إِذَا لَمْ يُوَالِ وَلَمْ يُرْتَبْ - وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ - اعْتِمَاداً عَلَى الْعَطْفِ بِالْوَاوِ، وَهِيَ «لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ» فِي آيَةِ الْمَائِدَةِ الْكَرِيمَةِ، لَا يُفِيدُهُمَا وَجُوباً. بَيْنَمَا انْفَرَدَ الْأَمَامَانِ، مَالِكٌ وَأَحْمَدُ، بِأَنَّهُمَا، أَيُّ الْمَوَالَةِ وَالتَّرْتِيبِ، وَاجِبَتَانِ، لَا يَصِحُّ وَضُوءُ إِلَّا بِهِمَا، اسْتِنَاداً إِلَى «عَمَلِ النَّبِيِّ». مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ الْقَاعِدَةَ الْأَصُولِيَّةَ، الْمُتَّفَقَ عَلَيْهَا، تَقْضِي: بِأَنَّ الْفِعْلَ لَا دَلَالَهَ لَهُ. وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْوُجُوبَ كَمَا يَحْتَمِلُ الْاسْتِحْبَابَ، وَتَنْحَصِرُ دَلَالَتُهُ بِالْإِبَاحَةِ فَقَطْ. أَمَّا مَا زَادَ عَلَيْهَا فَيَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ جَدِيدٍ.

فَلَوْ أَنَّ شَخْصاً تَوَضَّأَ بِذَوْنِهِمَا، فَهُوَ بَاطِلُ الْوُضُوءِ، وَبِالتَّالِي، بِإِطْلِ الصَّلَاةِ، عِنْدَ مَنْ قَالَ بِوُجُوبِهِمَا. وَلَوْ غَسَلَ يَدَيْهِ، وَلَمْ يَسْتَغْرِقِ الْمِرْفَقَيْنِ، فَهُوَ صَحِيحٌ عِنْدَ الْأَوْزَاعِيِّ، وَبَاطِلٌ عِنْدَ غَيْرِهِ. وَلَوْ مَسَحَ بَعْضاً مِنْ شَعْرِ الرَّأْسِ، فَهُوَ صَحِيحٌ، عِنْدَ نَفَرٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَبَاطِلٌ عِنْدَ نَفَرٍ آخَرَ. وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَ مَنْ مَسَحَ عَلَى رِجْلَيْهِ. وَالتَّيْجَةُ الْعَقُوبَةُ لِهَذَا كُلِّهِ: لَيْسَ مِنْ وَضُوءٍ هُوَ صَحِيحٌ عِنْدَ الْجَمِيعِ، وَبِالتَّالِي، لَيْسَ مِنْ صَلَاةٍ هِيَ صَحِيحَةٌ عِنْدَ الْجَمِيعِ. وَهَكَذَا قُلُ فِي سَائِرِ الْمَسَائِلِ الْفِقْهِيَّةِ. فَهَلْ لَمَسْتَ مَعِيَ مَبْلَغَ الضَّرُورَةِ إِلَى الْإِتْفَاقِ أَوْ إِلَى مَا فِي قُوَّتِهِ؟ وَتَأَمَّلْ مَعِيَ هَذَا الْحَدِيثَ الشَّرِيفَ: «لَا تَخْتَلِفُوا فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ»^(١)!

الْمُقْتَرَحُ الْخِلَاصِيُّ:

وَحِينَ وَضَعَنِي وَجْهًا لِيُوجِّهَ أَمَامَ الْمَشْكِلَةِ، دَاوَرْتُ الْأَمْرَ فِي ذِهْنِي طَوِيلًا،

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْتَدَّ، وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ فِي آخَرِ. انْظُرِ التَّفْصِيلَ فِي كَشْفِ الْخُفَاءِ ج ٢، ص ٣٥١. سُنِّيهِمَا. وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّحِيحِ بِلَفْظٍ

حتى انتهت إلى مُقْتَرَحِ اسْتَمْدَدَتْ أَمَّ عَنَاصِرِهِ مِمَّا فَعَلَ فَقِيهِهِ عَصْرِهِ أَحْمَدُ جُودَتِ وَلَجْنَتُهُ، يَوْمَ وَضَعَ مَجْلَّةَ الْأَحْكَامِ الْعَدْلِيَّةِ، وَلَكِنَّهُ حَصَرَ عَمَلَهُ بِمَذْهَبٍ - أَرَى أَنَّهُ لَا مَحِيدَ عَنْهُ - بَيْنَمَا فِي مَقْتَرَحِي اتَّسَعَتْ لَجْمَاعُ الْأَقْوَالِ وَالْآرَاءِ، وَالْيَكَّةُ:

التَّسْلِيمُ بِكُلِّ مَا قَالَتِ الْمَدَارِسُ الْفَقْهِيَّةُ، عَلَى اخْتِلَافِهَا وَتَنَاقُزِهَا، حَتَّى الضَّعِيفُ فِيهَا، وَيَقْطَعُ النَّظَرَ عَنْ أَدْلَتِهَا، وَاخْتِزَانُهَا فِي مُدَوَّنَةٍ مُنَسَّقَةٍ حَسَبِ الْأَبْوَابِ، كَمَجْمُوعَةِ جُوسْتِيَانٍ. وَأُعْنِي كُلُّ مَا أَعْطَتِ الْمَدَارِسُ: الْإِبَاضِيَّةَ وَالزُّيْدِيَّةَ وَالْجَعْفَرِيَّةَ وَالسُّنِّيَّةَ، مِنْ حَنْفِيَّةٍ وَمَالِكِيَّةٍ وَشَافِعِيَّةٍ وَحَنَبَلِيَّةٍ وَأَوْزَاعِيَّةٍ وَظَاهِرِيَّةٍ، وَمَنْ قَبْلُهَا مَدَارِسُ الصُّحَابَةِ فَالتَّابِعِينَ، فَتَابِعِي التَّابِعِينَ إلخ. وَذَلِكَ يَجْعَلُ هَذِهِ الثَّرْوَةَ الْفَقْهِيَّةَ مُنْجَمًا لِكُلِّ مَا يَجِدُ وَيَحْدُثُ؛ عَلَى نَحْوِ مَا أَجْمَلَهُ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ التَّجِيبِي: «مَذْهَبِي فِي الْآلِهِيَّاتِ التَّسْلِيمُ، وَفِي الْفُرُوعِ الْأَخْذُ بِالْأَحْوَاطِ».

وَيَتَأَسَّسُ عَلَى هَذَا الْمُقْتَرَحِ، أَنَّهُ فِي حَالٍ مَا إِذَا وَاجَهْتُنَا مُشْكِلَةً مِنْ مَشَاكِلِ الْيَوْمِ، أَوْ نَازِلَةً مِنَ النَّوَازِلِ، نَأْخُذُ الْحُلَّ مِنْ هَذَا الْمَنْجَمِ الْفَقْهِيِّ أَوْ الرَّيْذَةِ الْجَامِعَةِ الْحَافِلَةِ، بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ قَائِلِهِ أَوْ دَلِيلِهِ؛ وَبِتَغْيِيرِ الظَّرْفِ يَتَغَيَّرُ الْحُكْمُ الْمُعْتَمَدُ. وَذَلِكَ بِشَكْلِ أَنَّ مَا رَجَّحْنَاهُ قَبْلًا نَجْعَلُهُ مَرْجُوحًا، وَنَأْخُذُ بِمُقَابِلِهِ، الَّذِي هَجَرْنَاهُ مِنْ قَبْلُ. وَكُلُّ ذَلِكَ اسْتِنَادًا إِلَى أَنَّ فِقْهِيَّهَا قَالَ بِهِ وَأَنَّ الظَّرْفَ اقْتَضَاهُ.

فَالْمَرْجَحُ، إِذَا، هُوَ الظَّرْفُ فَقَط. مَا دُمْنَا قَدْ سَلَّمْنَا بِأَقْوَالِهِمْ جَمِيعًا وَقَبَلْنَاهَا جَمِيعًا، فَمَا هَجَرْنَاهُ الْيَوْمَ مِنْ قَوْلٍ فِي مَسْأَلَةٍ مَا، ثُمَّ اقْتَضَاهُ الظَّرْفُ، بَعْدَ جِئْنِ، نَعْمِدُ إِلَى تَرْجِيحِهِ وَالْأَخْذِ بِهِ. وَلَا عَجَبَ، فَالْأَحْكَامُ تَتَغَيَّرُ بِتَغْيِيرِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، وَالْمُقْتَضَى فِي كُلِّ ذَلِكَ هُوَ التَّيْسِيرُ، وَهُمَا كُلُّهُمَا فِقْهِيَّتَانِ، لَا مَجَالَ لِلرَّيْبِ فِيهِمَا.

وَأَذْكُرُ فِي سِيَاقَةِ هَذَا الْمُقْتَرَحِ، مَا حَدَّثَنِي بِهِ الْمَرْحُومُ شَيْخُ مَشَايخِ الْإِبَاضِيَّةِ، إِبْرَاهِيمَ إِيْطْفِيْشَ، وَكَانَ صَدِيقًا حَمِيمًا: أَنَّ اللَّجْنَةَ الْمُشْكِلَةَ، قُبِيلَ سَنَةِ ١٩٤٠، فِي الْأَزْهَرِ، لَتَعْدِيلِ نِظَامِ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ، عَثَرَتْ، فِي بَحْثِ النِّفَقَاتِ، عَلَى رَأْيٍ انْفَرَدَ بِهِ الْمَذْهَبُ الْإِبَاضِيُّ، يَتَّفِقُ وَالْمَصْلَحَةُ الْعَامَّةُ، وَبُجَارِي مُقْتَضِيَاتِ الْعَصْرِ، فَدَعَتْهُ لِلْوُقُوفِ مِنْهُ عَلَى تَفَاصِيلِهِ. وَبِالْفِعْلِ، أَخَذَتْ بِهِ وَاعْتَمَدَتْهُ وَصَاغَتْهُ مَادَّةً فِي جُمْلَةِ مَوَادِّ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ. وَلَقِيَتْهُ، مِنْ بَعْدُ، فِي حَالَيْنِ مِنْ اغْتِيَاطٍ وَاسْتِيَاءٍ. أَمَّا

اغتياطه فلاعتماد اللّجنة المذهب الاباضي؛ وأما استيائه فلأنّ المذهب يُعلّق الحُكم على شرطين، فأخذت اللّجنة بالحُكم وأهمّلت شرطيه. وقال لي بأسى المُلتاع، الغاضب: أَرَأَيْتَ أُعْجِبَ من هذا؟! رَأْيِي انْفَرَدَ به المذهب بينَ كُلِّ المذاهب، ولكنّه مشروط، فإذا جُرِّدَ من شرطه، كان المعنى أن لا قائل به. وَخَتَمَ حَدِيثِهِ فِي غَضَبَةٍ، كَانَتْ لِلَّهِ حَقًّا: أَسَمِعْتَ بِاسْتِباحَةٍ مِثْلَها غَيْرَ مُرْعَوِيَةٍ؟!

أَقُولُ حَمَلَنِي هَذَا كُلُّهُ عَلَى إِبْدَاءِ الْمُقْتَرَحِ الْمُنَوَّهِ بِهِ. وَكَمَا أَشَرْتُ، سَبَقَنِي إِلَيْهِ، وَلَكِنْ فِي إِطَارِ مَذْهَبٍ بَعِيْنِهِ، أَحْمَدُ جُودَت. فَقَدْ صَدَرَتْ إِرَادَةُ سَنِيَّةٍ مِنَ الْقِيَمِ بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ، يَوْمَ كَانَتْ، أَنْ يَضَعَ لِلْمَحَاكِمِ عَامَةً مَا يُشَبِّهُ «الْكُودَ الْمَدْنِيَّ»، وَلَكِنْ فِي دَائِرَةِ الْمَذْهَبِ الْحَنَفِيِّ. وَانْظُرْ «التَّقريرَ الرَّسْمِيَّ»، الَّذِي أَرَدَفْتَهُ بِهَذَا الْقِسْمِ مِنَ السَّلْسَلَةِ، مِثْلَ مُلْحَقٍ، نَظَرًا لِقِيَمَتِهِ التَّجْدِيدِيَّةِ وَالْعِلْمِيَّةِ فِي مِضْمَارِ تَطْوِيرِ الشَّرِيعَةِ الْعَمَلِيَّةِ.

فَلَمْ يَجِدْ بُدًّا مِنْ اسْتِقْصَاءِ وَإِحْصَاءِ كُلِّ مَا وَرَدَ مِنْ أَقْوَالٍ وَاجْتِهَادَاتٍ، بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْأَرْجَحِيَّةِ وَالْمَرْجُوحِيَّةِ، لِيَخْتَارَ مِنْهَا، فِي كُلِّ مُفْرَدَةٍ مِنَ الْمَفَارِيدِ، مَا يَتَّفِقُ فِي غَايَتِهِ مَعَ مَا يَقْصِدُ إِلَيْهِ «الْكُودُ» الْمَذْكُورُ. وَصِيغَتْ صِيَاغَةُ الْمَوَادِّ الَّتِي كَانَتْ مِنْ مَجْمُوعِهَا مَا عُرِفَ بِمَجْلَّةِ الْأَحْكَامِ الْعَدْلِيَّةِ؛ وَجَاءَتْ بِحَقِّ نَسَقٍ بِدْعًا. فَكَيْفَ إِذَا شَمَلَتْ الْمَذَاهِبَ وَعَمَّتْ، وَنَزَعَتْ عَنْهَا صِفَةَ الْجُمُودِ، وَكُسِرَتْ صَدَفُهَا أَوْ قَوِّعَتْهَا، بِجَعْلِ الظَّرْفِ الْمُتَغَيِّرِ هُوَ الْمُوجِبُ الْمُقْتَضِي؛ فَمَا كَانَ فِي ظَرْفٍ رَاجِحًا يَنْقَلِبُ مَعَ تَغْيِيرِهِ مَرْجُوحًا، وَهَكَذَا دَوَالِيكَ!

وَلِلْإِضْاحِ، أَضْرِبُ هَذِهِ الْأَمْثِلَةَ:

الْفُقَهَاءُ الْمُتَكَلِّمُونَ، مِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى مَقُولَةٍ: (حَسُنَ الشَّيْءُ فَأَمَرَ اللَّهُ بِهِ). وَنَاقَضَهَا نَفَرٌ آخَرُ بِمَقُولَةٍ: (أَمَرَ اللَّهُ بِالشَّيْءِ فَحَسُنَ). وَإِزاءَ هَاتَيْنِ الْمَقُولَتَيْنِ، يَجِبُ عَلَى مَجْمَعِ الْبُحُوثِ الْفِقْهِيَّةِ أَنْ يَتَّخِذَ مَوْقِفًا، فَيَحْكُمَ الظَّرْفَ، وَيُرْجِّحَ بِحَسْبِهِ إِحْدَاهُمَا، وَمَا يَنْبَنِي عَلَيْهَا مِنْ أَحْكَامٍ. وَيَتَغَيَّرُ الظَّرْفُ الْمُقْتَضِي، يَجِبُ عَلَى

الْمَجْمَعُ الْمَذْكُورُ أَنْ يُغَيِّرَ الْمَقُولَةَ وَمَا يَنْبَنِي عَلَيْهَا. وَبِذَلِكَ تَظَلُّ لِلشَّرِيعَةِ مُرَوَّنَتُهَا، وَلِلشَّرِيعِ حَرَكَتُهُ وَ«دِينَامِيَّتُهُ».

وَفِي مَسْأَلَةٍ أُخْرَى، اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي عَقْلِيَّةِ الْإِيمَانِ أَوْ تَوْقِيفِيَّتِهِ. فَمَنْ ذَهَبَ إِلَى الْأَوَّلِ رَدَّ «حَدِيثَ الْآحَادِ، حَتَّى لَوْ صَحَّ سَنَدُهُ»، إِذَا جَافَى الْعَقْلَ وَنَاقَضَهُ. كَمَا ذَهَبَ إِلَى الْقَوْلِ بِإِيمَانِ الْحَائِزِ الْمُعْمِلِ عَقْلَهُ بِصِدْقِ طَوِيَّةٍ وَنِيَّةٍ، وَظَلَّ، مَعَ ذَلِكَ، فِي الْخَيْرَةِ، كَالْمَعْرِيِّ. بَيْنَمَا الْقَائِلُونَ بِالشَّانِي، حَكَمُوا بِالْعَكْسِ. فَوَاجِبُ الْمَجْمَعِ الْمَذْكُورِ الْقَطْعُ بِأَيَّةِ الْمَقُولَتَيْنِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا الْأُخْرَى بِالِاعْتِبَارِ، تَبَعًا لِلظَّرْفِ الْمُقْتَضِي. وَبِتَغْيِيرِهِ يَتَغَيَّرُ مَوْقِفُهُ بِلا إِضَاعَةِ وَقْتٍ فِي التِّمَاسِ الْأَدِلَّةِ. وَإِنَّمَا الْعُمْدَةُ أَنَّ فِقْهَهَا مُعْتَدًّا بِهِ قَالَ بِهِ وَاقْتَضَاهُ الظَّرْفُ الْمُقَدَّرُ بِقَدْرِهِ. وَأَتَنَزَّلُ مِنَ الْكُلِّيَّاتِ إِلَى الْمَفَارِيدِ مِنَ الْمَسَائِلِ وَالْمَطَالِبِ:

إِبَاحَةُ التَّأْمِينِ عَلَى الْمَتَاعِ وَالْحَيَاةِ:

حِمَايَةُ الطَّرِيقِ بِالْإِذْمَامِ، أَيْ «الْإِذْخَالُ فِي الذُّمَّةِ»؛ هَلْ تَسْتَحِقُّ مُقَابِلًا أَمْ لَا؟ كَانَتْ مَحَلًّا لِخِلَافٍ كَبِيرٍ. وَمَنْ قَالَ بِالِاسْتِحْقَاقِ اخْتَجَّ بِمَا أَسْمَاهُ قُدَامَى الْعَرَبِ «تَلَاءً»؛ وَهُوَ سَهْمٌ يَكْتُبُ الْمُجِيرُ اسْمَهُ عَلَيْهِ، أَوْ يَسْمُهُ بِسَمِيَّتِهِ، فَيَتَنَقَّلُ حَامِلُهُ آمِنًا مِنْ مَكَانٍ إِلَى آخَرَ.

وَكَانَتْ قُرَيْشٌ، فِي رَحَلَاتِهَا التِّجَارِيَّةِ، تَأْخُذُ «تَلَاءً» مِنْ شُيُوخِ الْقَبَائِلِ، مُقَابِلَ جُعْلٍ مَادِّيٍّ أَوْ مَعْنَوِيٍّ. وَالْقُرْآنُ أَمَّنَّ عَلَى قُرَيْشٍ بِرَحْلَةِ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ، عَادًا لَهَا نِعْمَةٌ «الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ» (قُرَيْش: ١٠٦: ٤)، فَتَضَمَّنَ جَوَازُ التَّلَاءِ وَالتَّأْمِينِ عَلَى الْمَتَاعِ وَالْأَمْنَةِ عَلَى الْحَيَاةِ.

وَهَذَا الرَّأْيُ يَفْتَضِيهِ الظَّرْفُ الْيَوْمُ. فَيَجِبُ عَلَى مَجْمَعِ الْبُحُوثِ الْأَخْذُ بِهِ، لِأَنَّهُ مُنْطَلَقٌ إِلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِ التَّأْمِينِ التِّجَارِيِّ نَصًّا، وَمُطْلَقًا التَّأْمِينِ قِيَاسًا. وَاسْتِدْلَالِيًّا، لَمْ أَجِدْ أَقْوَى وَلَا أَرْجَحَ.

وَمِنْ هَذَا الْمُنْطَلَقِ، لَا تَسْتَعْصِي مُشْكِلَةُ تَوَاجُّهِنَا، فَتَلْزِمُنَا بِمَبَاحِثَ وَمَبَاحِثَ،

فَعَقِدَ جَلَسَاتٍ وَجَلَسَاتٍ، لِيُصَارَ إِلَى اخْتِيَارِ مَا يَظُنُّونَهُ أَمْثَلَهَا.

مُقْتَرَحِي هَذَا، طَرَحَتْهُ مُنْذُ سَنَةِ ١٩٣٩. وَقَامَتْ بِطِبَاعَتِهِ وَتَوَازِيْعِهِ «جَمْعِيَّةُ الشُّبَّانِ الْمُسْلِمِينَ فِي الْقَاهِرَةِ»، فِي الْكُتَيْبِ الَّذِي سَبَقَ وَأَشْرَتْ إِلَيْهِ بِاسْمِ: الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَمَوْقِفِ الدُّرُوزِ مِنْهَا. خَتَمْتَهُ بِقَوْلِي:

يَوْمَ يَتَحَقَّقُ هَذَا الْمُقْتَرَحُ، وَيَنْطَلِقُ انْطِلَاقُهُ فِي الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ، تَشْرِيعاً وَتَطْبِيقاً، نَسْتَطِيعُ أَنْ نُرَدِّدَ مَعَ الْكَمَيْتِ بْنِ زَيْدِ الْأَسَدِيِّ، مُخَاطِباً النَّبِيَّ:

بِكَ اجْتَمَعَتْ «أَوْصَالُنَا» بَعْدَ فُرْقَةٍ فَتَحْنُ بَنُو الْإِسْلَامِ، نُدْعَى وَنُنْسَبُ

وَكَانَ نَصْ شَطْرِ الْكَمَيْتِ فِي الْأَصْلِ: بِكَ اجْتَمَعَتْ أَنْسَابُنَا بَعْدَ فُرْقَةٍ...

حَذَارِ مِنَ الْقَفْزِ فِي الْفَرَاغِ !

مَسْأَلَةٌ شَائِكَةٌ، مَا كُنْتُ لِأَعَالِجَهَا الْيَوْمَ، بَلْ مَا كُنْتُ أُجِيبُ طَرَحَهَا، فَضْلاً عَنْ مُنَاقَشَتِهَا وَمُعَالَجَتِهَا، وَأَنَا مَوْقُوفُ الْجُهْدِ، فِي الْمِضْمَارِ الْفِقْهِيِّ وَاخْتِلَافِ مَدَارِسِهِ، عَلَى «كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ وَتَوْحِيدِ الْكَلِمَةِ»، جَرِيئاً مَعَ تَغْيِيرِ اللَّمَّغْفُورِ لَهُ، الشَّيْخِ مُحَمَّدِ آلِ كَاشِفِ الْغِطَاءِ. لَوْلَا مَا أَجِدُ مِنْ انْدِفَاعِ جَارِفٍ - يَكَادُ يُجَاوِزُ حَدَّ الشُّطْطِ، بَيْنَ مَعَاشِرٍ وَمَعَاشِرٍ، فِي دَوْلِ إِسْلَامِيَّةٍ شَتَّى - إِلَى جَعْلِ الشَّرِيعَةِ الْعَمَلِيَّةِ قَاعِدَةَ الْحُكْمِ، كَمَا يُتَسَامَعُ الْيَوْمَ.

وَلَكِنْ، رُوِّدَكُمْ يَا هَوْلَاءُ، فَأَنْتُمْ تَبْنُونَ الْأَهْرَامَ عَلَى رُؤُوسِهَا، لَا عَلَى الْقَاعِدَةِ. وَبِهَذَا، يَكُونُ هُوبُهَا عَظِيماً، وَالتَّمِيلُ، بَلْ الْإِنْكِفَاءُ خَطِيراً، حِينَ يُعْزَى مَا سَنَجِدُ أَنْفُسَنَا فِيهِ مِنْ وَضْعٍ مَاسَاوِيٍّ، لَا مَحَالَةَ، إِلَى الْأَخْذِ بِالشَّرِيعَةِ. بَيْنَمَا هُوَ بِسَبَبِ مَا أُفْرِغَتْ فِيهِ مِنْ قَوَالِبِ مَذْهَبِيَّةٍ وَأَطْرِ تَقْلِيدِيَّةٍ. وَهَنَا، تَحِقُّ الْجَرِيمَةُ نَحْوَ الشَّرِيعَةِ، أَوْ مَا هُوَ أَسْوَأُ مِنَ الْجَرِيمَةِ.

قَدْ يُقَالُ: كَانَ مِنْ حَقِّي أَنْ أُغْتَبِطَ بِهَذِهِ الظَّاهِرَةِ، وَأَنَا كَذَلِكَ حَقّاً. وَلَكِنْ عَلَيْهِمْ، أَوَّلاً، أَنْ يَتَفَقَّهُوا عَلَى: مَا هِيَ عَوَامِلُ تَطَوُّرِهَا، تَطَبُّقاً، لَا كُنْهاً. وَاطَّرَحَ عَنْكَ مَا اشْتَهَرَ مِنْ خَبَرِ «اخْتِلَافِ أُمَّتِي رَحْمَةً». فَالْقَوْلُ، عِنْدَ عُلَمَاءِ التَّخْرِيجِ، مُتَعَقِّدٌ عَلَى أَنَّهُ مَوْضُوعٌ، أَوْ ضَعِيفٌ، أَوْ قَوْلٌ مَأْثُورٌ^(١).

(١) انظر التفصيل في كتاب: كشف الغطاء، ج ١،

وعلى أنني دَلَلْتُ، فيما أَعْتَقِد، على الطريق اللَّاجِبِ المُسْتَقِيمِ، في فَصْلِ «مَجْمَعِ البَحْثِ الفَقْهِيَّةِ...» (ص ٩٥ ← ١٠٢ من هذا الكتاب)، السابق، لَمْ أَزَلْ أَجِدُ الْأَسْئَلَةَ الْمَطْرُوحَةَ مَطْرُوحَةً، وَتَقْتَضِيهِ الْمُعَالَجَةُ وَالْبَحْثُ.

وَقَدْ يَسْتَعْرِبُ الْبَعْضُ مِنْ تَسْأُلَاتِي. وَهِيَ أَوْضَحُ مِنَ الْوُضُوحِ، كَمَا دَرَجَ بِهِ تَعْبِيرُ الْقَدَامَى. وَلَكِنِّي أَسْأَلُهُمْ، قَبْلَ أَيِّ شَيْءٍ:

هَلِ الشَّرِيعَةُ الْعَمَلِيَّةُ، وَلَيْسَ الدِّينُ، هِيَ هَذَا الرُّكَامُ مِنَ الْمَذَاهِبِ وَالْاجْتِهَادَاتِ الْغَالِيَةِ فِي التَّأْوِيلِ أَمْ الْأُخْرَى السَّاذِجَةُ الْغَالِيَةِ فِي السُّطْحِيَّةِ؟

وَهَلْ مَصَادِرُ الْاسْتِمْدَادِ هِيَ الْأَدِلَّةُ الْاجْمَالِيَّةُ الْأَرْبَعَةُ وَلَوَاجِحُهَا؟ وَقَدْ رَدَّتْ بَعْضُ الْمَذَاهِبِ «الْاجْمَاعَ وَالْقِيَاسَ»، وَرَدَّ بَعْضُ آخَرٍ مِنْهَا «الِاسْتِخْسَانَ وَالِاسْتِصْحَابَ» بِنَوْعِيهِ: الْمُطَرِّدِ وَالْمَقْلُوبِ، وَالْعُرْفِ، وَهَلُمَّ جَرًّا.

وَهَلْ وَخَدَّتُهَا تَكُونُ بِالتَّأْوِيلِ أَمْ بِالتَّسْلِيمِ؟ وَهَنَّاكَ السَّلَفِيَّةُ وَالْمُتَأَوَّلَةُ وَالْوَسْطِيَّةُ بَيْنَهُمَا، وَلِكُلِّ مِنْهَا مَنْحَى!

وَهَلْ تَطَوَّرَتْهَا يَكُونُ بِكُلِّ أَنْوَاعِ الدَّلَالَاتِ الْمُعْتَبَرَةِ لَدَى الْأُصُولِيِّينَ أَمْ يَبْغُضُ مِنْهَا فَقَطْ؟ فَقَدْ رَدَّتْ نَفَرٌ دَلَالَةَ الْفَحْوَى وَمِثْلَهَا، وَاقْتَصَرَ عَلَى دَلَالَةِ الْمُطَابَقَةِ...

فَإِنْ نَحْنُ لَمْ نَبْدَأْ بِهَذَا، قَبْلَ الْإِقْدَامِ عَلَى آيَةِ نَقْلَةٍ، يَكُنْ مِثْلُنَا مِثْلَ عَقِيلِ بْنِ عُلْفَةَ، حِينَ تَلَا آيَةَ الْكَرِيمَةِ: «إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ» (نوح ٧١: ١) بِصِيغَةٍ: «إِنَّا بَعَثْنَا نُوحًا إِلَى...» فَصَوَّبَ عَلَيْهِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَأَجَابَ بِعَجْرَفَةِ الْأَغْرَابِيِّ وَعُجْزِجِيَّةٍ: وَمَا الْفَرْقُ؟ ثُمَّ أُنْشَدَ:

خُذَا «وَجْهَ هَرَشَى» أَوْ قَفَاهَا، فَإِنَّمَا

كِلا جَانِبَيْ «هَرَشَى»، لَهُنَّ طَرِيقٌ^(١)

(١) الرِّوَايَةُ الْأَشْهَرُ: أَنَّهُ هَرَشَى؛ وَهِيَ ثَبِيَّةٌ إِلَى الْآخَرِ. وَلِلْجَاكِيَةِ سِيَاقَاتٌ عَدِيدَةٌ. انْظُرْ مُعْجَمَ الْبُلْدَانِ مَكَّةَ، وَلَهَا مَسَلْكَانَ، يُقْضَى أَحَدُهُمَا إِلَى مَا يُقْضَى إِلَيْهِ لِيَاقُوتِ الْحَمَوِيِّ، وَمَجْمَعُ الْأَمْثَالِ لِلْمِيدَانِيِّ إلخ.

وأعني نَظْل مُخْتَلِفِينَ، وَمِمْكَابَرَة أَيْضاً تَبْلُغ حَدَّ الْعِنَادِ الرَّسْمِيِّ، فَتَغْدُو جَمِيعاً عَقِيلَ بَنٍ عُلْفَةٍ، لَا نَأْخُذُ بِتَصْوِيبِ، بَلْ نُكَايِرُ فِي تَبْرِيرِ الْخَطَأِ؛ وَهَذَا الْمَأْسَاءُ، بَلْ الطَّامَّةُ الْكُبْرَى.

أَقُولُ: الْبَدْءُ بِالْإِتِّفَاقِ عَلَى «التَّأْصِيلِ وَالتَّفْرِيعِ»، هُوَ السَّبِيلُ الْمُوصِلَةُ إِلَى الْإِعْتِنَاقِ الْحَقِّ، وَالْإِقْتِعَادِ فِي الْإِعْتِقَادِ. وَأَمَّا «الْعُنْدِيَّاتُ» الْمُتَعَسِّفَةُ فَتَرْفُضُهَا رَفْضُ مَا هُوَ مُسْتَهْجَنٌ. وَمَا أَجْدَرُنَا أَنْ نَتَمَثَّلَ، جِيَالَهَا، بِقَوْلِ شَاعِرِنَا الْقَدِيمِ ابْنِ بَاجَةَ:

يَقُولُونَ: «عِنْدِي» فِي الْكَلَامِ تَبْجُحاً

وَمَنْ أَنْتُمْ حَتَّى يَكُونَ لَكُمْ «عِنْدُ»؟

أَجَلْ، إِذَا كَانَ جَوْهَرُ هَذَا الدِّينِ، فِي غَايَةِ الْعُلْيَا، هُوَ الْمَلَاءِمَةُ وَالْمَوَاطِنَةُ بَيْنَ الدِّيَانَاتِ جَمِيعِهَا وَتَبَدُّ الْفُرْقَةِ، كَمَا هُوَ مُحَدَّدٌ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ:

«شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا، وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ، وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى، أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ» (الشورى ٤٢: ١٣).

وَيَدِينُ هَذِهِ غَايَتُهُ، أَيِ الْمَوَاطِنَةِ الدِّينِيَّةِ الْعَالَمِيَّةِ فَوْقَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، كَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ دَاخِلَ إِطَارِهِ اخْتِلَافٌ؟ وَلَوْ فِي فُرُوعٍ، حَيْثُ لَا مُوْجِبٌ.

وَالْغَرِيبُ أَنَّ هَذِهِ الْغَايَةَ، أَيْ تَوْحِيدَ الشَّرْعَةِ، فِي قَوْلَيْنِ لِلْمُؤَرِّخِينَ، خَامَرَتْ «أَبَا جَعْفَرَ الْمَنْصُورَ أَوْ هَارُونَ الرَّشِيدَ، وَرَغِبَ بِهَا إِلَى الْإِمَامِ مَالِكٍ، بِحَمْلِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْيٍ». أَمَّا امْتِنَاعُ مَالِكٍ، فَلَمْ يَكُنْ مِنْهُ اسْتِنكَارٌ لِلْفِكْرَةِ أَوْ لَهَايَتِهَا، بَلْ لِأَنَّ «فَرَعَ التَّخْرِيجِ»، لَمْ يَكُنْ قَدْ اكْتَمَلَ بَعْدَ. وَهَذَا وَاضِحٌ مِنْ قَوْلِهِ: «دَعْ كُلًّا يَتَّبِعْ مَا صَحَّ عِنْدَهُ»، أَيْ مِنَ الْحَدِيثِ.

وَيَقْطَعُ بَأَنَّ مَالِكاً اقْتَنَعَ بِالْفِكْرَةِ الْهَادِفَةِ ذَاتِهَا، تَسْمِيَتُهُ كِتَابَهُ بِكَلِمَةِ الْمَوْطَأِ، أَيْ تَمْهِيدٍ مُبَسَّرٍ وَمُبَسَّطٍ لِلْغَايَةِ نَفْسِهَا، بِدُونِ حَاجِرٍ إِكْرَاهِيٍّ رَسْمِيٍّ عَلَى فِكْرِ الْفَقِيهِ وَإِدْرَاكِهِ. وَهُوَ مُصَدَّرٌ ثَرَاءً وَإِعْنَاءً؛ فَقَدْ يُصَارُ، مِنْ بَعْدُ، إِلَى تَرْجِيحِهِ وَالْأَخْذُ بِهِ، فِي الْفِقْهِ الْمُوَحَّدِ، الْمُتَطَوِّرُ تَطَوُّرَ الظُّرُوفِ الْمُوْجِبَةِ.

وَأُسْتَبْعُ هَذَا، بِنُقْلَةٍ، أُعْتَبِرَهَا مُهِمَّةً^(١) فِي هَذَا الْمِيدَانِ، وَهِيَ:

١ - فِي «الْعِبَادَاتِ»، يَنْبَغِي الْأَخْذُ بِالْقُرْآنِ وَمَا صَحَّ مِنَ الْحَدِيثِ.

٢ - فِي «الْمُعَامَلَاتِ»، يُؤْخَذُ بِالْقُرْآنِ وَحْدَهُ، وَيُسْتَأْنَسُ بِالْحَدِيثِ اسْتِثْنَاءً فَقَطْ. وَيُبَيَّرُ هَذَا التَّفْرِيقَ الْمَأْثُورُ الشَّائِعُ: «أَنْتُمْ أَذْرَى بِشُؤُونِ دُنْيَاكُمْ» وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَقَالٌ، يُقَوِّيه حَدِيثُ الْحَبَابِ بْنِ الْمُنْذِرِ، يَوْمَ بَذَرٍ؛ فَقَدْ أَلْعَى النَّبِيُّ أَمْرَهُ الْأَوَّلَ، وَأَخَذَ بِرَأْيِ الْحَبَابِ فِي «الْوَعَائِيَّةِ: التَّكْنِيَّةِ Tactique»^(٢)، وَبِرَأْيِهِ أَيْضاً فِي «الْوَعَامِيَّةِ: الْإِسْتِرَاطِيَّةِ Stratégie»^(٣).

وَوَجْهَ هَذِهِ التَّفَرِيقَةِ بَيْنَ «الْعِبَادَاتِ وَالْمُعَامَلَاتِ»، أَنَّ الْأَوَّلَى تَبْثُلَاتُ وَابْتِهَالَاتُ، شَأْنُهَا تَسَامِي الْفَرْدِ، رُوحِيًّا، أَوْ بِتَغْيِيرِ الرِّسُولِ: «نَخَائِلُ الْقُلُوبِ»، أَوْ بِتَغْيِيرِ الْبَاجِثِينَ الْيَوْمَ: «السُّوِيَّةُ النَّفْسِيَّةُ». بَيْنَمَا الثَّانِيَّةُ، شَأْنُهَا التَّنْظِيمَ الْاجْتِمَاعِي الْعَامَ، أَوْ قُلْ مَعِيَ، بِتَغْيِيرِ أَخْصَرِ: «السُّوِيَّةُ الْاجْتِمَاعِيَّةُ». وَهِيَ خَاضِعَةٌ لِلْمُتَغَيَّرَاتِ الْعَامِلَةِ الدَّائِبَةِ؛ فَفِي كُلِّ حِينٍ هِيَ فِي شَأْنٍ. فَإِذَا أُفْرِغَتْ فِي قَوَالِبٍ، وَأُغْلِقَ عَلَيْهَا، تَفَانَتْ وَتَنَاهَتْ عَلَى ذَاتِ نَفْسِهَا، وَذَوَتْ حَتَّى الذَّمَاءِ، أَيْ لَفِظِ الْأَنْفَاسِ، وَغَدَتْ أَوَاصِرُ حَيَاةِ الْجَمَاعَاتِ الْعَامَةِ مُسْتَحْجَرٌ مُجْتَمَعٌ، لَا مُتَفَجِّرٌ حَرَكِيَّةٌ دِينَامِيَّةٌ، لِكُلِّ لَحْظَاتِهَا إِيْقَاعَاتُ شَلَالٍ، لَا يَنْضُبُّ وَلَا يَغِيضُ.

وَجَاءَ تَغْيِيرُ النَّبِيِّ أَوْفَى بِالْمَرَامِ وَأَكْمَلَ إِبْرَازاً لِمَعَالِمِ الْمُجْتَمَعِ الْمُتَوَقَّفِ أَوْ

يُوضَعُ لَهَا أَيْضاً: خَرَابَةٌ، اخْتِرَابٌ. كَمَا يَصِحُّ أَنْ يُعْرَبَ بِضَقٍّ وَتَهْلِيْبٍ، أَيْ تَكْنِيَّةً، وَتَعْنِي: فَنُّ الْحَرْبِ وَتَنْظِيمُ الْمُقَاتِلِينَ. وَجَازَتْ الْكَلِمَةُ مَدَنِيًّا إِلَى السِّيَاسَةِ وَمِثْلِهَا، بِمَعْنَى التَّحْرُكِ الْمِيدَانِيِّ فِي شَأْنٍ مُعْضِلَةٍ أَوْ قَضِيَّةٍ.

(٣) وَضَعَ جَدِيدٌ مِنْ مَادَّةِ «وَعَمٍ»: مَا يَلَايِسُ الْحَرْبَ مِنْ قُرْبٍ أَوْ بُعْدٍ. فَالْوَعَامَةُ وَافِيَّةُ الدَّلَالَةِ بِمَا تَغْيِيهِ كَلِمَةُ إِسْتِرَاطِيَّةٍ، أَيْ فَنُّ وَضْعِ الْخُطَطِ الْعَامَةِ، مِنْ تَضَمُّنَاتٍ وَإِدَارَةٍ وَسِيَاسَةٍ وَاقْتِصَادٍ إلخ...

(١) كَلِمَةُ مُهِمَّةٌ تَشِيحُ فِي النُّطْقِ الْمَتَدَاوِلِ إِذَاعِيًّا الْيَوْمَ بِفَتْحِ الْمِيمِ الْأَوَّلَى وَالثَّانِيَّةِ، وَهُوَ خَطَأٌ مُحْضٌ، لِأَنَّهَا بِهِذَا الضَّبْطِ تَعْنِي الْمَعْنَى الْمَصْدَرِيَّةَ أَيْ الْهَمَّ كَمَا هُوَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي الْمَعَاجِمِ الْأَمْهَاتِ وَلَا سِيَمَا اللِّسَانِ لَا بِنِ مَنْظُورٍ. وَأَمَّا بِمَعْنَى الْمَشْكَالَةِ وَالْقَضِيَّةِ فَهِيَ مُهِمَّةٌ بَضْمِ الْمِيمِ الْأَوَّلَى وَفَتْحِ الثَّانِيَّةِ فَقَطْ.

(٢) وَضَعَ جَدِيدٌ مِنْ مَادَّةِ «وَعَمٍ». وَأَجَازَتْ جَمَهْرَةٌ مِنَ اللَّغَوِيِّينَ مَدَّ الْمَقْصُورِ مُطْلَقًا، وَلَوْ فِي غَيْرِ الضَّرُورَةِ؛ فَيَكُونُ أَصْلَحُ مَا يُوضَعُ بِلِزَاءِ التَّكْنِيَّةِ. كَمَا يُمْكِنُ أَنْ

المُغْلَق: «إنَّكم اليوم على دين، فلا تَمْشُوا، بَعْدِي، الْقَهْقَرَى»^(١). فَمِنْ الْمَعْرُوفِ أَنَّ التَّوَقُّفَ، فِي حَقِيقَتِهِ، تَأَخُّرٌ، أَوْ حَرَكَةٌ ارْتِدَادِيَّةٌ إِلَى الْوَرَاءِ، كَمَا انْعَكَسَتْ فِي مِرَاةٍ عِبَارَةِ النَّبِيِّ، أَكْثَرَ عُمُقًا مِنْ كُلِّ تَعَابِيرِ بَاجِيِي الْعَصْرِ؛ حَتَّى لَجَأَتْ أَدَقُّ مِمَّا شَخَّصَ بَرِغْسُون، فِيمَا أَسْمَاهُ بِالْمُجْتَمَعِ الْمُغْلَقِ...

وَسَبَقَنِي إِلَى مِثْلِ هَذَا التَّفْرِيقِ، الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ، فِي قَوْلِهِ: الْاِخْتِلَافُ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ:

أ- إِبْثَاتِ الصَّانِعِ، وَإِنْكَارِهِ كُفْرًا.

ب- تَعْيِينِ الصِّفَاتِ، وَإِنْكَارِهَا بِذَعَةٍ.

ج- الْفُرُوعِ الْمُحْتَمَلَةِ تُؤْخَذُ وَجُوهًا وَتَرَاوِجُ بِالْأَصْلِحِيَّةِ، عَلَى أَنَّهَا كُلُّهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ.

وَالْخَطَّابِيُّ، وَإِنْ قَسَّمَ الْاِخْتِلَافَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، يَرْجِعُ، فِي حَقِيقَتِهِ، إِلَى نَوْعَيْنِ. فَمَا عَدَّهُ أَوَّلًا وَثَانِيًا، يَنْدَرِجُ فِيمَا هُوَ مِنَ الْعِبَادَاتِ؛ وَمَا أَسْمَاهُ «فُرُوعًا»، هُوَ أَدْخَلَ فِي بَابَةِ «الْمُعَامَلَاتِ»؛ وَإِنْ شَمَلَ غَيْرَهَا أَيْضًا. ثُمَّ رَكَّزَ التَّرَاوِجَ عَلَى «الْأَصْلِحِيَّةِ»؛ وَكَأَنَّهُ، بِهَذَا، لَمَسَ جَوْهَرَ مَا أَدْعُو إِلَيْهِ:

مَنْ قَبُولُ كُلِّ مَا أُعْطِيَ الْمَدَارِسُ الْفِقْهِيَّةُ، ثُمَّ التَّخْيِيرُ مِنْهَا بِمَا يَنْبَغِي بِالظَّرْفِ الْمُقْتَضِي، لِيَوْقَتْ يَتَغَيَّرَ فِيهِ الْاِقْتِضَاءُ. وَرَأَيْنَا الْإِمَامَ الْخَطَّابِيَّ يُعَدُّ «الْكُلَّ هُدًى وَرَحْمَةً».

فَعَلَى الْجَمَهَرَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، هُنَا وَهَنَّاكَ، قَبْلَ خُطُوتِهَا إِلَى تَغْيِيرِ «مَنْهَجِيَّةِ الْحُكْمِ»، أَنْ تَضَعُ تَأْصِيلًا وَتَفْرِيحًا، يَكُونُ بِمِثَابَةِ الْمَوْطَأِ، ثُمَّ الْمُدَوَّنَةِ، ثُمَّ «الْاِئْتِقَاءِ»، وَفَقِ الدَّوَائِي الْمُعَاصِرَةِ الْمَوْجِبَةِ، بِحُكْمِ مَا فِيهَا مِنْ مُتَبَدَّلَاتٍ.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ. وَأَنْظَرَ الْجَامِعَ

وأكبر ما أخشى هو ألا يفعلوا، فتكون القفزة في فراغ، لا إلى قرار...
ولم أجد أجمل وأجدي ليختم هذا الفصل، الذي كَفَفْتُه، قاصداً، على بعض
ملاحظات، وطويته على إجمال يكاد يبلغ حدّ الايسار، حذراً من الخوض فيها
مُضْطَلِحِيّاً، بحيث يتعذر فهمه، إلا لِقَلَّة، حين أحسن الظن أيضاً.
نعم، ليس أبدع ولا أخلب، ليختم هذا الفصل، من معاودة ذكر الحديث
السابق:

«إنكم اليوم على دين، فلا تمشوا، بعدي، الفهقرى»...

أَطَوِّمِيُونَا أَنْتُمْ أُمُّ فُقَهَاءٍ؟!

بَيْنَ آوَنَةٍ وَأُخْرَى، تَعْصِفُ فِي السَّاحَةِ، دِينِيًّا وَقَوِيمِيًّا، قَضِيَّةُ الزَّوْجِ الْمُخْتَلَطِ.
وَيَتَّفَقُ التَّرَاجُ فِيهَا إِلَى التَّرَاشُقِ بِالْمُرُوقِ وَالْكُفْرَانِ وَالْخُرُوجِ مِنَ الْبَيْلَةِ.

وَلَكِنْ، رُوِّدَكُمْ يَا هَؤُلَاءِ. فَالْقَضِيَّةُ أَبْسَطُ جِدًّا مِمَّا تَظُنُّونَ؛ فَهِيَ، أَوَّلًا،
جُزْئِيَّةٌ، ثُمَّ، بِالتَّالِي، اجْتِهَادِيَّةٌ.

وَكُنْتُ قَدِيمًا، كُلَّمَا طُرِحَتْ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ، وَثَارَ النَّقْعُ مِنْ حَوْلِهَا، أَضْعَ كِفَافًا
عَلَى عَيْنِي وَيَسْتَبْدُ بِي لَا مِثْلُ التَّهَاتُفِ، أَيْ التَّضَاكُكِ السَّاخِرِ، بَلْ مِثْلُ التَّمَاتَةِ،
وَأَعْنِي الْمُبَالَغَةَ فِي التَّبَاكِي السَّاخِرِ. بَلْ لَعَلِّي لَا أَغْلُو إِذَا قُلْتُ يَسْتَبْدَانِ بِي جَمِيعًا،
تَحْتَ خَاطِرِ أَنَّنَا ارْتَجَعْنَا، فِي أَنْفُسِنَا، الْمَرْحَلَةَ الطُّوْطُمِيَّةَ فِي النُّشُوءِ الْاجْتِمَاعِيِّ.

وَلِلْبَيَانِ، أَوْضِحْ أَنَّ الْبَاحِثِينَ فِي فَرْعِ عِلْمِ الْاجْتِمَاعِ الدِّينِيِّ، قَطَعُوا بِمَبْدَأٍ أَنَّ
لِكُلِّ قَبِيلَةٍ «طُوطُمًا» مُوَلَّهَا، يَسْتَبِيعُهُ مَا يُسَمَّى «التَّابُو»، أَيْ حُرْمَةُ الْمَسِّ. فَأَبَاحُوا
لِلْمُسْلِمَةِ الزَّوْجَ الدَّاخِلِي، الَّذِي أَضْعَ لَهُ «الانْزَوَاج: Endogamie»، مِنْ حَامِلٍ مِثْلِ
طُوطُمِهَا. وَحَرَّمُوا عَلَيْهَا الزَّوْجَ الْخَارِجِي، الَّذِي أَضْعَ لَهُ «الاسْتِزَوَاج:
Exogamie».

وَمَا أَشْبَهَ الْقَضِيَّةَ الْمُثَارَةَ بِهَذِهِ الْمَقُولَةِ الْبَدَائِيَّةِ! فَرَأَيْتُنِي، بِإِرَادَةٍ أَوْ دُونَ إِرَادَةٍ،
أَتَنَاوَلُهَا بِمَنْطِقِ الشَّرِيعَةِ الْعَمَلِيَّةِ الْخَالِصِ. وَلَسْتُ، فِي تَنَاوُلِي، أَسَادِي الْأَعْلَامَ مِنَ
الْفُقَهَاءِ، وَأَعْنِي لَسْتُ أَسَاقِفَهُمْ عَلَى أَيَّنَا يَبْلُغُ الْمَدَى بِأَسْرَعِ سُرْعَةٍ.

وَلِنَّمَا أُسْتَوْضِحْ مَا هُوَ الْحَقُّ فِي الْقَضِيَّةِ الْمَطْرُوحَةِ، بِاعْتِمَادِ مَصَادِرِ اسْتِمْدَادِ

الأحكام، التي هي محل اتفاق؛ لا سيما والمسألة، من بعض جوانبها، تتصل بما هو حيوي، وتمس ما هو تعائشي.

أجل، هذه القضية، وإن تك فقهية، فإنها تؤول بدورها إلى مشكلة وطنية؛ أو قل هي عقبة دون التآخي الوطني الأكمل.

درج الفقهاء، بشكل إجماع، على القول بعدم جلية الزواج بين كتابي ومسلمة. والاجماع، وإن يكن حجة عند من يقول به منهم، فهو، في هذه المسألة بالذات، من نوع الاجماع المتأخر، الذي لا ينهض حجة إلا إذا استند إلى دليل قطعي. ولذا، لم يأخذ أبو حنيفة بإجماع التابعين، بقولته الشهيرة: «هم رجال، ونحن رجال».

وبالرُّجوع إلى القرآن، وهو المصدر الاستدلالي الأول للفقهاء، نجد آيات تُنير أمامنا طريق البحث:

أ) «ولا تتكحوا المشركات حتى يؤمن». ولأمة مؤمنة خير من مشركة، ولو أعجبكم، ولا تتكحوا المشركين حتى يؤمنوا، ولعبد مؤمن خير من مشرك، ولو أعجبكم» (البقرة ٢: ٢٢١).

ب) «وإن فاتكم شيء من أزواجكم إلى الكفار، فعاقبتهم فأتوا الذين ذهبت أزواجهم مثل ما أنفقوا» (الممتحنة ٦٠: ١٠).

ج) «اليوم أحل لكم الطيبات، وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم، وطعامكم حل لهم، والمحصنات من المؤمنات، والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم» (المائدة ٥: ٥).

فالأية الأولى، لا تنهض دليلاً على المدعى، لأن التعبير بكلمة «مشرك»، يجعلها خاصة المورد؛ والتعبير بكلمة «خير»، مفادها التفضيل، لا الحكم، ولا قائل بأنها تفيد للمنطوق مفهوم الموافقة «وجوباً»، كما لا تفيد لمفهوم المخالفة

«تَحْرِيمًا»^(١). ولو سَلَّمْنَا مع الفُقهاء بِالْوَجْهَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، أَيْ فِي أَنْ كَلِمَةَ «مُشْرِك» تَعْنِي، مَجَازًا، الْمُخَالَفَ فِي الدِّينِ، وَتَشْمَلُ أَهْلَ الْكِتَابِ، وَأَنَّ كَلِمَةَ «خَيْر» تَتَضَمَّنُ حُكْمًا، لَكَانَ عَلَى الْفُقهاء أَنْ يُحَرِّمُوا الزَّوَاجَ مع الْمُخَالَفِ بِوَجْهَيْهِ، وَإِلَّا لَزِمَهُمُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ؛ وَهَذَا خُلِفَ، أَيْ بِاطِلٍ. وَلَا يَسْتَقِيمُ لَهُؤُلَاءِ الْقَوْلُ بِأَنَّ آيَةَ الْبَقَرَةِ الْوَارِدَةَ فِي الْمُشْرِكَاتِ، مُخَصَّصَةٌ بِآيَةِ الْمَائِدَةِ الْقَاصِرَةِ عَلَى الْكِتَابِيَّاتِ، لِمَا يَلْزَمُهُ أَيْضًا مِنَ الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ الْمَرْدُودِ. وَلَيْسَ أَبَدًا مِنْ بَابِ «عُمُومِ الْمَجَازِ»، الْمَقْبُولِ أَصُولِيًّا. وَهُوَ يَعْنِي: اسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ فِي مَعْنَى كُلِّ شَيْءٍ شَامِلٍ لِلْمَعْنِيَيْنِ: الْحَقِيقِيِّ وَالْمَجَازِيِّ، وَذَلِكَ لِعَدَمِ تَوَفُّرِ شُرُوطِهِ.

إِذَا، مَا جَاءَ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ بِنَفْسِهِ لَا يَصْلُحُ لِلْحُجَّةِ، خُصُوصًا وَهُوَ مِمَّا تَطَّرَقَ إِلَيْهِ الْاِحْتِمَالُ الْمُسْقِطُ لِلِاسْتِدْلَالِ.

وَلَكِي يَصِحَّ الْاسْتِثْنَاءُ بِهَا، يَجِبُ أَنْ تَقْرَنَ بِآيَةِ الْمُتَحَنَّةِ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا، إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ؛ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ. فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ، فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ؛ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ، وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَّهُنَّ... وَأَتَوْهُنَّ مَا أَنْفَقُوا. وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ، إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ؛ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ» (٦٠: ١٠). وَلَكِنَّهَا أَيْضًا خَاصَّةُ الْمَوْرَدِ بِدَارِ الشَّرْكِ، فَقَدْ نَزَلَتْ بَعْدَ صَلَاحِ الْحُدُودِ، ثُمَّ صِيَانَةِ لَهْنٍ مِنَ الْارْتِدَادِ أَوْ الْاضْطِّهَادِ بِالْأَرْجَاعِ.

فَالْآيَةُ تَتَعَلَّقُ بِالْمُهَاجِرَاتِ. فَإِذَا عُرِطَ عَلَيْهَا حَدِيثُ: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ»^(٢)، انْتَفَتِ الصِّفَةُ؛ وَبِاتِّفَاقِهَا يَنْتَفِي الْحُكْمُ. وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُفْسَرَ الْكُفْرُ، هُنَا، إِلَّا بِالشَّرْكِ فَقَطْ، لَا مُطْلَقَ الْمُخَالَفَةِ فِي الدِّينِ؛ لِأَنَّهَا بَغْيٌ هَذَا التَّفْسِيرِ تَتَنَاقُضُ مُنَاقِضَةً صَرِيحَةً مع آيَةِ الْمَائِدَةِ. فَآيَةُ الْمُتَحَنَّةِ هَذِهِ، تُنصُّ عَلَى: «لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ، وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَّهُنَّ» بَيْنَمَا آيَةُ الْمَائِدَةِ تُبَيِّحُ الْكِتَابِيَّاتِ صَرَاحًا.

وَلَا تَرُدُّ، هُنَا، فِي مَعْرِضِ آيَةِ «الْمُهَاجِرَاتِ» الْكَلِمَةُ الْأَصُولِيَّةُ: الْعِبْرَةُ بِعُمُومِ

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّحِيحِ. وَانْظُرْ

الْجَامِعَ الصَّغِيرَ لِلْسِّيُوطِيِّ ج ٢، ص: ١٣٦.

(١) هُوَ، أَيِ مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ، يَعْنِي

أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهَى عَنْ ضِدِّهِ، وَالْعَكْسُ.

اللفظ، لا بخصوص السبب؛ لأن الآية الكريمة وإرادة بخصوص اللفظ، فلا تندرج تحت الكلّية المذكورة قطعاً.

وعلى التسليم بأنها من بابها فتعني الناجيات إيماناً من أي دار شرك، في حال الاضطهاد الدنيوي أو احتماله.

فلنحصر النظر بآية المائدة وحدها إذا؛ فهي صريحة في جلّية الطعام بتبادل، وفي الزوجية صريحة في جلّيتها بين مسلم ومحصنة من أهل الكتاب.

وهذا، في ظني، ما أوهم الفقهاء، قديماً وحديثاً؛ وما ذروا أن الآية القرآنية الكريمة، شأن النظم القرآني كله، خارجة مخرج الاكتفاء. فهو، بعد أن نص على التبادل في جلّية الطعام، عطف عليه الزوجية كذلك.

وأما الاحتجاج بأن الإقتصار في مقام البيان يفيد الحصر، فليس بوارد مع العاطف. وقياس المسكوت عنه، من النكاح، على المنطوق به، من الأكل، أولى. وهذه كلّية قررها ابن رشد في بداية المجتهد، في غير هذا المطلب، ولكن يمكن تطبيقها عليه^(١).

وأما الآثار، فهي إما أخبار آحاد، من غير المشهورات، لا تصلح للحجّة. وإما حكاية أفعال؛ والفعل، بإجماع الأصوليين والفقهاء، لا دلالة له.

ويدل على أن القضية برمتها، كانت ولما تزل تنهّج في معقول الفقهاء، (والتهنّج تحرك الجنين في الرحم)، أن نفراً من الفقهاء، كما ذكر الامام أبو حامد الغزالي، في كتابه الوجيز: «ذهب إلى المنع المطلق على وجهيه، آخذاً بأن الكتابية المباحة للمسلم، هي التي يثبت رجوعها نسباً إلى من كان قبل التغيير والتحوير». وهل وراء مثل هذا الرأي ما هو أعجب؟ ولذا، وهته وضعفه الغزالي نفسه، ولا بدع؛ فإنه يفترض، بالضرورة، وجود ما يعرف اليوم باسم «دائرة الأحوال الشخصية وتذاكر الهوية».

(١) انظر بداية المجتهد لابن رشد، ج ١،

ولو أَمَعَنَ الْقَالَءَ بِهَذَا الرَّأْيِ النَّظَرَ، لَلَمَسُوا أَنَّهُمْ عَطَّلُوا آيَةَ الْمَائِدَةِ. فَيَوْمَ نَزَلَ الْقُرْآنَ الشَّرِيفَ كَانَ التَّخْوِيرُ، وَلَمْ يَكُنْ لِآيَةٍ كِتَابِيَّةٍ مِثْلُ هَذَا النَّسَبِ الْمُدَّعَى.

وَلَا يَتَوَهَّمَنَّ مُتَوَهِّمٌ أَنَّنِي فِي سِيَاقِ دَعْوَةٍ جَدِيدَةٍ إِلَى «عَقْدِ مَدَنِيٍّ». وَإِلَّا كَانَ بَحْثِي أَصْلًا مِنْ نَوْعِ «تَحْصِيلِ حَاصِلٍ». فَالْعَقْدُ الزَّوْاجِيُّ، فِي الْإِسْلَامِ، عَقْدٌ مَدَنِيٌّ بِكُلِّ مَعْنَاهُ، إِلَّا فِي بَعْضِ نَوَاشِئِهِ، أَكْثَرُهَا مَالِيٌّ، لَا يُعْتَدُّ بِهَا اعْتِدَادًا يُخْرِجُ الْعَقْدَ عَنْ هَذَا النَّعْتِ. عَلَى أَنَّ النَّاشِئَ الْمَالِيَّ مَعَ أَهْلِ الْكِتَابِ، سَاقِطٌ أَصْلًا، مَا دُمْنَا نَجْعَلُ اخْتِلَافَ الدِّينِ الْمَانِعَ مَحْضُورًا بِالشَّرْكِ وَحَدَهُ.

كَمَا أَتَمَنَّى عَلَى قَارِئِي أَنْ يُحَسِّنَ الظَّنَّ بِي، فَلَا يُدَاخِلْهُ أَوْ يُخَامِرُهُ، أَنَّنِي أُمَهِّدُ السَّبِيلَ إِلَى «الْجِلَانِيَّةِ: اللَّائِيْسَمِ»، كَمَا أَضَعُ لَهَا، وَالْعِلْمَانِيَّةِ، كَمَا هُوَ الشَّائِعُ فِي التَّسْمِيَةِ^(١)، لِأَنَّ هَذَا أَيْضًا مِنْ «تَحْصِيلِ الْحَاصِلِ». فَالْإِسْلَامُ لَا يَعْرِفُ الطَّبَقَاتِ، كَمَا لَا يَعْرِفُ بِكَهَنُوتِيَّةٍ إِكْلِيرِكِيَّةٍ؛ وَالْآيَاتُ الْكَرِيمَةُ وَاضِحَةٌ:

«قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ؛ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ (آل عمران ٣: ٦٤).

وآية: «اتَّخِذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا» (التوبة ٩: ٣١).

وَاللَّائِيْسَمُ: Laïcisme, secularism، تَعْنِي، فِي الْأَصْلِ اللَّاتِينِي، الْأَشَاحَةَ عَنِ الْإِنْتِسَابِ إِلَى فِئَةِ الْكَهَنُوتِ. فَهِيَ مُفْرَغَةٌ مِنْ أَيِّ مُحتَوًى إِيْجَابِيٍّ؛ وَأَعْنِي خُلُوعًا مِنْ أَيِّ مَفْهُومٍ مُعْتَقِدِيٍّ، فَلَا أَدْرِي لِمَ يُتَفَرَّغُ مِنْهَا؟ وَلِذَا، دَرَجَ الْبَاجِثُونَ الْاجْتِمَاعِيُّونَ عَلَى مُضْطَلَحِي: الْعِلْمَانِيَّةِ الْمُؤْمِنَةِ، وَالْعِلْمَانِيَّةِ الْمُلْحِجَةِ. وَسَاعَدَهُمْ عَلَى هَذَا، أَنَّهَا بِنَفْسِهَا، وَضْعًا وَاسْتِعْمَالًا، لَا تَشْتَمِلُ عَلَى مُحتَوًى مُتَعَيَّنٍ.

وَلِذَا، رَأَيْتُ أَقْرَبَ مَا يَصْلُحُ لَهَا مُقَابِلًا كَلِمَةً: جِلَانِيَّةٌ؛ (بِالنَّسَبَةِ الْمَصْدَرِيَّةِ إِلَى الْجِلِّ وَالْجِلِّيِّ، بِزِيَادَةِ الْأَلِفِ وَالنُّونِ). فَقَدْ كَانَ الْجِلِّيُّ، فِي مَفْهُومٍ مِنْ قَبْلِ

(١) الْعِلْمَانِيَّةُ: دَرَجَ النَّاسِ عَلَى نَظْمِهَا بِكُثْرٍ الْأَوَّلِ؛ الْعَيْنُ وَسُكُونُ اللَّامِ، بِمَعْنَى الْعَالَمِ الدُّنْيَوِيِّ؛ وَهَذَا يُلْزِمُهَا بِمُقَارَبَةٍ مِنَ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ وَمُلَامَسَتِهِ عَلَى نَحْوِ مَا. وَهُوَ خَطَأً. فَالْوَاضِعُ الْمُسْتَحْدِثُ نَسَبَهَا إِلَى «الْعِلْمِ» بِفَتْحٍ

الاسلام، يَعْنِي مَنْ لَيْسَ مِنَ الْحُمْسِ الْحَرَمِيِّينَ الْمُتَعَصِّبِينَ لِتَقَالِيدِهِمْ. وَلِنَأْخُذْ أَيْضاً بِالْأَعْتِبَارِ اسْتِعْمَالَ اللَّاهُوتِيِّينَ: أَحَلَّهُ مِنَ السَّلْكِ الْكَهْنُوتِيِّ. أَمَّا الْكَلِمَةُ الشَّائِعَةُ، أَيْ الْعِلْمَانِيَّةُ، (بَكْسَرِ الْأَوَّلِ)، فَلَا تَصْلُحُ أَبَداً. إِذْ لَا عِلَاقَةَ لِلْأَصْلِ اللَّاتِينِيِّ بِالْعِلْمِ مِنْ قُرْبٍ أَوْ مِنْ بُعْدٍ. بَلْ عَلَى الْعَكْسِ، يَذُلُّ عَلَى مَا تَذُلُّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ «عَامَّة» وَ«عَوَام». حَتَّى لَقَدْ ظَلَّ هَذَا اللَّفْظُ مُسْتَعْمَلاً بِمَعْنَى الشَّعْبِيِّ الْعَادِيِّ، فِي مِثْلِ الْبَاكِسْتَانِ؛ فَحِزْبُ «عَوَامِي» يَعْنِي حِزْبُ الشَّعْبِيِّينَ. وَإِذَا أَنْقَلَبْنَا إِلَى الْعَصْرِ الْعَبَاسِيِّ، نَجِدُ أَنَّ هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ كَانَتَا تُطْلَقَانِ عَلَى السَّاعِئِينَ فِي مَرَافِقِ الْحَيَاةِ، غَيْرِ الْمُتَقَطِّعِينَ إِلَى الدَّرْسِ الْخَالِصِ، الْحَاذِقِينَ فِيهِ^(١). كَمَا أَنَّ الْغَزَالِي أَلْفَ رِسَالَةٍ دَعَاها: إِلْجَامِ الْعَوَامِ عَنْ عِلْمِ الْكَلَامِ؛ وَهُوَ يَقْصِدُ غَيْرَ الْمُتَصَلِّعِينَ. وَمَهْمَا يَكُنْ، فَالْجِلَانِيَّةُ أَقْوَمُ دَلَالَةً. وَيُقَالُ فِي التَّصْرِيفِ حَلَّنَ السُّلْطَةَ: جَعَلَهَا فِي أَيْدِي الْعَامَّةِ الْمَدِينَةِ^(٢)...

كَمَا يَنْبَغِي أَنْ يُوضَعَ لِضِدِّهَا كَلِمَةُ «حَبْرَانِيَّة»: Ecclesiastisme أي الْبَيْعِيَّةُ الْمُتَنَسِّبَةُ لِلْسَّلْكِ الْكَهْنُوتِيِّ. وَيُقَالُ فِي التَّصْرِيفِ: حَبَّرَنَ السُّلْطَةَ، أَيْ وَضَعَهَا فِي أَيْدِي الْأَخْبَارِ وَمَنْ إِلَيْهِمْ...

وَقَدْ اسْتَعْمَلْتُ الْكَلِمَتَيْنِ جَمِيعاً فِي قَصِيدَةِ «مَمْلَكَةِ الْأَرْضِ الطَّهْوَرِ»، الْوَارِدَةِ فِي كِتَابِ: قَصَائِدِ دَائِمَةِ الْحَرْفِ، بَيَاضِ الْأَمَلِ:

| | |
|---|--|
| «فَكْرَوِيّاً» مِنْهَجَ الدِّينِ رُؤْيً | بِجَمَالَاتٍ، كَسَتِ الدُّنْيَا بِهِاءَ |
| لَا بِـ«جِلَانِيَّةٍ» الرَّأْيِ هَوًى | طَيْشَ تَقْلِيدٍ، وَحُمَى غُلُوءِ |
| بَلْ بِإِذْكَاءٍ لِهَيْبِ أَقْدَسِ | فِي حَوَاشِي النَّفْسِ، يَمْشِي بِالنَّقَاءِ |
| وَبُنَى مُجْتَمَعَ الصُّلُقِ اعْتَلَّتْ | فَخَفِيزُ لِنَهِيضٍ فِي اسْتِواءِ |
| لَيْسَ فِي بُنْيَانِهَا صَدْعٌ وَلَا | طَبَقَاتٌ فِي اضْطِرَاعٍ وَاكْتِواءِ |
| لَا، وَلَا «حَبْرَانِيَّةٌ» مُسَلْطَةٌ | تَرْشُفُ الْمُحَّ، ضَحِيّاً وَمَسَاءِ |

(١) انْظُرْ عُيُونَ الْأَخْبَارِ لِابْنِ قَتَيْبَةَ ج ٣، ص: ٢٢٢.

لَا فَعْلَل. وَهِيَ مَنْ ظَنُّ فِي مِثْلِهِ التَّأْصِيلِ.

(٢) مِنْ بَابِ إِنْحَاقِ الْمَزِيدِ عَلَى الْبَيْتَةِ تَصْرِيفاً، لَا

تَأْصِيلاً وَلَا تَوَرُّباً، مِثْلُ: سُلْطَن، وَفَتَن، قَوْرَنَه: فَعْلَنَ

مَسَحَ الْأَرْيَابَ.. لَا مُسْتَقْطَبٌ لِفَتَاتٍ تَسْتَجِيلُ فُرْقَاءَ
مَرَّهَمَ الْإِسْلَامُ فِيمَا بَيْنَهُمْ وَنَفَى الْأَذْوَاءَ فِي الْمَرْضَى، الدَّوَاءَ

وَأَخْتِمَ هَذَا الْفَصْلَ بَيِّنَاتٍ أَنَّ الْفَرْقَ كَبِيرٌ بَيْنَ الْإِبَاحَةِ، حَيْثُ لَا مَنُودُوحَةٍ، وَبَيْنَ
الْوَرَعِ، لِيَفْهَمُنِي الْقَارِئُ بِأَكْثَرِ وَضُوحٍ. وَفَائِدَةُ عَقْدِ الْفَصْلِ هِيَ إِبَانَةُ أَنَّ الْمَوْضُوعَ
أَصْلًا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، إِلَّا إطباقُ الْأَقْدَمِينَ إطباقاً مَشْفُوعاً بِالِاشْتِهَارِ.

وَأَقْرَبُ أَمْثَالِهِ، تَوَاطُؤُ قَدَامَى الْفُقَهَاءِ عَلَى الْقَوْلِ، بِإِدْيَاءِ بَسْءٍ، بِجَلِيَّةِ
«الْحَشِيشِ الشَّهْدَانِجِ»، حَتَّى قَالَ قَائِلُهُمْ^(١):

دَعِ الْخَمْرَ، وَاشْرَبْ مِنْ مُدَامَةٍ «حِيدِر»^(٢)
مُعْصَفَرَةً خَضِرَاءَ مِثْلَ الزَّبَرْجَدِ

ثُمَّ وَضَحَ لَهُمْ أَنَّهُ مُخَدَّرٌ، فَحَرَّمُوهُ بِاتِّفَاقٍ. وَمِثَالُ الْعَكْسِ، أَنَّهُمْ بَادَرُوا إِلَى
تَحْرِيمِ قَهْوَةِ الْبُنِّ، ثُمَّ ظَهَرَ لَهُمْ أَنَّ لَا شَائِئَةَ إِسْكَارٍ فِيهَا، فَأَبَاحُوهَا. حَتَّى لَقَدْ حُفِظَ
عَنْ فَقِيهِهِ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى الْإِمَامِ عَبْدِ الْغَنِيِّ النَّابِلِيِّ، فَرَأَاهُ يَشْرَبُهَا فَبَادَهُ بِقَوْلِهِ:

قَهْوَةُ الْبُنِّ حَرَامٌ قَدْ نَهَى النَّاهُونَ عَنْهَا
فَأَجَابَهُ النَّابِلِيُّ، لِقَوْرِهِ:

كَيْفَ تَدْعُوهَا حَرَاماً وَأَنَا أَشْرَبُ مِنْهَا؟

إِنَّ حَافِظِي الْأَكْبَرِ عَلَى بَحْثٍ مِثْلِ هَذَا الْمَوْضُوعِ الشَّائِكِ، هُوَ تَفَادِي الْوُقُوعِ
فِي الْأَغَالِيطِ؛ وَإِنْ شَاعَتْ شُبُوحُهَا. وَمَنْ تَشَكَّكَ فَهُوَ مَخْشُوبٌ لَمْ تَرْضَهُ الدَّارِيَّةُ
وَالْفَهْمُ النَّيِّرُ وَاللِّقَانَةُ. وَلَوْ لَمْ أُمْسِكْ، لِأَجْرِيَّتِهِمْ نَسَقاً مَعَ الْمَثَلِ الْقَدِيمِ: كُلُّهُمْ
أَخْطَبُ بَيْنَ الْخُطْبَةِ.. وَالْأَخْطَبُ الْعَبْرُ الْمُخْطَطُ بِسَوَادٍ فِي مَتْنِهِ.

(١) وهو أبو عبد الله بن خميس. راجع كتاب: (٢) حيدرة بن يحيى، من علماء بغداد، في القرن
المتَّخَبِ النَّفِيسِ لِعَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ مَنصُورٍ، ط: تَلَمَّسَانُ الهجري السادس، عاش سنة ٥٥٠ هـ.
سنة ١٣٦٥ هـ، الموافق ١٩٤٥ م.

وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ اسْتِنْكَارٍ لِلرَّأْيِ، فَفَخَارُ لِمِثْلِي أَنَّهُ قِيلَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: مَا هَذِهِ الْفُتْيَا الَّتِي شَعِبَتْ بِهَا النَّاسُ؟! أَيُّ خَالَاتٍ جَمَعَهُمْ وَفَضَمَّتْ سَوَاءَهُ.. وَابْنُ عَبَّاسٍ هُوَ مَنْ هُوَ، وَحَسْبُهُ أَنَّهُ خَبَرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ.

أَمَّا مَا يَقْضِي بِهِ الْوَرَعَ، فَشَيْءٌ آخَرُ، يَتَّصِلُ بِالطَّمَأْنِينَةِ النَّفْسِيَّةِ وَالرَّاحَةِ الْقَلْبِيَّةِ.. عَلَى أَنَّي سَبَقَ وَقُلْتُ: حَيْثُ لَا مَنْدُوحَةٌ، أَيُّ لَا سَعَةَ مِنَ الْوُقُوعِ فِي مِثْلِهِ، صِيَانَةٌ لِلْكَلِمَةِ السَّوَاءِ.

”قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا“ ؟

كُلَّمَا انْبَسَطَتْ ذَاكِرَتِي، فَارْتَجَعْتُ أَمَامِي الْمَاضِي، أَوْ أَرْجَعْتَنِي إِلَيْهِ، تَأْخُذَنِي
أَمْثَالُ التَّعَاجِيبِ. مِنْ مُسَارَعَةِ الْفَقِيهِ إِلَى إِبْدَاءِ الرَّأْيِ فِيمَا لَمْ يَحِ كُنْهَهُ بَعْدَ، حَظَرًا أَوْ
إِبَاحَةً، لِيُسَارِعَ، بَعْدَ حِينَ، وَقَدْ تَكْشِفُ لَهُ، إِلَى اتِّخَاذِ مَوْقِفٍ آخَرَ.

وَعِنْدَهَا، تَتَوَلَّأَنِي الْغُصَّةُ، فَعِرْضًا عَنْ أَنْ يَكُونَ رَائِدًا مَتَّبِعًا، يَغْدُو مَرُودًا
تَابِعًا. وَتَهْزُنِي الْحَسْرَةُ، وَأَنَا أَشْهَدُ رَاكِضًا، يَلْهَثُ وَرَاءَ رُكْبِ التَّطَوُّرِ، بَدَلُ أَنْ يَكُونَ
حَادِي قَافِلَتِهِ.

وَهُوَ مِنْ بَعْدَ، حِينَ يُسَايِرُهُ، لَا يَرْجِعُ الْفَضْلَ إِلَيْهِ، بَلْ إِلَى الزَّمَنِ، الَّذِي يَفْعَلُ
فِعْلَهُ فِي الْمُجْتَمَعِ، فَيَنْفَعِلُ الْفَقِيهِ بِمَا يُسَمَّى عِلْمِيًّا بـ «الأسر الاجتماعية»، شَاءَ أَوْ لَمْ
يَشَأْ، أَرَادَ أَوْ لَمْ يُرِدْ.

وَالْغُصَّةُ الَّتِي تَتَابَعُنِي، لَيْسَتْ مِنْ أَجْلِهِ، بَلْ مِنْ أَجْلِ الشَّرِيعَةِ الَّتِي يُمَثِّلُ، إِذْ
يُدَاخِلُ النَّاسَ التَّظَنُّنُ بِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي كَانَتْ تُلْجِمُهُ، ثُمَّ افْتَكَّ إِسَارَهُ بِتَأْوِيلِهَا^(١)،

(١) أَلْقَيْتُ، بِالنَّمَانِيَّةِ، نَظَرَ الْقَارِئِ إِلَى أَنِّي عَدُوُّ
النَّزْعَةِ التَّوَفِيقِيَّةِ، بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْدِّينِ، الَّتِي شَاعَتْ
شُيُوعُهَا فِي أَوَاخِرِ الْقَرْنِ التَّاسِعِ عَشَرَ وَهَذَا الْقَرْنِ. لِأَنَّ
مِنْ شَأْنِهَا الْإِفْضَاءَ إِلَى تَشْوِيقِهِمَا جَمِيعًا. فَالنِّزَاعُ لَمْ يَكُنْ
أَبَدًا بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْدِّينِ نَفْسِهِ، بَلْ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْفَهْمِ
الِدِّينِيِّ، وَهُوَ وَلِيدُ الظُّرْفِ وَإِسْلَاحِهِ. فَلِذَا لَمْ نَجْعِدْ عَلَى
فَهْمِ بَعِيْتِهِ، فَلَا نِزَاعَ بِحَالٍ.

وهذا ما أعجبني نِسَانُهُ فِي مَقْدَمَةِ كِتَابِ دِيكْسُونِ
المسمى: النِّزَاعُ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالِدِّينِ الْمُتَرْجِمِ وَالْمَطْبُوعِ
بِمَطْبَعَةِ مَجَلَّةِ الْعُصُورِ لِصَاحِبِهَا الْمَفْكَرِ الْكَبِيرِ إِسْمَاعِيلِ
مُظْهَرِ سَنَةِ ١٩٣٢.

فَقَدْ أَبَانَ فِي مَقْدَمَتِهِ: أَنَّهُ مَا كَانَ، وَلَمْ يَكُنْ، مِنْ
نِزَاعٍ بَيْنَ الدِّينِ فِي حَقِيقَتِهِ وَالْعِلْمِ فِي جَوْهَرِهِ، لِأَنَّهَا
يُرجِعَانِ إِلَى يَتَعَيَّنِ فِي ذَاتِ الْإِنْسَانِ، لَا تَتَعَاتَقَانِ أَيَّ ←

يَحِثُّ تَجَارِي الْعَصْرِ. . . وما دَرَوْا أَنَّهُ هُوَ الَّذِي كَانَ مُغْلَقًا عَمَّا تُنَادِي بِهِ مِنْ تَجْدِيدِ دَائِبٍ، لَا يَتَلَبَّثُ وَلَا يَتَمَكَّثُ.

فأنا أَتَذَكَّرُ جَيْدًا الْمَعَارِكَ الْحَامِيَّةَ، يَوْمَ اخْتَدَمَ النِّزَاعُ جِيَالِ «التلفون»، والتلغراف»، وَهَلْ يَصِيحُ اسْتِعْمَالُهُمَا أَمْ لَا؟ وَجِنَ لَمْ يَجِدِ الْفُقَهَاءَ مَجِيدًا عَنْهُمَا أَوْ غِنَى عَنْ اسْتِعْمَالِهِمَا، فَرَّغُوا مِنْهُمَا مَوْضُوعًا آخَرَ، وَهُوَ:

هَلْ يَصِيحُ الْإِدْلَاءُ بِالشَّهَادَةِ مِنْ خِلَالِهِمَا أَمْ لَا؟ فَكَانَ مَثَارًا لِنِقَاشٍ حَادٍّ، ظَهَرَ فِي رَسَائِلِ مُتَعَارِضَةِ الْمُيُولِ وَالْآرَاءِ، مِنْ رَافِضٍ رَفُضًا بَاتًا، وَمِنْ مُتَسَامِحٍ، وَلَكِنْ يَتَحَفَّظُ.

وَتَدَخُلُ، فِي الْمَعْرَكَةِ الدَّائِرَةِ الرَّحَى، رِجَالُ الْقَانُونِ أَيْضًا. وَبَعْدَ أَمَدٍ، لَيْسَ بِالْقَصِيرِ، انْتَهَى الرَّأْيُ جَمِيعًا إِلَى التَّفْرِيقِ، فَرَفُضُوا الْإِدْلَاءَ بِهَا «هَاتِفِيًّا»، وَقَبِلُوهَا «بَرْقِيًّا»، إِذَا كَانَتْ مَشْفُوعَةً بِالتَّصْدِيقِ الرَّسْمِيِّ عَلَى وَجْهِهِ.

وَيَحْسِبِي هَذَا الْقَدْرَ حَوْلَهُمَا؛ فَمَا أَوْرَدَتْهُمَا إِلَّا مَوْرِدَ الْمَثَلِ، لِأَنْتَقِلَ إِلَى الْمَوْضُوعِ الَّذِي أَنَا بَصْدِيقُهُ فِي هَذَا الْفَصْلِ. وَهُوَ لَا يَعْدُو كَوْنَهُ تَنَاوُلًا سَرِيعًا لِمَسْأَلَةِ «السِّيْنَمَا: Cinéma»^(١)، الَّتِي أَثَارَتْ مُعَارَضَةً شَدِيدَةً لَدَى الْفُقَهَاءِ الْمُعَاصِرِينَ.

يَأْخُذُ كُلُّ مِنْهُمَا الْآخَرَ بَعْضُهُ، كَمَا لَا تَتَأَخَّضَانِ أَيُّ تَعَارُضٍ طَرِيقَهُمَا.

وَلِنَا كَانَ النِّزَاعُ وَسِطَلًا، بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْإِلَهِيَّةِ، لِأَنَّهُ فِي جَوْهَرِهِ تَفْسِيرُ شَخْصِيٍّ لِلْحَقَائِقِ الدِّينِيَّةِ. فَالْقَدِيسُ أَوْغُسْطِينَ فِي مَدِينَةِ اللَّهِ كَانَ لَهُ مَقُولٌ لَاهُوتِيٌّ يَخْتَلِفُ عَنْ مَقُولِ تِوَمَا الْإِسْكُونِي فِي الْخِلَاصَةِ الْإِلَهِيَّةِ. . . فَمَا فِي هَذَيْنِ الْكُتَابَيْنِ لَاهُوتٌ وَتَفْسِيرَاتُ شَخْصِيَّةٍ يَرْجِعُ اخْتِلَافُهُمَا إِلَى لِقَائَةِ كُلِّ مِنْهُمَا وَرَفَاقَةِ إِدْرَاكِهِ، وَلَيْسَ الدِّينَ نَفْسَهُ. . . وَهَكَذَا قُلْتُ فِي جَنْبِ لَاهُوتِي الْإِسْلَامِيِّ وَتَكْلِمِهِمْ.

وَكَمَا أَتَمْنَى أَنْ يَتَضَحَّ هَذَا الْفَرْقُ الدَّقِيقُ وَتَسْتَبِينَ مَعَالِمَ وَجْهِهِ فِي مَفَاهِيمِ الْأَسَاسِيَّاتِ لِلْقَضَايَا الْكُبْرَى؛ مِمَّا يَتَصَلُّ بِاللِّبِّ وَمَا يَكْتَسِزُ، وَمِمَّا يَتَصَلُّ بِالْقَلْبِ وَمَا

وكان الخلطُ بين أشيائهما مُضْطَرُّ الصَّرَاعَاتِ الْجُلَى، وَالتَّرَاوَعَاتِ الْمُظْلَمَى فِي مَجْرَى التَّارِيخِ الْمُتَصَلِّ الْمَدِيدِ، وَالْمُؤْجَلِ فِي الْبَعِيدِ الْبَعِيدِ مِنْ تَالِيَاتِ الْأَحْقَابِ. (١) أَمِيلُ إِلَى تَعْرِيفِهَا بِإِحْدَى صِيغَتَيْنِ: سِيْنَمَا، كِكِيْمَاءِ. وَيَجْرِي تَقْصِيرُهَا عَلَى هَذَا النَّحْوِ: «سِيْنَمَا سِيْنَمَا Cinématographe» أَي صَوَّرَ هَذَا التَّصْوِيرَ. وَأَسْتَبِيدُ إِطْلَاقًا مَا وَضَعَ لَهَا فِي صَدْرِ هَذَا الْقَرْنِ، وَأَعْنِي كَلِمَةَ «خِيَالِيَّة». كَمَا يُمَكِّنُ أَنْ يُطْلَقَ الْمُصْطَلَحُ بِالْمَعْنَى الْأَسْمَى عَلَى الصَّنَاعَةِ نَفْسِهَا، فَيُقَالُ: «السِّيْنَمَا: Cinématographie»؛ بِشَلِّ صَنِيعِ الْكِتَابِيِّ لِصِنَاعَةِ الْمُؤْمِيقِي، إِذْ أُطْلِقَ: الْمُؤَسَّقَةُ عَلَيْهَا. وَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ مِنْ وَضْعِ لَهَا، فَالْأَقْرَبُ إِلَى الْأَصْلِ الْإِسْلَامِيِّ ←

وَهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَنْطِقُوا، حَتَّى الْيَوْمِ، بِالْقَوْلِ الْفَصْلِ فِيهَا، رَكُنُوا إِلَى الصُّمْتِ، وَأَخْلَدُوا إِلَى السُّكُوتِ؛ فَقَدْ تَجَاوَزَتْ عَتَبَاتِهِمْ، وَخَطَّتْ إِلَى مَسَاكِينِهِمْ، وَتَغَلَّغَتْ فِي أَنْحَاءِ أَبْهَائِهِمْ وَرُدُّهَايِهِمْ، بِمَا عُرِفَ بِاسْمِ «الرَّيَّةِ: التِّلْفَازِ Televisor»^(١)، وَأَكْثَرُ مَا يَعْزِضُ «رَيَّةً»^(٢)، أَيْ مُسَلْسَلَةً «رَنَوِيَّةً: تِلْفِزِيُونِيَّةً»، عَلَى تَحْوِي سِيَمَائِي.

وَعَلَى هَؤُلَاءِ الْمُتَحَرِّزِينَ، أُطْرَحَ وَأَبَادَ: أَنَّهُمْ بَيْنَ مَوْقِفَيْنِ أَوْ اخْتِيَارَيْنِ، لَا مَحِيدَ عَنْ أَحَدِهِمَا.

إِنَّمَا أَنَّهُمْ أَتْبَاعُ مَنْ حَرَّمَ الصُّوَرَ وَالتَّصْوِيرَ مُطْلَقًا، فَيَلْزَمُهُمْ، بِالتَّالِي، تَحْرِيمُ الْأَفْلَامِ السِّينِمَائِيَّةِ جَمِيعًا، حَتَّى الْوَثَائِقِيَّةِ مِنْهَا؛ وَهُوَ أَخَذَ ضَعِيفَ مَوْهُونٍ. وَإِنَّمَا أَنَّهُمْ أَتْبَاعُ مَنْ قَالَ بِالْإِبَاحَةِ، فَيَلْزَمُهُمْ إِطْلَاقُهَا فِي كُلِّ الْأَفْلَامِ، وَالْإِسْتِثْنَاءِ يَقْتَضِيهِمُ الْمُخَصَّصُ، وَهُوَ مَا يَفْتَقِدُونَهُ.

وَلَا أَعْرِفُ، حَتَّى بَيْنَ الْقَدَمَاءِ، أَحَدًا مِنَ الْفُقَهَاءِ الْأَعْلَامِ، قَالَ بِتَحْرِيمِ «خِيَالِ الظِّلِّ»، الشَّائِعِ آنَذَكَ، فِي عُصُورِهِمُ السَّحِيقَةِ.

وَالسِّينِمَا، فِي حَقِيقَتِهَا وَجَنَوهَرِهَا، «خِيَالُ ظِلٍّ»، اكْتَسَبَ صِفَةَ ثَبَاتِ الْمَشَاهِدِ. فَكُلُّ مِنْهُمَا يَقُومُ عَلَى مُتَجَسِّدَاتٍ، وَرَاءَهَا ضَوْءٌ يَعْكِسُهَا صُورًا ظَلِيَّةً عَلَى الشَّائِخِصِ الْمُوَاجِهِ.

وَمَا أَظُنُّ هَؤُلَاءِ يَنْحَدِرُونَ إِلَى الْقَوْلِ بِتَحْرِيمِ الظِّلِّ الْمُشَخَّصِ أَسَاسًا، لِأَنَّهُ يَلْزَمُهُمْ، فِي غَيْرِ أَنْفِكَاكِ، تَحْرِيمُ النَّظَرِ فِي الْمِرْآةِ الْعَاكِسَةِ، وَالْمَاءِ كَذَلِكَ، حَتَّى

(١) وَضَعَ جَدِيدٌ مِنْ مَادَّةِ «رَنَوٍ». وَهُوَ فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى فَاعِلَةٌ. وَكَثِيرًا مَا جَاءَ هَذَا الْوِزْنُ دَالًّا عَلَى الْآلَةِ فِي حَالِ التَّانِيثِ، فَيَعْنِي إِذَا: أَدَاةَ تَنْدَاحٍ وَتَنْبِيْطٍ فِيهَا الْمَشَاهِدُ وَالشُّخُوصُ؛ وَتُجْمَعُ عَلَى: «رَنَايَا»، كَمَطْلَايَا، وَعَلَى رَنِيَّاتٍ.

(٢) وَضَعَ جَدِيدٌ، وَهُوَ فَعِيلَةٌ، بِمَعْنَى مَفْعُولَةٌ، أَيْ مَشْهُدَةٌ مَرْتَبَاتٍ؛ وَتُجْمَعُ عَلَى: رَنِيَّاتٍ.

كَلِمَةً: «رَسْمَانٌ، رَسْمَانَةٌ» (بِفَتْحِ السِّينِ). وَذَلِكَ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ الْفَرَنْجِيَّةَ «سِينِمَا غِرَاف» مُؤَلَّفَةٌ مِنْ أَصْلَيْنِ إِبْرَاقِيَّيْنِ. أَوَّلُهُمَا يَعْزِي الْحَرَكَةَ، وَثَانِيَهُمَا يَعْزِي الشُّكْلَ وَالصُّورَةَ وَالْكِتَابَةَ. وَالْمُفْرَكَةُ الَّتِي وَضَعْتُهَا، تَعْنِي، بِدَلَالَةِ الْوِزْنِ «فَعْلَانٌ»، (كَمَرُجَانٍ)، الْحَرَكَةُ، وَبِدَلَالَةِ مَادَّةِ الْأَشْيَاقِ الْأَثَرِ الشُّكْلِيَّ التَّصْوِيرِيَّ أَوْ الْكِتَابِيَّ. وَيُأَلْحَقُ الْمَزِيدُ فِي التَّصْرِيفِ، يُقَالُ: رَسَمْتُ رَسْمَةً، أَيْ صَوَّرْتُ هَذَا التَّصْوِيرَ عَلَى الْأَشْرِطَةِ.

الظِّل البَيِّنُ المَعَالِمِ ، الذي يَطْرَحُهُ النهار بِضَوْءِ الشمس .

وإنَّ احْتِمَالَ وَهَبَطُوا إِلَى هَذَا الدَّرَكِ ، فـ «الحَقُّ إِذَا عَلَى الشَّمْسِ» . وَعَلَيْهِمْ اتِّهَامُهَا بِالْمَعْصِيَةِ ، إِنَّ كَانَتْ ، عِنْدَهُمْ ، مَحَلًّا لِلتَّكْلِيفِ . لِأَنَّهَا الْمُصَوِّرَةُ الْحَقِيقِيَّةُ ، وَالْعَدَسَاتُ اللَّاقِطَةُ تَكُونُ فِي الْأَعْيُنِ الطَّبِيعِيَّةِ ، كـ «البُّبُو» ، بِشَكْلِ مُزَايِلٍ ، أَوْ الصَّنَاعِيَّةِ كـ «الكَمَرَا : الْحَاجِنَةُ»^(١) بِشَكْلِ ثَابِتٍ ؛ وَلَا يَتَرْتَّبُ عَلَى كَوْنِهِ مُزَايِلًا أَوْ ثَابِتًا اخْتِلَافٌ فِي الْحُكْمِ ، لِأَنَّهُ بِذَاتِهِ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مَنَاطًا لِلْحُكْمِ . عَلَى أَنَّ قُدَامَى الْفُقَهَاءِ أَبَاحُوا رُؤْيَا مَا هُوَ سَوَاءٌ وَعَوْرَةً ظَلِيًّا .

وَفَوْقَ هَذَا وَهَذَا ، التَّصْوِيرُ الظَّلِّيُّ وَالسَّيْمِيُّ وَمَا أَشَبَّهُهُمَا ، يَصْدُقُ عَلَيْهِ مَا يُسَمَّى فِي عِلْمِ الاسْتِدْلَالِ : مَا لَا نَصَّ عَلَيْهِ يَنْدَرِجُ حُكْمًا تَحْتَ الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ . وَمَعْرُوفٌ أَنَّ «الْبَرَاءَةَ الْأَصْلِيَّةَ» هِيَ أَوْسَعُ نِطَاقًا مِنْ «الْإِبَاحَةِ» ، مَا لَمْ تَتَّعِنْ بِقِيَاسٍ أَوْ اسْتِحْسَانٍ أَوْ عُرْفٍ أَوْ مَصْلَحَةٍ مُرْسَلَةٍ أَوْ اسْتِصْحَابٍ بِوَجْهَيْهِ : الطَّرْدِي وَالْمَقْلُوبِ ، إِلَى آخِرِ مَا هُنَاكَ مِنْ مَصَادِرِ الاسْتِمْدَادِ .

وَيَتَأَسَّسُ عَلَى هَذَا كُلِّهِ ، الْقَطْعُ بِإِبَاحَةِ الصَّنَاعَةِ الْمَذْكُورَةِ ، بِدُونِ مَا شَكَّ أَوْ رَيْبٍ . وَلِأَنَّهُ قَلَّ مِنَ التَّعْمِيمِ إِلَى التَّخْصِصِ ، وَآخِذٌ بِتَحْلِيلِ الْجَانِبِ الدِّينِيِّ ، فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَفْلَامِ الدَّائِرَةِ عَلَى الْعَهْدِ النَّبَوِيِّ :

أَقُولُ : لَقَدْ صَدَرَتْ أَفْلَامٌ عَدِيدَةٌ لِلْعَهْدِ الْمُقَدَّسِ ، وَلَمْ تَثْرَ عَلَيْهَا ثَائِرَةٌ مِنْ هُنَا أَوْ هُنَاكَ . بَلْ عَلَى الْعَكْسِ ، تَلَقَّاهَا النَّاسُ بِاسْتِحْسَانٍ وَاغْتِيَابٍ وَتَهْلِيلٍ ، وَعُرِضَتْ فِي كُلِّ الْأَصْقَاعِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْبِقَاعِ الْإِسْلَامِيَّةِ .

فَلِمَ الثَّائِرَةُ النَّائِرَةُ حِيَالِ فِلْمِ «الرَّسَالَةِ» خَاصَّةً ، وَقَدْ تَقَيَّدَ بِكُلِّ مَا أُلْزِمَ بِهِ مِنْ قَبْلِ مَشِيخَةِ الْأَزْهَرِ ؛ حَتَّى فِيمَا لَيْسَ بِضَرُورِيٍّ ، مِثْلُ : حَجَبِ ظُهُورِ الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ .

(١) وَضَحَ جَدِيدٌ بِمَعْنَى الضَّامَّةِ الْخَازِنَةِ . وَهِيَ

أَصْلَحَ مَا يُؤَدِّي مَعْنَى الْكَلِمَةِ اللَّاتِينِيَّةِ : Camera .

وَكَمْ يَأْخُذُكَ الْعَجَبُ حِينَ تَعْلَمُ أَنَّ الْمَشِيخَةَ الْمَذْكُورَةَ، أَبَاحَتْ مِنْ قَبْلُ، فِي فَلَم «خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ» هَذَا الظُّهُورَ. فَفِيهِ يَبْدُو أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ؛ وَهُوَ أَحَدُ الْعَشْرَةِ.

وَلَا أَذْرِي لِمَ هَذَا التَّحَرُّجُ مِنْ «التَّشْخِصِ»! وَكَانَ الْمَلَاكُ جِبْرِيلُ، كَمَا وَرَدَ فِي طَائِفَةٍ مِنَ الْحَدِيثِ، يَبْدُو وَيَتَشَبَّهُ وَيَتَشَخَّصُ بِصُورٍ مِنَ النَّاسِ، مِثْلَ دُخْيَةِ الْكَلْبِيِّ. فَإِذَا كَانَ الْمَلَاكُ ظَهَرَ ظُهُورًا هُوَ أَشَبَّهُ بِشُهُودٍ أَوْ حُضُورٍ سَيْنِمِيٍّ، فَكَيْفَ بَعْيَرِهِ! وَلَوْلَا أَنَّنِي فِي حِمَى مَا هُوَ مُقَدَّسٌ، لَقُلْتُ إِنَّهُ كَانَ أَقْدَمَ مُمَثِّلَ مُشَخَّصٍ فِي فَلَمٍ نَبَوِيٍّ.

لَا عَشْرَةَ مُبَشِّرَةً عَلَى وَجْهِ التَّعْيِينِ :

عَلَى أَنَّ الْأَثَرَ الْوَارِدَ بِعَشْرَةِ مُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ، لَا يَعْدُو دَرَجَةَ «الْحَسَنِ»، كَمَا فِي مَصَابِيحِ السُّنَّةِ. مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ حَدِيثٌ يَتَعَدَّاهُمْ دَرَجًا وَنَسَقًا. وَلَكِنْ وَرُودُ الثَّنَاءِ عَلَيْهِمْ، أَفْرَادًا، بِلِسَانِ النَّبِيِّ، حَمَلَ جُمَاعِ الْحَدِيثِ عَلَى حَضْرِهِمْ بِالْعَدَدِ الْمَذْكُورِ. وَمَا صَحَّ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ بِكَلِمَةِ «بَشَّرَ»، إِلَّا لِثَلَاثَةٍ فَقَطَّ. وَوَرَدَتْ فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ، الَّذِي أَخْرَجَهُ فِي جَامِعِهِ مُؤَرِّدَ التَّأْهِيلِ لَزَائِرِ وَالتَّرْجِيْبِ بِهِ وَالتَّحَبُّبِ إِلَيْهِ، عِنْدَ دُخُولِهِمْ عَلَيْهِ.

وَأَشْتَهَرَ هَذَا الْحَضَرُ الْعَدَدِيُّ اشْتِهَارَهُ الْأَعْظَمَ، بِكِتَابِ مُحِبِّ الدِّينِ الطَّبْرِيِّ، الَّذِي أَسْمَاهُ: الرِّيَاضُ النَّصِيرَةُ فِي مَنَاقِبِ الْعَشْرَةِ.

وَمَهْمَا يَكُنْ، فَادَّعَاءُ التَّمْيِيزِ يُخَالِفُ مُخَالَفَةً بَيِّنَةً حَدِيثًا: «مَنْ ضَمِنَ لِي مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَفَخَذَيْهِ، ضَمِنْتُ لَهُ، عَلَى اللَّهِ، الْجَنَّةَ»^(١)، الْمُتَّفِقَ اتِّفَاقًا تَامًا مَعَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: «إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ» (الحجرات ٤٩: ١٣). وَحَدِيثِ الطَّبْرَانِيِّ: «لَعَلَّ اللَّهَ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَذْرِ، فَقَالَ: ااعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ عَفَرْتُ لَكُمْ. أَوْ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّحِيحِ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي السُّنَنِ. وَلَهُ رَوَايَاتٌ بِأَلْفَاظٍ أُخْرَى. انْظُرِ التَّفْصِيلَ فِي كُشْفِ الْخَطَا ج ٢، ص: ٢٥٨.

قال: فَقَدْ وَجِبَتْ لَكُمْ الْجَنَّةُ^(١)؛ وَيَعُضُّ الْعَشْرَةَ لَمْ يَشْهَدْ بَدْرًا، كَالْخَلِيفَةِ عُثْمَانَ. وَأَدُلُّ مِنْ هَذَا جَمِيعِهِ عَلَى رَدِّ الْقَوْلِ بِعَشْرَةِ مُبَشِّرَةٍ نَعِينًا، قَوْلِ النَّبِيِّ لِمَنْ كَانَ يَقْطَعُ عَلَى اللَّهِ، اغْتِرَارًا: «وَاللَّهِ مَا أَذْرِي، وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ، مَا يُفْعَلُ بِي»^(٢).

وَأَقْتَضِبُ مِنْ هَذَا الْاسْتِطْرَادَ، لِأَنِّي لَسْتُ فِي مَعْرِضِهِ. وَإِنَّمَا مَهَّدْتُ بِهِ لِأَبْدِي وَأَوْضَحَ: أَنَّ فِلْمَ «الرسالة» تَقْيِيدٌ حَتْمًا بِمَا لَا يَلْزُمُهُ التَّقْيِيدُ بِهِ. إِذْ لَا تَفَاوُتُ فِي الْإِسْلَامِ لِأَحَدٍ عَلَى أَحَدٍ، وَلَا لِقَبِيلٍ عَلَى قَبِيلٍ، وَلَا لِعَصْرِ عَلَى عَصْرٍ. فَإِذَا أَبَاحُوا لِجِيلٍ مَا، تَنْجَرُ الْإِبَاحَةُ حَتْمًا عَلَى كُلِّ جِيلٍ، بِالْإِسْتِصْحَابِ عَلَى وَجْهِهِ: الْمُطَرِدُ وَالْمَقْلُوبُ.

نَعَمْ، كُنْتُ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَفْهَمَ قَرَارَ الْمُؤْتَمَرِ الْإِسْلَامِيِّ، لَوْ اسْتَنْتَى الْحَقِيقَةُ النَّبَوِيَّةُ وَخَذَهَا، وَرَعَا لَا فِقْهًا، وَأَبَاحَ مَا عَدَاهَا، عَمَلًا بِقَاعِدَةِ: الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ. أَمَّا الْمَنْعُ الْإِعْتِبَاطِيُّ، فَهَذَا مَا لَا أَسْتَطِيعُ فَهْمَهُ، كَمَا لَا أَسْتَطِيعُ إِقْرَارَهُ، لِمُجَافَاتِهِ لِلْمَنْطِقِ الْفِقْهِيِّ.

وَلَوْ فَعَلَ الْمُؤْتَمِرُونَ هَذَا، لَعَذَرْتُهُمْ وَنَاقَشْتُهُمْ. وَلَكِنْ مَا لَا يُمَكِّنُ التَّسْلِيمَ بِهِ، هُوَ التَّحَكُّمُ وَالتَّعَسُّفُ؛ حِينَ يُقَرُّونَ التَّصْوِيرَ الظَّلْمِيَّ، وَحِينَ يُسَاوُونَ بَيْنَ الْأَجْيَالِ، فَلَمَّاذَا يَقْطَعُونَ التَّسْلُسَ عِنْدَ الْجِيلِ الْأَفْضَلِ وَالْأَسْمَى؟

أَفَبَعْدَ هَذَا التَّحَكُّمِ تَعَسَّفُ هُوَ أَبْشَعُ؟! إِلَّا إِذَا كَانَ جَزَاءُ الْقَدَاسَةِ، عِنْدَهُمْ، هُوَ حَجْبُهَا وَسِتْرُهَا. وَإِلَّا إِذَا كَانَ تَكْرِيمُ الْبُطُولَةِ، لَدَيْهِمْ، هُوَ طَمْسُهَا وَإِعْغَالُهَا.

وَبَعْدَ هَذَا، أَسْأَلُهُمْ: أَيُّهُمَا الْأَنْقَذُ إِلَى الْقُلُوبِ؟ الْوَعْظُ الْكَلَامِيُّ أَمْ الْمَصْحُوبُ بِالْمُشَاهَدَةِ وَالرُّؤْيَا؟ لَا أَظُنُّ جَوَابَهُمْ سَيَكُونُ غَيِّبًا. وَعَلَيْهِ فِإِبَاحَةُ الْعَهْدِ النَّبَوِيِّ تَقْتَضِيهِ الْمَصْلَحَةُ، تَعْمِيقًا لِلْإِيمَانِ.

أَجَلْ، مَنْطِقُ الْمُؤْتَمَرِ الْمُخَالَفِ، أَتَمْنَى أَنْ أَفْهَمَهُ. وَرَأْيِي رَجَوْتُ أَنْ تُشْرَعَ

(١) راجع السيرة الحلبية ج ١، ص: ٢٠٣.

(٢) انظر التجريد للجامع الصحيح ج ١، ص: ١١٤.

أمام عَقْلِي مَغَالِقُهُ، لِأَفْقًا فِي عَيْنِ أَبِي الْعَلَاءِ الْمَعْرِيِّ حِصْرَمَةً، وَلَا أُرَدُّ مَعَهُ:

هَذَا كَلَامٌ لَهُ خَبِيثٌ مَعْنَاهُ: لَيْسَتْ لَنَا عُقُولٌ

أَوْ أَنَّ أَخْتِيَمَ هَذَا الْفَضْلِ بِمَا افْتَتَحْتُهُ مِنْ آيَةِ كَرِيمَةٍ:

«قُلْ: هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا، الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا،
وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا» (الكهف: ١٨: ١٠٣ و ١٠٤).

مُلْحَقٌ

يَشْتَمِلُ عَلَى جَانِبٍ مِنْ تَقْرِيرِ اللَّجْنَةِ الْوَاضِعَةِ لِـ: مَجْلَّةِ الْأَحْكَامِ الْعَدَلِيَّةِ، الْمَرْفُوعِ إِلَى الصُّدْرِ الْأَعْظَمِ، عَلِي بَاشَا سَنَةِ ١٢٨٦، الْمُشارِ إِلَيْهِ ص ص: ٩٩ و ١٠٠.

لا يَخْفَى أَنَّ عِلْمَ الْفِقْهِ بَحْرٌ لَا سَاحِلَ لَهُ . وَاسْتِنْبَاطُ دُرَرِ الْمَسَائِلِ اللَّازِمَةِ مِنْهُ ، لِحَلِّ الْمَشْكِلَاتِ ، يَتَوَقَّفُ عَلَى مَهَارَةٍ عِلْمِيَّةٍ وَمَلَكَةٍ كُلِّيَّةٍ ، لِأَنَّهُ قَامَ فِيهِ مُجْتَهِدُونَ كَثِيرُونَ مُتَفَاوِتُونَ فِي الطَّبَقَةِ .

وَوَقَعَ فِيهِ اخْتِلَافَاتٌ كَثِيرَةٌ ، وَمَعَ ذَلِكَ ، فَلَمْ يَحْصُلْ فِيهِ تَنْفِيعٌ ، بَلْ لَمْ تَزَلْ مَسَائِلُهُ أَشْتَاتًا مُتَشَعِّبَةً . فَتَمَيِّزُ الْقَوْلِ الصَّحِيحِ بَيْنَ تِلْكَ الْمَسَائِلِ وَالْأَقْوَالِ الْمُخْتَلِفَةِ ، وَتَطْبِيقُ الْحَوَادِثِ عَلَيْهَا ، عَسِيرٌ جِدًّا . وَمَا عَدَا ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ يَتَبَدَّلُ الْأَعْصَارُ تَتَبَدَّلُ الْمَسَائِلُ ، الَّتِي يَلْزَمُ بِنَاوَهَا عَلَى الْعَادَةِ وَالْعُرْفِ . مَثَلًا : كَانَ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ الْفُقَهَاءِ ، إِذَا أَرَادَ أَحَدٌ شِرَاءَ دَارٍ ، اكْتَفَى بِرُؤْيَا بَعْضِ عُرْفِهَا . وَعِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ ، لَا بُدَّ مِنْ رُؤْيَا كُلِّ غُرْفَةٍ مِنْهَا عَلَى جِدَّةٍ .

وَلَيْسَ هَذَا الْاِخْتِلَافُ مُسْتَنِدًّا إِلَى دَلِيلٍ . بَلْ هُوَ نَاشِئٌ عَنْ اخْتِلَافِ الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ فِي أَمْرِ الْإِنْشَاءِ وَالْبِنَاءِ . وَذَلِكَ أَنَّ الْعَادَةَ ، قَدِيمًا ، فِي إِنْشَاءِ الدُّورِ وَبِنَائِهَا ، أَنَّ تَكُونَ جَمِيعُ عُرْفِهَا مُتَسَاوِيَةً ، عَلَى طَرَازٍ وَاحِدٍ . فَكَانَتْ رُؤْيَا بَعْضِ الْعُرْفِ ، عَلَى هَذَا ، تُغْنِي عَنْ رُؤْيَا سَائِرِهَا . وَأَمَّا فِي هَذَا الْعَصْرِ ، فَلِأَنَّ الْعَادَةَ جَرَتْ بِأَنْ تَكُونَ الدَّارُ الْوَاحِدَةُ مُخْتَلِفَةً فِي الشَّكْلِ وَالْقَدْرِ ، لَزِمَ ، عِنْدَ الْبَيْعِ ، رُؤْيَا كُلِّ مِنْهَا عَلَى الْإِنْفِرَادِ . وَفِي الْحَقِيقَةِ ، فَالْإِزْمُ ، فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَأَمْثَالِهَا ، حُصُولُ عِلْمٍ كَافٍ بِالْمَبِيعِ ، عِنْدَ الْمُشْتَرِي . وَمَنْ ثَمَّ لَمْ يَكُنِ الْاِخْتِلَافُ ، الْوَاقِعُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ ، تَغْيِيرًا لِلْقَاعِدَةِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَإِنَّمَا تَغْيِيرُ الْحُكْمِ بِتَغْيِيرِ أَحْوَالِ الزَّمَانِ فَقَطْ .

وَتَفْرِيقُ الْاِخْتِلَافِ الزَّمَانِيِّ وَالْاِخْتِلَافِ الْبُرْهَانِيِّ ، الْوَاقِعَيْنِ هُنَا ، وَتَمَيِّيزُهُمَا

مُحَوِّج إلى زيادة التدقيق وإمعان النظر. فلا جَرَمَ أَنَّ الاحاطة بالمسائل الفقهية ويُلَوِّغ النهاية في معرفتها أمر صعب جداً. ولذا، انتدبت طائفة من فقهاء العصر وفُضلائه لتأليف كُتُب مُطَوَّلَة، مثل كتاب الفتاوى والتاثرخائية والعالمكيرية المشهورة الآن بالفتاوى الهندية. ومع ذلك، فلم يَقْدِرُوا على حَضْر جميع الفروع الفقهية والاختلافات المذهبية.

وفي الواقع أن كُتُب الفتاوى هي عبارة عن مؤلفات حاوية لِصُور ما حصل تطييقه من الحوادث، على القواعد الفقهية، وأُفْتُت به الفتاوى فيما مرَّ من الزمان. ولا شك في أن الاحاطة بجميع الفتاوى، التي أُفْتُت بها علماء السادة الحنفية في العصور الماضية، عسير للغاية. ولهذا، جمع ابن نُجَيْم - رَحِمَهُ اللَّهُ - كثيراً من القواعد الفقهية والمسائل الكلية، المُندرج تحتها فروع الفقه، ففتح بذلك باباً يسهل التوصل منه إلى الاحاطة بالمسائل. ولكن لم يَسْمَح الزمان، بَعْدَهُ، بِعَالَمٍ فقيه يحذو حذوه، حتى يجعل أثره طريقاً واسعاً. وأما الآن، فقد ندر وجود المُتبحرين في العلوم الشرعية، في جميع الجهات.

بناء على ذلك، لم يَزَل الأمل مُعَلِّقاً بتأليف كتاب في المُعاملات الفقهية. يكون مضبوطاً، سهل المآخذ، عارياً من الاختلاف، حاوياً للأقوال المُختارة. فتحصل منه فائدة عظيمة عامة، لكل من نواب الشرع ومن أعضاء المحاكم النظامية والمأمورين بالادارة. فتتكون عندهم ملكة، بحسب الوُسْع، تمكنهم من التوفيق ما بين الدعاوى والشرع. فيُصبح هذا الكتاب مُعْتَبَراً مَرَعِيَّ الاجراء في المحاكم، مُغْنِياً عن وضع قانون لدعاوى الحقوق التي تُرى في المحاكم النظامية.

ومن أجل الحصول على هذا المأمول، عُقِدَتْ، سابقاً، جمعية علمية في إدارة مجلس التنظيمات، وحرر، حينئذ، كثير من المسائل. ولكن لم تبرز إلى حيز الفعل، حتى شاء الله بُروزها في هذا العصر الهمايوني. فقد عهد إلينا، مع عجزنا، إتمام المشروع الجليل، لتكون به الكفاية في تطبيق المُعاملات الجارية على القواعد الفقهية، على حسب احتياجات العصر.

وبموجب الارادة العلية، اجتمعنا في دائرة ديوان الأحكام، وبأذننا إلى ترتيب

مَجَلَّةٌ مُؤَلَّفَةٌ مِنَ الْمَسَائِلِ وَالْأُمُورِ الْكَثِيرَةِ الْوُقُوعِ، اللَّازِمَةِ جِدًّا، مِنْ قِسْمِ الْمُعَامَلَاتِ الْفَقْهِيَّةِ، مَجْمُوعَةٌ مِنْ أَقْوَالِ السَّادَةِ الْحَنْفِيَّةِ، الْمَوْثُوقِ بِهَا. وَقُسِّمَتْ إِلَى كُتُبٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وَسُمِّيَتْ بِـ «الْأَحْكَامِ الْعَدْلِيَّةِ». وَبَعْدَ خِتَامِ الْمُقَدِّمَةِ وَالْكِتَابِ الْأَوَّلِ مِنْهَا، أُعْطِيَتْ نُسخَةٌ لِمَقَامِ مَشِيخَةِ الْإِسْلَامِ الْجَلِيلَةِ، وَنُسَخَ أُخْرَى لِمَنْ لَهُ مَهَارَةٌ وَمَعْرِفَةٌ كَافِيَةٌ فِي عِلْمِ الْفِقْهِ. ثُمَّ بَعْدَ إِجْرَاءِ مَا لَزِمَ مِنَ التَّهْذِيبِ وَالتَّعْدِيلِ فِيهَا، بَنَاءً عَلَى بَعْضِ مُلَاحَظَاتِ مَنْهُمْ، حُرِّزَتْ مِنْهَا نُسخَةٌ، وَعُرِضَتْ عَلَى حَضَرَتِكُمْ.

ثُمَّ إِنَّ الْأَخْذَ وَالْعَطَاءَ، الْجَارِي فِي زَمَانِنَا، أَكْثَرُهُ مَرْبُوطٌ بِالشَّرْطِ. وَفِي مَذْهَبِ السَّادَةِ الْحَنْفِيَّةِ، أَنَّ الشَّرْطَ الْوَاقِعَ فِي الْعَقْدِ، أَكْثَرُهَا مُفْسِدٌ لِلْبَيْعِ. وَمِنْ ثَمَّ، كَانَ أَهَمُّ الْمَبَاحِثِ، فِي كِتَابِ الْبَيْعِ، فَصْلُ الْبَيْعِ بِالشَّرْطِ. وَهَذَا الْأَمْرُ أَوْجَبَ مَبَاحِثَاتٍ وَمُنَازَرَاتٍ كَثِيرَةً فِي اللَّجْنَةِ. وَنَرَى مُنَاسِبًا إِيْرَادُ خُلَاصَةِ الْمَبَاحِثَاتِ الْجَارِيَةِ فِي ذَلِكَ عَلَى الْوَجْهِ الْآتِي، فَنَقُولُ:

إِنَّ أَقْوَالَ أَكْثَرِ الْمُجْتَهِدِينَ، فِي «الْبَيْعِ بِالشَّرْطِ» يُخَالِفُ بَعْضُهَا بَعْضًا. فَفِي مَذْهَبِ الْمَالِكِيَّةِ، إِذَا كَانَتِ الْمُدَّةُ جُزْئِيَّةً، وَفِي مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ، عَلَى الْإِطْلَاقِ، يَكُونُ لِلْبَائِعِ وَحْدَهُ أَنْ يَشْرُطَ لِنَفْسِهِ مَنَفْعَةً مَخْصُوصَةً فِي الْبَيْعِ. لَكِنْ تَخْصِيصُ الْبَائِعِ بِهَذَا الْأَمْرِ، دُونَ الْمُشْتَرِي، يُرَى مُخَالِفًا لِلرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ. أَمَّا ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَابْنُ شَبْرَةَ، فَمَنْ عَاصَرُوا الْإِمَامَ أَبَا حَنِيفَةَ، وَانْقَرَضَ أَتْبَاعُهُمْ، فَكُلُّ مَنْهُمَا رَأَى فِي هَذَا الشَّأْنِ رَأْيًا يُخَالِفُ رَأْيَ الْآخَرِ. فَابْنُ أَبِي لَيْلَى يَرَى أَنَّ الْبَيْعَ، إِذَا دَخَلَ شَرْطٌ، أَيْ شَرْطٌ كَانَ، فَقَدْ فَسَدَ الْبَيْعُ وَالشَّرْطُ كِلَاهُمَا. وَعِنْدَ ابْنِ شَبْرَةَ، الشَّرْطُ وَالْبَيْعُ جَائِزَانِ عَلَى الْإِطْلَاقِ.

وَمِنْ الْأُمُورِ الْمُسَلَّمَةِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ، أَنَّ رِعَايَةَ الشَّرْطِ، إِنَّمَا تَكُونُ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ. فَمَسْأَلَةُ رِعَايَةِ الشَّرْطِ قَاعِدَةٌ تَقْبَلُ التَّخْصِيصَ وَالْإِسْتِثْنَاءَ. وَلِذَا، اتُّخِذَ طَرِيقٌ مُتَوَسِّطٌ، عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ. وَذَلِكَ أَنَّ الشَّرْطَ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: شَرْطٌ جَائِزٌ، وَشَرْطٌ مُفْسِدٌ، وَشَرْطٌ لَغْوٌ.

وَيَبَانُهُ أَنَّ الشَّرْطَ، الَّذِي لَا يَكُونُ مِنْ مُقْتَضِيَّاتِ عَقْدِ الْبَيْعِ، وَلَا يُؤَيِّدُهُ، وَفِيهِ نَفْعٌ لِأَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ، مُفْسِدٌ، وَالْبَيْعُ الْمُعْلَقُ بِهِ فَاسِدٌ. وَالشَّرْطُ الَّذِي لَا نَفْعَ فِيهِ

لِأَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ، لَغَوٍ، وَالْبَيْعُ الْمُعْلَقُ بِهِ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ التَّمْلُكُ وَالتَّمْلِكُ. وَلَكِنْ بِمَا أَنَّ الْعُرْفَ وَالْعَادَةَ مُحَكِّمَانِ، جُوزَ الْبَيْعُ مَعَ الشَّرْطِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، كَمَذْهَبِ ابْنِ شَبْرَمَةَ، الْخَارِجِ عَنْ مَذْهَبِ الْحَنْفِيَّةِ.

عَقْدُ الْاسْتِصْنَاعِ: يَصِحُّ، عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، لِلْمُسْتَصْنِعِ الرَّجُوعُ عَنْهُ. وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ، إِذَا وَجِدَ الْمَصْنُوعَ مُوَافِقًا لِلصِّفَاتِ الَّتِي بَيَّنَّتْ، وَقْتُ الْعَقْدِ، فَلَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ. وَالْحَالُ، أَنَّهُ فِي هَذَا الزَّمَانِ، قَدْ اتُّخِذَتْ مَعَامِلُ كَثِيرَةٌ، تُصْنَعُ فِيهَا، بِالْمُقَاوَلَةِ، مُخْتَلَفُ الْأَشْيَاءِ، صَارَ الْاسْتِصْنَاعُ مِنَ الْأُمُورِ الْعَظِيمَةِ النَّفْعِ. فَتُخَيَّرُ الْمُسْتَصْنِعُ فِي إِمْضَاءِ الْعَقْدِ أَوْ فُسْخِهِ، يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْإِخْلَالُ بِمَصَالِحِ جَسِيمَةٍ. وَبِمَا أَنَّ الْاسْتِصْنَاعَ مُسْتَنَدٌ إِلَى التَّعَارُفِ وَمَقْيَسٌ عَلَى السَّلَامِ الْمَشْرُوعِ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ، بِنَاءً عَلَى عُرْفِ النَّاسِ، لَزِمَ اخْتِيَارُ قَوْلِ أَبِي يُونُسَ مُرَاعَاةً لِلْمَصْلَحَةِ.

فَإِذَا أَمَرَ الْإِمَامُ الْحَاكِمُ بِتَخْصِيصِ الْعَمَلِ بِقَوْلٍ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُجْتَهِدِ فِيهَا، تَعَيَّنَ الْعَمَلُ بِقَوْلِهِ؛ وَالْأَمْرُ لِوَلِيِّ الْأَمْرِ.

اللجنة

أحمد جودت، السيد خليل سيف الدين، السيد أحمد خلوصي، السيد أحمد حلمي، محمد أمين الجندي، علاء الدين بن عابدين.

في هذا الكتاب

زَحْرَحَةُ بَابِ مُؤَصَّد

٩

خَاطِرَةٌ لِمُدْخَل

١١

رَأْيٌ فِي الْمَنْهَجِ الْاِقْتِصَادِي

٢٧

لَيْسَ لِأَهْلِ النَّفْطِ مُقَدَّرَاتُهُ!

٤٥

أَهْدُرُ مَعَ إِمْكَانِ الْاِسْتِصْلَاحِ؟

٥٣

خِدَاعُ الْأَلْفَاظِ

وَالْأَوْهَامُ فِي الْأَحْكَامِ

٦٣

أَبَاغِيَانَهَا أَمْ بَغَايَاتِهَا

هِيَ الْحُدُودُ الْجَزَائِيَّةُ؟

٦٩

أَهْلَالٌ هُوَ أَمْ طِلْسَمٌ

الْبَابُ الْمَرْصُودُ؟

٨٥

مَجْمَعُ البَحْثِ الفِقْهِيَّةِ . . .
إلى متى يَظَلُّ حائِزَ الدُّرْبِ؟

٩٥

حَذَارِ مِنَ القَفْزِ فِي الفِرَاقِ!

١٠٣

أَطْوَطِمْيُونَ أَنْتُمْ أَمْ فُقَهَاءُ؟!

١١١

«قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا؟»

١٢١

مُلْحَق

١٣١

يَصْدُرُ قَرِيبًا عَنْ دَارِ الْجَدِيدِ

سَهْ مَوْلَانَا الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْعَدْلِيُّ

مُقَدِّمَةٌ لِدَرْسِ لُغَةِ الْعَرَبِ

سُمُومُ الْمَعْنَى فِي سُمُومِ الذَّاتِ

أَوْ
أَشْعَّةٌ مِنْ حَيَاةِ الْحُسَيْنِ

تَارِيخُ الْحُسَيْنِ

مِنْ أَيَّامِ النَّبُوَّةِ

دُسْتُورُ الْعَرَبِ الْقَوْمِي

رَحْرَحَةُ بَابِ مُؤَصَّد

لَيْسَ مُحَافَظَةً التَّقْلِيدِ مَعَ الْخَطَا،
وَلَيْسَ خُرُوجًا التَّصْحِيحِ الَّذِي يُحَقِّقُ الْمَعْرِفَةَ.

من تصدير مُقَدِّمَةِ الدَّرْسِ لُغَةِ الْعَرَبِ الْمَطْبُوعِ سَنَةِ ١٩٣٨

وَجَدْتُني مَسْوقًا إِلَى مُعَاوَدَةِ هَذَا الشُّعَارِ،
وَأَنَا أَعَالِجُ بِنَظَرَاتٍ شَرْعِيَّةٍ جَدِيدَةٍ،
بَعْضَ مُتَفَرِّقَاتٍ مِنْ تَحْدِيَّاتٍ عَصْرِيَّةٍ،
رَغْبَةً فِي إِبْدَاءِ مَا يُعَدُّ قَدِيمًا قَدِيمًا،
بِأَنَّهُ الْجَدِيدُ الْجَدِيدُ، وَلَكِنْ فِي بُؤْبُؤِ عَيْنٍ غَيْرِ حَوْلَاءِ.

وَأَتَوَّجُ مَشْرَعِي فِي سِلْسَلَةِ «أَيْنَ الْخَطَا؟»،
بِأَكْرَمِ تَعْيِيرٍ فِي مُعْجَزِ التَّنْزِيلِ:
«قُلْ: هَذِهِ سَبِيلِي، أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ».